الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
كليّة الآداب والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

علاقة الموازين الصّرفية بتلويناتها الصّوتية في المباني الإفرادية عند علماء القرن الرّابع هجري

((أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات))

إعداد الطالبة:
بويش نورية

تحت إشراف:
أ.د مكي درار

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د.بسناسي سعاد	جـــامعـة وهران 1 أحمد بن بلة	رئيسا
أ.د درار مكي	جـــامعـة وهران 1 أحمد بن بلة	مشرفا ومقررا
أ.د ملياني محمد	جـــامعـة وهران 1 أحمد بن بلة	عضوا
أ.د شارف عبد القادر	جـــامعـة حسيبة بن بوعلي – الشلف	عضوا
أ.د طيبي أمينة	جـــامعـة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس	عضوا
د. إبرهيمي بوداود	المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان	عضوا

السنة الجامعية : 2018 – 2019 م

مقـدّمة

اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية، أنشأها المجتمع الناطق بها حسب حاجاته، ثم استعان بها في التعبير والتواصل بين من في محيطه، فكانت منه و إليه. ولما كان المجتمع أفراد ا وجماعات و تجمعات، ودون الجميع أطفال دون الرشد غير مسؤ ولين، كانت اللغة مفردات وجملا و فقرات، ودون الجميع أصوات تعمل على الإيحاء.

قد حظي الدرس اللغوي في العصر الحديث بالكثير من الفحص والدراسة والتحليل، بمناهج جديدة تختلف عما كان سائدا في الدراسات اللغوية القديمة، فاللسانيات الحديثة تتناول اللغة بالدراسة من مستويات أربعة: هي المستوى الصوتي، و المستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، و الأسلوبي. حيث نجد من أبرز التطورات التي شهدها العلم مع بدايات القرن العشرين ظهور علم يجنح إلى دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية دقيقة تقوم على الوصف ومراقبة الوجود اللغوي عرف باسم اللسانيات، وهو العلم الذي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة طبيعية يمكن أن تخضع لظواهر عدة. كما أنه علم يربط بين مستويات الدرس اللغوي المختلفة الأربعة. وبهذا يبدأ التحليل اللساني بالأصوات باعتبارها العناصر الأولى التي تتشكل منها الكلمات، ثم النظر في بناء المفردة من حيث الشكل والوظيفةُ، ثم الانتقال إلى التراكيب وبعدها إلى المعنى المعجمي والسياقي.

ودراسة التصريف تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ و الموازين التصريفية وعلاقاتها من ناحية و الاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تتناول ما يتصل بها من ملحقات. اعتمادا على ما يقدّمه علم الأصوات بفرعيه الفونولوجي و الفونيتيكي.

وتعتبر دراسة الأصوات القاعدة الأساسية للدراسات التصريفية، وتعد أوّل خطوة في أيّة دراسة لغوية لأنها تتناول الصوت باعتباره المادة الخامَ للكلام الإنساني. فالظواهر الصوتية تلعب دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها عن طريق استغلال الحقائق الصوتية في المجال التصريفي.

على اعتبار أنّ علم الأصوات من العلوم القديمة التي حظيت بمكانة عند علماء اللغة من عهد أبي الأسود الدؤلي حتى عهد الخليل، ثم ابن سينا والسيوطي، إلى غاية العصر الحالي. وخاصة علماء القرن الرابع الهجري الذي خصصته للدراسة. فلا تخفى علينا أهميته. وتأثيره في كل مجالات اللغة.

إنّ علم التصريف كان قديما متداخلا في بحوث نحوية وصوتية، إلى أن هيأ الله له من يفصله عن غيره من البحوث اللغوية. من أمثال المازني والفارسي والمبرد وابن جني من القدامى. كما نجد التصريف قد حظي بمكانة عند المحدثين فنجد ابن المؤدب والحملاوي وعبده الراجحي. ممن اهتموا بالتصريف.

جل هؤلاء العلماء اهتموا بالتصريف باعتباره العلم الذي يبحث في بنية الكلمة، فهو علم يُبحث فيه عن قواعد أبنية الكلمة العربية وأحوالها، وأحكامها الإعرابية من أجل:

- معرفة الحرف الزائد في الكلمة التي يدخلها التصريف من الحرف الأصلي منها.
- الاقتدار على النطق بالكلمة العربية كما وضعت.
- فهم مادة التراث اللغوي العربي.
- معرفة الكلمة العربية من الأعجمية.
- تحديد معاني الكلمات.

ومن هذه الرؤية للغة كظاهرة اجتماعية، لفت انتباهي موضوع ظهر لي مهما، وهو دراسة المفردة الصرفية التي تمثل القاعدة في اللغة وفي المجتمع، لأن في المفردة المعنى الذي تتولد منه الدلالة، ومنها الفكرة، و المفردة باعتبارها وحدة الكلم، تنتمي إلى علم

الصرف. والصرف هو منطوق يوحي بالتبدّل والتلوّن والتحوّل والتغيّر، وجميعها مفردات تختلف معانيها لاختلاف مبانيها.

والصرف موضوعه المفردات بكاملها، من حدثية فعلية، وذاتية اسمية، ووصفية نعتية، وأداتية حرفية. كما تعد المفردة الحلقة الوسطى في المستويات اللسانية، دونها الأصوات، وفوقها التراكيب. كما أنّ المفردة يجتمع فيها أحيانا أكثر من مستوى لساني. ونظرا لهذا جميعه، اخترت موضوع المفردات واخترت عنوانا للبحث فيه هو: علاقة الموازين الصرفية، بتلويناتها الصوتية، في المباني الإفرادية عند علماء القرن الرابع هجري

لقد اجتمعت في هذا العنوان أربع تركيبات وهي: علاقة الموازين الصرفية، وفيه ثلاث مفردات موحية، التلوينات الصوتية، وفيها إشارة إلى التبدّلات الشكلية النطقية، للمباني الإفرادية، وهي خلاف التركيبية، والأسلوبية. ثم زمان البحث، وهو القرن الرابع هجري. بما فيه من أعلام، وأعمال، ومناهج، ونتائج ، وقد أحصيت من أعلام هذا القرن خمسة وعشرين عالما، بحسب وفياتهم، أولهم ابن شقير المتوفي سنة(301هج) وآخرهم أحمد بن فارس (ت396هج)، وقد يكون هناك من فَلَت من التتبع والإحصاء، حاولنا أن نلقي به في مراحل البحث.

ومن أجل هاته الأهمية لعلم التصريف وفائدته في تقويم اللسان العربي، والكلمة العربية. حاولت أن أبحث في التصريف وعلاقته بالصوت. وفي مدى مساهمتهما وفاعليتهما، في كتب التصريف. ولإبراز علاقة الميزان الصرفي بالتلوينات الصوتية. كان علماء القرن الرابع الهجري محل اختياري.

جاءت فكرة الموضوع واختياري لهذا العنوان خلاصة وللإجابة على إشكاليات عدة، من أجل الوصول إلى موضوع جديد يعتمد على علم الأصوات في مختلف المستويات اللسانية، يضاف إلى جهد الباحثين الجزائريين.

ولتحقيق هذه الرغبة توجهت لدراسة كتب علماء القرن الرابع هجري من أجل دراستها صوتيا. وذلك لتبيان العلاقة بين الإيحاء الصوت ي والمعاني الإفرادية وكيف نظر العلماء القدماء إلى المبحثين؟ وكيف وظفوا المباحث الصوتية من خلال المباحث الصرفية؟ كون هذه الدراسة لن تخلو من الحجة والبرهان على تحكم المستوى الصوتي في التصريفي. مع المقارنة بين كتب علماء القرن الرابع هجري؟

ولعل السبب الرئيس في اختياري لهذا الموضوع ، راجع إلى أنّ الصوت والصرف لم يحظيَ بالاهتمام والدراسة الكافية واللازمة، كما أنني اخترت هذا الموضوع الذي تربطه صلة بالتراث اللغوي القديم. وكذا المزاوجة بين مبحثين لا تقل أهمية الأول عن الآخر. ولإبراز جهود علماء القرن الرابع هجري في المجالين الصوتي والصرفي.مع الاطلاع على مؤلفاتهم.

وبعد ملاحظات حول فكرة الموضوع، واستفسارات ممن لهم خبرة بالمجال الصرفي، وبعد التفتيش عن المادة التي يمكن جمعها وتوظيفها ومصادرها، قسمت البحث إلى أربعة فصول، بعد مدخل تاريخي، ومشفوعة بخاتمة، وهذه صورة مصغرة لشكل البحث وتشكيلاته.

وإن تحديد نطاق الدراسة يعتبر أهم شيء في منهجية البحث العلمي، لأنه بذلك يتحدد الهدف، و يتعين المنطلق، و يتضح الطريق ال مؤدي للوصول إلى الغرض المقصود في أقل وقت وجهد ممكنين وعليه فان المنهجية ستكون كالآتي:

قسمت بحثي الموسوم علاقة الموازين الصرفية بتلويناتها الصوتية في المباني الافرادية عند علماء القرن الرابع هجري" إلى مقدمة ومدخل، وأربعة فصول وخاتمة.

- مقدمة.

مدخل تاريخي

تحدثت فيه عن طبيعة الموضوع. شارحة مفردات العنوان، وموضحة أبعادها، وأهدافها، مآثر القرن الرابع. من أعلام، وأعمال. ومناهج ونتائج، كل في المجال الصرفي مع أمثلة، ونماذج، من المنثور؛ والمنظوم؛ ومما ليس منهما(القران الكريم)

الفصل الأول:

الميزان الصرفي

هنا قمت بتحديد مفهوم الميزان، بعامة والصرفي بخاصة، وأنواعه مع تبيان وظيفة، ومدى ثباته ومقاومته، والتحكم في الموزونات. مع أمثلة ونماذج تطبيقية.

الفصل الثاني

التلوينات الصوتية

وفي هذا الفصل، ناقشت مدى قدرة الميزان على المقاومة والضغوظ اللغوية، وعرضت فيه إلى ظواهر من الإعلال، والإبدال، والقلب، وغيرها مما يقيم ضغطا على الميزان الصرفي. ومدى مقاومة الضغوط. وإلى علاقة الميزان بالموزون.و وقفت عند ظاهرة وهي عندما يتغبر الميزان يتغير الموزون. وهي (المعنى هنا). وفي هذه الحال، ما مصير المعاني المسجلة في ذاكرات الناطقين، لأن التغيير هنا ينعكس على مفردات اللغة باعتبارها أساسياتها، ثم ينعكس على مجال المعاملات الإنسانية. مع أمثلة توضيحية لذلك، ومناقشات واقتراحات.

الفصل الثالث

المباني الإفرادية.

هنا قدمت فرضية، وهي عندما يثبت الميزان ويقاوم، و المعنى ينزلق و يتغير، يظهر ما يقال فيه وجهان. (أي الخلل بلغ خمسين بالمائة) وفـي هذه الحال، من هم الحاكم المتحكم، الميزان الصرفي، أم الموزن الإفرادي؟ وفي المقابل الاجتماعي، متى يكون القانون خاضعا للعرف الاجتماعي، مما هو واقع. ونقرن أمثلة لغوية بظواهر اجتماعية حيث تعاملت مع كلّ من الصيغ الحدثية والذاتية كمباني ذاتية لتوفر الموازين فيها.

الفصل الرابع

المباني التركيبية.

هذا الفصل، هو عكس الفصل الثالث، هل يتغير الميزان الصرفي، ويبقى معنى المفردة على ما كانت عليه؟ وإذا كان الجواب بالإثبات، فما قيمة الميزان؟ و إذا كان الجواب بالنفي كيف وقع ذلك؟ وقد وقع في اللغة الكثير من ذلك ، حيث تعاملت مع الجملة كوحدة أساسية للمباني التركيبية، بينت العلامات الإعرابية أي الصوائت.

الخاتمة وجمعت فيها

- مستنتجات البحث ونتائجه.
- أهم وسائل البحث؛من مصادر، ومراجع، ودوريات، ومقالات، و مخطوطات.
- ثم فهرس الموضوعات.

إن طبيعة هذا الموضوع فرضت علي إتباع المنهج الوصفي في الدراسة كمنهج عام، و اعتماد هذا المنهج باعتباره يتعامل مع المادة اللغوية في شكلها

الخارجي، وبعدها الداخلي، بذكر المحاسن، والمساوئ، و الايجابيات والسلبيات. ثم أردفته بالمنهج المعياري الذي يتتبع خلفيات المباني، و التراكيب، والأساليب مبرزا مواطن الحسن والقبح فيها.

و إذا كان ذلك. فان بحثي تأسس على منهجين متكاملين هما: الوصفي و المعياري، ويلتقي المنهجان في روافد تتمثل في منهجين أيضا هما التقابلي والتاريخي والاستقرائي.

وانتهيت في هذا البحث إلى توظيف منهج تكاملي يأخذ من الوصف دقة التعبير؛ ومن المعياري فضائل اللغة بأعمالها، وأعلامها. ومن التاريخي الاعتراف بفضل السابقين وما أضافه اللاحقون. وبالتقابلي يظهر التفاضل، والتفاوت بين الأعلام، والأعمال في مختلف المستويات، والمجالات، والموضوعات.

لقد جمعت خمسة وعشرين عالما، من علماء القرن الرابع هجري، أسما ؤهم مرفقة بالتصور فيما تمّ التعامل مع البعض منهم في ثنايا البحث من أمثال الفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، وابن السراج، والزجاجي . واختياري لهم لم يكن صدفة أو تقصيرا لباقي علماء القرن المختار، ولكن لطبيعة العناصر المتناولة وتعامل هؤلاء العلماء معها بكثرة واستفاضة في كتبهم.

مكتبة البحث

أهم المصادر والمراجع

المصحف المرتل برواية ورش

ابن جني

- التصريف الملوكي
- المنصف
- الخصائص

- سر صناعة الإعراب

المازني

- التصريف.

أبو علي الفارسي

الإيضاح العضدي

- والتكملة العضدية.

أحمد بن فارس

- معجم مقاييس اللغة.

- الصاحبي في فقه اللغة سنن العرب في كلامها

ولتعزيز ذلك تعاملت مع علماء سابقين عن القرن الرابع هجري، مثل الكتاب لسيبويه ولاحقين له مثل فتح المسال، شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، الشافية لابن الحاجب، المجمل، وهندسة المستويات اللسانية، لمكي درار من باب المقارنة وتأكيدا لما جاء به علماء هذا القرن .

وان كان شأن البحث العلمي أنه لا يخلو من المتاعب و الصعوبات، فلعلي أقول إنه بحمد الله كانت قليلة بالنسبة لبحثي هذا. ومن هذه الصعوبات أن كتب علماء القرن الرابع هجري و بالرغم من غزارة مادته م الصرفية و الدراسة الصوتية ، و حاجتها إلى كثير من التمعن و التدقيق. فلم أجد الصعوبات في التعامل مع موادهم و تحليلها تحليلا حسب طبيعة الموضوع. وحتى المصادر و المراجع لم تكن فقيرة في بحثي.

و الحمد لله الذي يسر لي الطريق في هذا البحث، فوجود المصاعب يخلق التحدي والمواجهة. فمشكلة المصادر و المراجع لم تعترض طريقي، و بفضل ما جاد به علي الأستاذ المشرف، الذي لم يتوان في إمدادي بما يخدم البحث .

مدخل

اللغة ظاهرة اجتماعية إنسانية فكرية، اتفق المختصون فيها على مفهومها، واختلفوا في تعريفها، ومما اتفق الجميع عليه، أنها وسيلة تعبير واتصال وتفاهم بين الناطقين بها. وأن النطق مرجعيته المنطق، وهو صحة التفكير وسلامة التعبير.

تنتهي التعريفات وتتفق على أن اللغة وسيلة؛ ومن هذه النظرة، جمع ابن جني وظائف اللغة في أربع مفردات قال فيها: (اللغة أصوات، يعبر بها كل قوم، عن أغراضهم)"[1]" ومن هذا التعريف، يمكن أن توصف اللغة بأنها أصوات منطوقة، وعبارات معروفة، عند جماعات متآلفة، متفقة على حاجات مشتركة بينهم، ومعلومة عندهم. ومن هذا التوصيف يمكن اعتبار التعريف جامعا مانعا إلى زماننا.

لقد شاع تعريف ابن جني للغة في مجال الدراسات الإنسانية، وقد اعتمده كثير من الدارسين المختصين و المهتمين، والمؤلفين. ثم توسع التعريف في مختلف تركيبات الجذور اللغوية من عناصر (لغو). و اللغو عند اللغويين هو ما لا يعتد به من الكلام "[2]" وعند غير هذا تعريفات وتقسيمات.

كانت اللغة مفاهيم ومصطلحات، ثم صارت أقساما و مسميات. كانت وحدة واحدة، فتفرعت وتوسعت حتى تجاوز عددها العشرين في ما أحصيناه، "[3]" وذلك على أساس الانتساب، الوظيفي، ولعل المشهور من تعريفات المحدثين قولهم: (اللغة ظاهرة اجتماعية) "[4]" وهذا التعريف هو جزء مما تقدم. وقال آخرون: (اللغة صوت مجرد، وقالوا اللغة صوت

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص،تح:محمد علي النجار، ج1، ص 34، مط: دار الهدى للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط1، 1952م.

2- للتوسع في هذا المفهوم يراجع، الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص213.

3- للتوسيع في هذا يراجع، معجم اللسانيات الحديثة، تأليف جماعي، ص155، مط لبنان ناشرون، ط1.

4 -معجم اللسانيات الحديثة، تأليف جماعي، ص 78.

منظم، واللغة شكل ونمط، واللغة مقدرة عقلية) "[1]" وقد توسع البعض في تعريف اللغة بقوله: (اللغة أصوات وألفاظ مرتبة على نسق معين تترجم الأفكار التي تجول في النفس إلى ألفاظ وعبارات تواضع عليها أهلها) "[2]" وفي قوله: تواضع عليها أهلها، وجهات نظر، لأن هذه النظرية الاصطلاحية تردها نظرية التوقيف "[3]" التي ترى أن اللغة موقوفة من الله على آدم عليه السلام، كما هي، وخلافها نظرية الاصطلاح، واتخذ ابن جني من النظريتين موقفا شبه محايد بقوله: (هذا موضع محوج إلى فضل تأمل) "[4]" ويوجد من اتخذ موقفا وسطا، فقال وتبقى نظرية ثالثة يمكن أن نسميها نظرية التوفيق بدل التوقيف، وهي التي تعتمد مقولة " الحاجة أم الاختراع " ولهذه النظرية خلفياتها.

ومع تعدد التعريفات، وتكاثر المفاهيم، يتسع مجال التفكير في اللغة باعتبارها كميات صوتية معبرة عن مقاصد متفق عليها. و المتفق عليه شيئان، أشكال وضوابط، المسماة قواعد، و القواعد تختلف باختلاف المستويات والموضوعات، وجميعها تقوم على أربعة مرتكزات هي المكان و الزمان والأعلام، و الجميع يتمحور حول كيفيات التحقيق المسماة مناهج و طرائق وفنيات. وجميعها تهدف إلى ضبط الأداء وتنويعه حسب أساسيات معهودة معلومة عند الناطقين العرب، وصفوها بالسليقة

1 – أ.د.ن.ي.كولنج. مقدمة الموسوعة اللغوي، تر، محيي الدين، وعبد الله الحميدان. مط جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1999م.

2 – محمد سمير جيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 205، ع1، مؤسسة الرسالة بيروت، وقصر الكتاب البليدة، ودار الثقافة الجزائر.

3 – للتوسيع في نظريتي التوقيف و الاصطلاح يراجع: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشوملي، ص31، مط: بدران للطباعة و النشر، بيروت لبنان، ط1، 1962م.

4 – أبو عثمان الفتح بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، ص40، مط: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط1، 1952م.

الضوابط اللغوية

ضوابط اللغة هي قواعدها، و القواعد اللغوية صناعة على ما ذهب إليه ابن خلدون"[1]" كما أن الصناعة فن يقتضي عملا منتظما متواصلا، وجهدا متميزا. ولكل صناعة أساسيات وتنظيمات ومراحل وغايات. وقد مرت العربية بهذه المراحل كلها.

لقد كان العرب يبعثون بمواليدهم من الذكور إلى البادية ليتربوا خصالهم ومحامدها وسجاياها وليتعلموا فيما علموه فيها فصاحة القول وسلامة التعبير وليكتسبوا صفاء التصور الذهني السليم والسلوك الجماعي القويم "[2]" وجميع هذه المكتسبات تعمل على حفظ اللغة وصيانتها و التفكير في وضع ضوابط لها فكان من ذلك، ومن أشهر الأسواق (التي كانت تقام في مختلف أرجاء الجزيرة العربية على امتداد أرضها واختلاف فصولها، وكان يحضر هذه الأسواق شعراء و خطباء ليعرض كل إنتاجه ويقدم آخر ما ابتكره لجمهور هذا الملتقى)"[3]" وكان يحضر هذه الأسواق حكام و حكماء تختلف مهامهم باختلاف ما يعرض عليهم، وكان الشعر أكثر الفنون تقديما و تحكيما، وكان للشعراء (حكام تضرب عليهم قباب، ويتقدم شاعر كل قبيلة، فيعرض عليهم أشعاره، فما استجاده القضاة جيد، وما حكموا بضعفه فهو ركيك)"[4]" وتعد هذه الظاهرة من أوليات التقعيد اللغوي قبل ظهور الدرس المنظم الموجه المحدد.

1 –عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أهل العرب و العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،ص 1108

2– مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، خلفيات وامتداد، ص12، مط: اتحاد الكتاب العرب، دمشق ط1، 2007م.

3 –مكي درار، المرجع نفسه، ص 12.

4 –عرفان محمد حمور، أسواق العرب، ص 152، مط: دار الشورى، بيروت لبنان، ط2، 1981م.

بوادر الدرس اللغوي

سبقت الإشارة إلى أن لكل دراسة مرتكزات، وقد حصرناها في أربعة، وهي: المكان، والزمان، والأعلام، و الأعمال. وقد ظهر مما قدمناه، أنّ مقاصد الدرس العربي هو الحفاظ على اللغة وصيانتها، وأنّ ذلك كان في الأسواق الممتدة في شبه جزيرة العرب، عبر الزمان و المكان، وقد (اهتدى العرب بواسطة هذه الأسواق إلى تهذيب لغتهم لفظا وأسلوبا) وكانت توجيهات الحكام الحكماء، منطلقات إلى ظهور الدرس اللغوي المنظم.

تذهب مجمل الأحاديث عن ظهور الدرس اللغوي العربي كان في منتصف القرن الثاني هجري مع أبي الأسود الدؤلي المتوفى عام 69 هجرية على أرجح الأقوال وقد كان ذلك في البصرة.

مواطن الدرس النحوي

النحو في مفهومه المعجمي العام هو القصد "[1]" و القصد مقاصد مختلفة متنوعة، ومن هناك كان النحو كذلك، وعرفه ابن جني بقوله (النحو انتحاء سمت كلام العرب) "[2]" ورآه ابن خلدون صناعة "[3]" والصناعة تقوم على خمسة أركان أساسية،هي:المكان، والزمان، والأعلام و الأعمال. وعلى أساس تكامل هذه العناصر و تكافئها تقوم الصناعة وتتنوع.

1 – أبو البقاء الكفوي: معجم الكليات، ج4، ع2، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مط وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، ط1، 1982م، ص375.

2 – أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، مط: دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت لبنان، ط1، 1952م، ج1، ص34.

3 – عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة كتاب العبر، وديوان المبتدأ و الخبر، في أهل العرب و العجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مط: دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان، دت.

ومكان ظهور النحو العربي، شبه متفق عليه، وهو البصرة في العراق. ثم امتد عبر الزمان والمكان، واستقر في أماكن و تميز كل مكان عن غيره، فسميت تلك الأماكن مدارس:

المدارس اللغوية

المدرسة مفردة ميزانها (مفعلة) وهذا الميزان هو اسم يدل على اسم الزمان والمكان، ويجيئ على هذا الوزن كل فعل (كانت عين مضارعه مضمومة أو مفتوحة نحو مطبخ ومذبح ويبنى على وزن مفعِل – بكسر العين – إذا كانت عين مضارعه مكسورة في مثل مجلس و منزل)"[1]" و المؤنث من هذه الأوزان، تلحق به تاء التأنيث فيقال فيه (مفعَلة) بفتح العين، وذلك في مثل مجزرة ومدرسة، وقد يكون هذا الميزان للوسيلة في مثل مركبة.

وقد شذّ عن هذا الميزان إحدى عشرة مفردة جاءت مكسورة العين (مع أنّ مضارعها مضموم وهي: المسجد، و المشرق، والمغرب، و المجزر، والمرفق، و المسكن، و المنسك، والمنبت،والمسقط، – وهذا من الفعل الصحيح – أما من المثال فيبنى اسم الزمان و المكان دائما على وزن مفعِل بكسر العين) "[2]" وحديث الميزان مبتغانا من هذه الدراسة و سنعود إليه بالتفصيل و التمثيل كلّ في وضعه.

ومن أسماء المكان مفردة (مدرسة) التي تدل على موضع وقوع الدرس فيها، ومفردة (درس) مستقاة من مرجعية فلاحية هي الدرس وهي عملية تفتيت السنابل، وفصل الحبوب عن التبن وسنقف عند العلاقة بين درس الحبوب ودرس اللغة في وضعه من هذا البحث. ومن الأماكن التي وقع فيها الدرس اللغوي مكان يسمى البصرة في العراق.

1 – لويس معلوف: المنجد في اللغة و الأدب و العلوم المطبعة الكاثوليكية، بيروت ط18، 1963م، ص211.

2 – المرجع السابق، ص211.

البصرة

تعد البصرة من (أقدم المدن الإسلامية، تقع عند ملتقى دجلة و الفرات، وهو ما يعرف بشط العرب، وموقعها قريب من الماء) "[1]" ومن ينظر إلى مواقع الأمصار العربية كلها يجدها تقع على مجاري المياه كدجلة و الفرات و النيل.

ومما جاء عن البصرة أنها (ملتقى الحضارة الإفريقية الوثنية، والإيرانية، و الأرامية المسيحية، والدين الإسلامي الجديد؛ وفي البصرة ، جماعة كبيرة من الأعاجم الذين يرغبون في علم لغة القرآن الكريم، و الغريب عن اللغة يجب أن يتعلمها حسب أسلوب، وحسب مصطلح معين، وفي البصرة نشأ القياس الفقهي، والجدل العقائدي، وفي البصرة بدأت حركة الاعتزال) ومن هذا الخليط بدأ الحوار وانطلق التفكير وظهرت قواعد النظام و التنظيم لكل ما في الحياة الإنسانية.

ومن موقع البصرة الجغرافي ومن واقع نسيجها الاجتماعي، والثقافي، كان على جميع من فيها أن يتخلوا عما تعارفوا به وأن يبحث الجميع على نظام و تنظيم يندرج تحته جميع هذا النسيج فكان أن تغلب الفكر فظهر القياس، وظهر فيه أعلام، وأعمال، وهي ما نوجز الإشارة إليها هنا، على أن نقف بالتفصيل عن كل جانب منها مفصلا في موضعه.

أعلام البصرة في القرن الرابع هجري

الأعلام	الأزمنة
ابن ولاد	332
أبو بكر الأد	338

1 – أبو زيد شلبي: تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي،مط: الاستقلال الكبرى القاهرة، ط3، 1964م، ص233.

الجبائي	353
محمد بن عاصم	382
أحمد بن أباد	382

أعلام مدرسة الكوفة في القرن الرابع هجري

أهم أعلام مدرسة الكوفة عُرفوا قبل القرن الرابع هجري في القرن الأوّل والثاني للهجرة نذكر منهم: أبو جعفر الرؤاسي (ت 187هـ)، معاذ الهراء(ت187هـ)، الكسائي (ت189هـ)، الفراء (ت207هـ)، أبو العباس ثعلب (ت291هـ).

أعلام المدرسة البغدادية في القرن الرابع هجري

الأعلام	الأزمنة
ابن شقرة	315
ابن خياط	320
الزجاجي	337
أبو علي الفارسي	377
ابن جني	392
ابن فارس	395

أعلام المدرسة الأندلسية في القرن الرابع هجري

الأعلام	الأزمنة
ابن قوطية	367
الزبيدي	379

أحمد بن إبان	333

أعلام المدرسة المصرية في القرن الرابع هجري

الأعلام	الأزمنة
الأخفش الصغير	315
ابن ولاد	332

هذه الأماكن

لقد وقفت عند هذه الأماكن المشهورة عند معظم الدارسين، ولم أجد عند هؤلاء ذكرا للمدرسة المغاربية في هذه الحقبة التاريخية. من أن التعقل يقضي وجودها، وتعليل ذلك، أن المؤرخين للدراسات اللغوية، عندما يذكروا الاعلام نجدهم يتتبعون ترحالهم في أماكن مختلفة ومن ثم ينسبون الرجل الواحد إلى أكثر من مدرسة. وكمثال على ذلك حديثهم عن لغويي مصر قولهم (ونزل في سنة 287 بمصر نحوي من تلاميذ المبرد هو علي بن سليمان الأخفش الصغير وظل بها حتى سنة 300 هـ يعلم النحو و اللغة) ففي هذا النص نجد حديثا عن رجل نسبوه للمدرسة المصرية وهو بصري.

وملاحظة ثانية وهي أن الرحلات في القرن الرابع كانت كلها برية، وانتقال الناس من الأندلس إلى المشرق، ومن المشرق إلى الأندلس كان بريا، وكان المنتقلون يمرون بالمغرب و الجزائر حتما وكانت المدة التي يقضونها في اجتياز الجزائر البالغ طولها 1200 كلم حاليا. كانوا يقضون في رحلتهم على الدواب شهورا، كانوا يقيمون ويرتحلون ويعلمون ويتزوجون، ويتعلمون "[1]" فأين آثار هؤلاء.

1- مكي درار، اللغة العربية في الجزائر، ص18، مخطوط.

عندما يقول اللغويون مدرسة، فإنما هم يعنون بذلك، تسجيل آثار كل من عمل بها أو فيها، على اختلاف أزمنة إقامتهم في ذلك المكان، ولكنهم يستثنون من هذه القاعدة، الحديث عن المدرسة المغاربية بعامة، و الجزائرية بخاصة. وأعود إلى الحديث عن رجال أول مدرسة معترف بها وهي البصرة، وذلك بعد إتمام الحديث عن مفاتيح العنوان يتصدرها مفردة العلاقة.

العلاقة

العلاقة مفهومه اللغوي بتشابك شيئين فأكثر. ولهذا المفردة وظيفة مهمة في جميع مناحي الحياة، وذلك أن الحياة كلها عبارة عن نسيج من الخيوط الوهمية تسمى العلاقة وهي تجمع بين عناصر الحياة بكل مافيها من كليات وجزئيات، كما تسمى الروابط والاتصالات. والمشترك في معناها أن العلاقة هو ما يربط وما يقيم اتصالا وتواصلا بين الكائنات والمكونات . وفي المجال اللغوي، هي تلك الروابط الحسية كالحروف والمفردات، والمعنوية كالمسندات، وكالعوامل الصفات.

ومن هذه النظرة تعد العلاقة شرطا أساسيا في حياة الكائنات كلها، وبدونها يحدث التمزق والتفرق و التفكك والشتات. وإذا ما حاولت حصرها وتحديدها على ما يقتضيه البحث هي هنا الروابط التي تجعل عناصر التركيب اللغوي منسجمة متآلفة ومنتظمة متكاملة.

الموازين

الموازين جمع ميزان وهو الآلة وتقدير وقياس وبالتالي هي متممة لمفردة العلاقة لأن مفردة ميزان تعني وجود شيئين في حاجة إلى تمييز وتقدير كل شيء، يسمى الموزون ولكل موزون ميزان، والموازين تختلف باختلاف الموزونات ومن هنا كان الميزان الصرفي وميزان الشعر. وجميعها موازين صوتية. احتاج الصرفيون إلى مقياس لمعرفة أبنية الكلمة وأحوال

تلك الأبنية، فاتخذوا معيارا لفظيا سموه "الميزان"، والتزموا فيه موافقة الموزون في هيئته من حركة وسكون، أو تقديم وتأخير. ولمّا كان أكثر الكلمات القابلة للتصريف على ثلاثة أحرف، في اصولها لا تنقص عنها ولا تزيد عن خمسة، جعلوا الميزان ثلاثيا قابلا للزيادة، واختاروه من لفظ "فعل""[1]".

كلمات العربية، ما بين جامد ومشتق، ومبنى ومعرب، وعربي ومعرّب، ومجرد ومزيد... تبلغ الملايين؛ فإذا عالج الباحث كلمة منها، أو كلمتين، أو بضع كلمات، فمن الهيّن عليه ذِكرُها وذكر حروفها، حرفا حرفا.

فتكرار حروف الكلمة في أحوالها المختلفة، ما امتد البحث. وقد لا يكون هذا مستحيلا، ولكنه يدنو من المستحيل، حيث يدور البحث حول عشر من الكلمات أو العشرات، أو حول مفردات اللغة كلّها. وتلك مشقة لا تطاق. فقد تخطى علماء اللغة هذه العقبة، بأن وضعوا لمفردات اللغة كلها ميزانا واحدا، مؤلفا من ثلاثة أحرف.

فاتفق وتواضع علماء اللغة على اتخاذ المعيار" فعل " قالبا تصب فيه، أو يقاس عليه كل ما من شأنه أن يَقبل القياس، أو يخضع للوزن. فكلمة فعل كانتِ الأساس الذي بُنيت عليه كلّ الموازين، كما سيتّضح في ثنايا البحث.

وقبل الخوض في الميزان الصرفي ومفهومه وجب معرفة لفظة (وزن) ومفهومها، حيث يركز في الوزن على حركة العين، أي صائت الوسط. كونه من يحدد نوع الميزان الصرفي، والوزن معيار لمعرفة "أحوال بنية الكلمة " "[2]" و استيعاب كيف بنيت، ومعرفة

1 – ولو اختاروه رباعيا أو خماسيا للزمهم حذف حرف من الميزان أو حرفين عند وزن كلمة ثلاثية، فآثروا جعله ثلاثيا قابلا لزيدة حرف او حرفين لوزن كلمة رباعية أو خماسية؛ لأنهم رأو أن الزيادة في الميزان أسهل من النقص منه .

2 – المغني في علم الصرف، عبد الحميد مصطفى السيد، دار الأمل الأردن، ط1، 1998، ص46.

الأصلي من الزائد فيها. و " الوزن ثقل شيئ بشيئ مثله كأوزان الدراهم "[1] وذلك بمقابلة اللفظ بحروف الميزان، وهي الفاء والعين واللام؛ كما ذكرت آنفا. وذلك لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة، ولضبط ما في مبناها من حركات أو سكنات. كما أن الوزن " اسم يستعمل في تعداد الأشكال و الصيغ المقررة للأسماء و الأفعال "[2] ولأن أكثر الكلمات في العربية يتكون من ثلاثة صوامت؛ فإن أهل الصرف جعلوا الميزان الصرفي متكونا من ثلاثة أصول هي (ف ع ل).

على أن الوزن المكون من الفاء و العين واللام، يضبط بالصوائت، على حسب حركات الصوامت، من الكلمة الموزونة. ومادة (ف ع ل) اختيرت كأصل للوزن، رجوعا لقولهم كل حدث يسمى فعلا. وإذا عللناها صوتيا، قلنا إنها تمثل ثلاثة مخارج؛ الحلق، واللسان، والشفتين. فالعين من الحلق، واللام من اللسان، والفاء من الشفتين. ومن هنا تكون مادة فعل ممتدة على طول الجهاز النطقي وثابتة في أهم تقسيماته الأصلية. إلا أن ترتيبها بحسب مواقعها في الميزان (فعل) يمثل هرما قمته العين، وامتداد قاعدته اللام والفاء.

اتّخذ علماء الصّرف لهم ميزانا صرفيّا مكونا من ثلاثة أحرف (فعل) لبيان الأحوال المختلفة للكلمة المراد وزنها، من حيث:

- عدد حروفها وترتيبها.
- ما يُصاحب الحروف من حركات وسَكنات.
- بيان الأصلي والزائد من هذه الحروف.
- بيان المقدم و المؤخر من أحرفها الأصلية.
- بيان المحذوف منها ومكان حذفه.

1 – لسان العرب، ابن منظور، ج3، ص920.

2 – معجم المصطلحات النحوية و الصرفية: محمد سمير اللبدي، ص239.

- بيان أصول الحروف المتبقية منها.

وعلماء الصرف يقابلون الحرف الأول من الحروف الأصلية بالفاء ويسمونه فاء الكلمة ويقابلون الحرف الثاني من الحروف الأصلية بالعين، ويسمونه عين الكلمة، ويقابلون الحرف الثالث من الحروف الأصلية باللام، ويسمونه لام الكلمة. ولمّا كانت هناك كلمات رباعيّة الأصول وخماسيتها

فقد زادوا على(فعل) لاما ثانية، فأصبح(فعلل) للرُّباعي المجرّد ولاما ثالثة، فأصبح الوزن (فَعلَلَّ)أو(فَعلِلل) للخماسي المجرّد"[1]".

والسِّمة الأساسية التي تُحرك الميزان الصرفي، هي البحث عن أصل الكلمة وتحديدها، إلا أنّ ذلك الأصل قد يكون فرضيّا، ومع ذلك فقد أصرُّوا على استعمالِه، سواء أكان موافقا للاستعمال اللُّغوي أم غير موافق له، لذلك نرى أنّ الميزان الصَّرفي، قد يكون موافقا للأصل، وكان الأصلُ مطابقا للواقع المستعمل في اللّغة وذلك في وزن مثل (نصر–انتصر–استنصر–قل–قِ) حيث وزنها على الترتيب (فَعْل–افْتَعَلّ–اسْتَفْعَلَ–فُلْ–عِ)

وقد يكون موافقا للأصل الفرضي الذّهني، وهذا الفرض لا يؤكّده الاستعمال ولا المنطق، ذلك يتمثل في وزن مثل (قال–سعى–يصوم)حيث كان وزنها على (فعل–فعل–يفْعُل) "[2]".

كما وجب التفريق بين الميزان الصرفي و الصيغة الصرفية " فالصيغة الصرفية مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان معينة ومحددة، لما يدور بخلدهم، وما تفتق عنه أذهانهم وأفكارهم. أما الميزان

1 – الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص19.

2 – راجِع : أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ص20.

الصرفي، فهو مبنى صرفي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية. مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب ضرب (فعل يفعل) هي أفعل ولكننا إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب، و أوردنا أن نصوغ منه على مثال (افعل) لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (ق).

فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا أنفسنا: من أي الصيغ هذا الفعل (ع)؟ لقلنا دون تردد: إن صيغته هي صيغة (افعل). فإذا سألنا: فما بال هذه العين المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية؟ فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل: (الميزان ولا تمثل الصيغة) فالتفريق بين الصيغة وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف و الأصوات)"[1]".

ولتحديد هذا الفرق أكثر وجوب الرجوع لمعنى اللفظتين (الوزن والصيغة) في المعجم العربي، نجد (وزن) في المعجم العربي الوزن، وزن الثقل والخفة. الليث: الوزن ثقل شيء بشيء مثله كأوزان الدراهم، ومثله الرزن، وزن الشيء وزنا ووزنة. قال سيبويه: اتزن يكون على الاتخاذ وعلى المطاوعة، وإنه لحسن الوزنة أي الوزن، جاءوا به على الأصل ولم يعلوه لأنه ليس بمصدر إنما هو هيئة الحال، وقالوا: هذا درهم وزنا ووزن، النصب على المصدر الموضوع في موض الحال، والرفع على الصفة كأنك قلت موزون ووازن. قال أبو منصور: ورأيت العرب يسمون الأوزان التي يوزن بها التمر وغيره المسواة من الحجارة والحديد الموازين، واحدها ميزان، وهي المثاقيل واحدها مثقال.)" [2]" أما عند

1 – الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 18.

2 – ابن منظور، ابن منظور، ج 13، ص 206.

اللغويين فالوزن مقياس جاء به علماء الصرف لمعرفة أحوال أبنية الكلمة، ولما تبين بالبحث والاستقصاء أن أكثر الكلمات العربية ثلاثية الأحرف، فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مركبا من ثلاثة أحرف أصلية هي: الفاء، والعين، واللام "ف ع ل" وجعلوه مقابل الكلمة المراد وزنها، فالفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث، على أن يكون شكل الميزان مطابقا تماما لشكل الكلمة الموزونة من حيث الحركات والسكنات، ولنا حديث مفصل عن ذلك في الفصل الأوّل. وكان الكلام الموزون بكل أشكاله وتشكيلاته ومن تلك التشكيلات المفردات المندرجة في موضوع الصرف والتصريف

التصريف

التصريف في إيحائه اللغوي ومفهومه المعجمي، يعني التغيير من كلّ شيء وفي كلّ شيء"[1]" وبالنسبة للغة، فهو تغيير يصب عناصرها القاعدية، وهي المفردات ، والمصاب من المفردات في التصريف، وهو تغيير يمس أصوات اللغة بنوعيها، الصوامت والصوائت" [2]" أو هما معا في بعض الحالات. التصريف فرع من فروع الدرس اللغوي، يقف بالباحث على كنه المفردة اللغوية، حيث يحدد للباحث أصل اللفظة، واشتقاقاتها، ويعرفه على المجرد منها والمزيد، كما يبصره بجذورها، وما طرأ عليها من حذف، أو زيادة، أو إقحام ، أو إبدال، أو إدغام"[3]" ذلكم أن الفصاحة لا يمكن أن تتم إلا بسلامة الكلمات التي تتألف منها الجمل، وتداخل في الأصوات أو خلل في البناء التصريفي يقلل حتما من فصاحة لمفردة، بل يقلل

1 – تصريف الرياح. زعم بعض أهل العربية أن معنى قوله : "وتصريف الرياح " ، أنها تأتي مرة جنوبا وشمالا وقبولا ودبورا . ثم قال : وذلك تصريفها . وهذه الصفة التي وصف الرياح بها ، صفة تصرفها لا صفة تصريفها ، لأن "تصريفها " تصريف الله لها ، "وتصرفها " اختلاف هبوبها .

2 – يعني القلب و الإبدال والحذف والتقديم و التأخير.

3 – صلح بلعيد، الصرف والنحو، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 1988، ص48.

من سلامة بناء الجمل." [1] ليكون التصريف بذلك، عنصرا ضروريا للتراكيب اللغوية التي إن اختل باؤها التصريفي خرجت عن الغرض الذي سيقت من أجله، والغاية التي أدمجت بسببها في التركيب.

إن موضوع التصريف ضروري، وعلى الرغم من ذلك فقد كان الاهتمام به إلى عهد قريب تبعا للاهتمام بالنحو، وبخاصة في مؤلفات القدماء، ولم يفرد التصريف بمؤلف خاص سوى قلة من الدارسين، نحسب سيبويه والفارسي، والمازني منهم.

إنّ التصريف قرين النحو، وقسيمه، وإذا كان موضوع النحو هو التركيبية أي الجمل، فإن موضوع التصريف هو الإفرادية – اعني الكلمات قبل التركيب – وهو موضوع شريف ينبغي الاعتناء به (فقد وقع الغلط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون في معرفته بمحضر الأمراء فسقطت رتبتهم)" [2] إنّ التصريف علم ينظر إلى الكلمات مستقلة عن الجملة ويعالج التغيرات التي تلحق بها يدرس كلّ ما يتعلق بالمفردة وبنائها والحركات وسط الميزان ما يُوّلد لنا معان متعددة متنوعة، حسب قواعد متعارف عليها عند أرباب هذا الفن لذلك وجب قبل ذلك تحديد المصطلح.

تحديد مصطلح التصريف

النحويون قديما وحديثا استعملوا مصطلحي الصرف والتصريف معا، وأطلقوهما على هذا العلم الذي يدرس بنية الكلمة، حيث نقف على مصطلح الصرف في مؤلف، لنقف على مصطلح التصريف في مؤلف آخر، وهما من المصطلحات التي يمكن أن يحلّ احدهما مكان الآخر دون خلل، وإن ذهب بعض الدارسين إلى أن الصرف أنسب من التصريف،

1 – ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تصحيح عبد المتعالي 1953، ص66.
2 – حاشية حمدون على المكودي، مطبعة حجازي القاهرة، ج 2 ص 169.

وأكثر انسجاما لأنه يتماشى ولفظ النحو من حيث الحروف والوزن. ولنا أن نتساءل؛ أهذا مبرر لهذا الطرح؟ ولبيان صحة المنحى ومناقشة الإشكال ماقشنا الموضوع على النحو الآتي:

الصرف في المعجم العربي جاء الرد في لسان العرب: (والصرف ردّ الشيء عن وجهه)"[1]" أو هو البيان. قال تعالى: (وصرفنا الآيات لعلهم يرجعون)" [2]" أو بيناها، أو إن معناه التحويل قال ابن منظور: (والصرف أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك)"[3]" كما أنّ الصاد والراء، والفاء، معظم بابه يدلّ على رجع الشيء صرفت القوم صرفا وانصرفوا إذا أرجعتهم فرجعوا"[4]" على رأي ابن فارس.

أما الصرف في اصطلاح أهل اللغة فهو(علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه، ووزنه، وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة)" [5]" انه العلم الذي تعرف به الأبينة المختلفة للكلام وما اشتق منها، كأبواب الفعل والتصغير، ويتمثل في القواعد والقوانين التي تعرف بها أبنية الكلمة مما ليس بإعراب أو بناء"[6]"

التصريف

1 – ابن منظور، لسان العرب، تص: يوسف خياط، دار لسان العرب بيروت لبنان، دت، مادة صرف، ج2، ص432.

2 – الأحقاف، الآية 27.

3 – لسان العرب، السابق، ص 432.

4 – أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل، 1999م، م3، ص342.

5 – سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986، بيروت لبنان، ص125.

6 – صالح بلعيد، الصرف و النحو، ص48.

سيتضح من خلال عرض النصوص التي وظفت المصطلح قديما وحديثا، والتي تذهب إلى (التصريف في الكلام اشتقاق بعضه من بعض، والتصريف في الرياح تحويلها من وجه إلى وجه)"[1]" كما يمكن أن يكون معناه: (التقليب من حالة غلى أخرى وهو مصدر صرف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة."[2]"

أما في الاصطلاح فنجد قول ابن جني: (معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ... فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، ذلك هو التصريف فيها والتصريف لها، نحو قولك ضرب فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو المفعول قلت: مضروب."[3]"

إنّ التصريف يعني تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل الضرب إلى: ضرب، يضرب، وضارب، ونحو ذلك، ويعني أيضا (على ما حكى عنهم – العرب– هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما تبنيه أنت، ثم تعمل في البناء الذي تبنيه على مايقتضيه قياس كلامهم)"[4]" على رأي سيبويه.

سيبويه.

يتبين من خلال كل ذلك أن اللاحق منها أخذ عن السابق فكان عمله تحصيل حاصل ليس إلا، وأنها – النصوص– تكاد تجتمع على تعاريف متقاربة إن لم نقل متشابهة وهي:

1 – مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ص163.

2 – السيوطي، همع الهوامع، دار المعرفة، دت، ج2، ص212.

3 – ابن جني، التصريف الملوكي، تح: سقال، دار الفكر العربي، ط1، 1998، بيروت، ص12.

4 – محمد بن حسن الرضي، شرح الشافية، تح: عبد الرحمن خليفة، مطبعة علي صبح القاهرة، دت، ص2.

-تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة.

-بناء جديد قياسا على كلام العرب.

- تحديد الأصل الزائد والصحيح والمعتل.

- التغيير لغرض معنوي أو لفظي: كتحويل الفرد إلى مثنى وجمع، أو قلب بعض حروفه كتحويل قول وغزو إلى قال وغزا. ولا ننكر تداخل المستويات أيضا وتدخل بعضها في عمل الآخر وحتى تحديد دلالته وتنوعها كتداخل المستوى الصوتي في الصرفي.

علم الأصوات

علم الأصوات الذي يعنى بدراسة كلّ صوت على حدة من حيث مخارجه وصفاته ينقسم إلى: أولا إلى علم الأصوات النطقي، ويعنى بطريقة إنتاج الصوت في الجهاز النطقي للمتكلم، محددا وظائف أعضاء النطق لدى الإنسان مع ما يترتب عل يها من صفات تتميز بها كل مجموعة من الأصوات. ثانيا علم الأصوات السمعي"[1]"، ويعنى بطريقة التقاط الأذن للصوت وتحلليها من قبل المستقبل، فيدرس وظائف مكونات جهاز السمع عند الإنسان مع ما قد يصيبها من اختلال وراثي أو طارئ . ثالثا وهو علم الأصوات الفيزيائي "[2]"، ويعنى بدراسة الذبذبات الصوتية التي تنتقل من جهاز النطق إلى جهاز الاستقبال، ويركز على انتقال الموجات الصوتية عبر قناة الاتصال بين المتكلمين، وقد توصل علماء الأصوات إلى نتائج مذهلة في هذا المجال انعكست بشكل إيجابي على وسائل الاتصال المعاصرة . ونجد علم الأصوات قد ظهر حديثا مع دي سوسير، لكنه عند العرب قد عُرف منذ القديم

1 – مكي درار، سعاد بسناسي، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، ص66، منشورات دار الأديب وهران 2007م

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص80 ومابعدها.

العرب وعلم الأصوات

علمُ الأصوات Phonétique علمٌ جديد قديم: جديدٌ لأنه واحد من فروع علم اللسانياتlinguistique الذي لا يعدوْ تأسيسهُ مطلع هذا القرن على يد اللغوي السويسري فردينان دوسوسّور (1857 – 1913). وقديمٌ لأنه واحد من العلوم التي تقوم عليها كلُّ لغة، فاللغة أصواتٌ تتألف منها كلماتٌ تنظم في جمل فتؤدي معاني شتّى، أو هي على حد تعبير ابن جني: (أصوات يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم)"[1]" . وجاء العربُ المسلمون فخطَوا بهذه الدراسات الصوتية خطواتٍ واسعةً، وضربوا فيها بسهمٍ وافرٍ، شهدَ بذلك نَصَفَةُ الدارسينَ مِن الغربيين، غير أولي الهوى والزَّيغ، حتى قال قائلهم: "لم يسبقِ الأوربيينَ في هذا العلم إلا قومانِ، العربُ والهنود.

ومع أنّ عِلم الأصوات لم يُعرف بهذا الاسم عند العرب إلاّ في مرحلةٍ لاحقة، فإنه لم يغِب عن مُصنَّفات المتقدمين من علماء العربية (نحوها وصرفها وعروضها وبلاغتها وموسوعاتها الأدبية) والطب والحكمة والموسيقى والقراءة والتجويد... ذلك أنه مازجَ هذه العلوم المختلفة وداخَلَها حتى لا تكادُ تقع على كتابٍ فيها يخلُوْ من كلامٍ في علم الأصوات أو أثارةٍ منه. ويمكن أن نصنّف العلوم التي أسهمَتْ –ولو على نحوٍ ما– في علم الأصوات، في زمرٍ ثلاث:

1 – علوم العربية: النحو والصرف والبلاغة والعروض...

2 – علوم الحكمة والفلسفة والطب والموسيقى.

1 – ابن جني، الخصائص، ص 87، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط 2.

3 – علوم القراءة والتجويد والرسم والضبط.

ما يهمنا الزمرة الأولى فتبدأ بظهور أوّل معجم في العربية، وهو كتاب العين "[1]" المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، والذي بُني على أساس صوتي، وصدِّر بمقدمةٍ صوتية تُعدُّ أولَ دراسة صوتية منظمة وصلت إلينا في تاريخ الفكر اللغوي عند العرب. ولا غروَ فصاحبها الخليل مفتاح العلوم ومصرفها، وصاحب العروض، ذو الباع الطويل بالموسيقى وغير ذلك مما له مساس بعلم الأصوات، بل إن حمزةَ الأصفهانيَّ يَنسبُ إليه كتاباً مستقلاً في الأصوات اسمُه "تراكيب الأصوات". وكان الخليل أسبق من ذاق الحروف ليتعرف مخارجها.

وتلاه كتاب سيبويه "[2]" – حاوي علم الخليل – الذي تضمن دراساتٍ صوتيةً أوفَتْ على الغاية دقةً وأهميةً، وتنوّعت بتنوع مادتها؛ فكان منها ما يتعلق باللهجات والمقايسة بينها والاستدلالِ لها، ومنها ما يعرضُ للقراءات، ومنها ما يتحدث عن ظواهر صوتيةٍ مختلفةٍ كأحكام الهمز من تحقيق وتسهيل وهمزةٍ بينَ بين، والإمالة والفتح وما يتعلق بهما من أحكام.. والإعلالِ والإبدال والتعليل الصوتي لهما... إلى غير ذلك من مباحثَ صوتيةٍ مبثوثةٍ في طيَّات الكتاب بأجزائه الأربعة. ويستأثرُ الجزءُ الرابع بأجلّ هذه المباحث وهو بابُ الإدغام الذي استهلّه سيبويهِ بذكرِ عددِ الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأصولها وفروعها، وما إلى ذلك مما يدخل في تكوين النظام الصوتي العربي ليغدو أساساً ومرجعاً لكل من صنف في هذا الباب من النحاة واللغويين والقراء.

ثم تتابعتْ كتب النحو واللغة بعد سيبويهِ تنحُوْ نحوَه وتقفوْ أثَرَهُ في تخصيص حيّزٍ للدراسات الصوتية مردِّدةً تعبيراتِه ومصطلحاته في كل ما يتعلق بمخارج الحروف وصفاتها

1 – ينظر، الفراهيدي، معجم العين.

2 – ينظر، سيبويه، الكتاب بأجزائه.

– وهو الباب الذي يعنينا هنا – وكان على رأسها، مما وصل إلينا، المقتضب للمبرد (285هـ) والأصول في النحو لابن السراج (316هـ) ورسالة الاشتقاق له أيضاً، والجمهرة لابن دريد (312هـ) والجمل للزجاجي (340هـ) والتهذيب للأزهري (370هـ). ومما يدخل في هذا الباب شروح سيبويه المختلفة وفي مقدمتها شرح السيرافي (368هـ) والرمّاني (384هـ) والأعلم الشنتمري (476هـ) وشرح أبي علي الفارسي (377هـ) المسمى "تعليقة على كتاب سيبويه"، وغيرها من شروح الكتاب، ولعلَّ ما لم يصلنا منها أغزر مادة صوتية مما وصلنا فهي كثيرة أرْبَتْ على الخمسين شرحاً.

وتلا ذلك كلَّه كتابُ المفصل للزمخشري (538هـ) الذي نسج على منوال سيبويه أيضاً فختم كتابه بباب الإدغام مستهلاً بذكر حروف العربية ومخارجها وصفاتها، وكان بهذا المادةَ الصوتية التي بنى عليها ابنُ يعيش (643هـ) شرحَهُ الغنيَّ بالدراسة الصوتية. ولا يكاد يدانيه في ذلك إلا الرضيُّ الأَسْتَراباذي (686هـ) في شرحه للشافية حيث تداخل علم الصوت بعلم الصرف.

ولابد من الإشارة إلى أن ثمة كتباً تحمل اسم الأصوات أو ما يشاكلها لم تصل إلينا، لكن المصادر حفظت أسماءها، مثل كتاب الأصوات لقطرب النحوي (206هـ) تلميذ سيبويه، والأصوات للأخفش (215هـ) وليعقوب بن السكِّيت (246هـ) ولابن أبي الدنيا (281هـ).

على أنّ أولَ من أفرد المباحثَ الصوتية بمؤلَّف مستقل، ونظر إليها على أنها عِلم قائم بذاته ابنُ جنّي "[1]" (392هـ) في كتابه سر صناعة الإعراب الذي بسط فيه الكلام على حروف العربية: مخارجها، وصفاتها، وأحوالها، وما يعرض لها من تغيير يؤدّي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو النقل أو الحذف، والفرق بين الحرف والحركة، والحروف الفروع

1 – ينظر ابن جني، سرّ صناعة الإعراب الجزء1 و2.

المستحسنة والمستقبحة، ومزج الحروف وتنافرها.. إلى غير ذلك من مباحث بوّأَتْهُ المقامَ الأول في هذا الفن، فعدَّ بحقٍّ رائدَ الدراسات الصوتية

الصوت اللغوي

الصوت ظاهرة فيزيائية علمية عملية إنسانية، وبالتحديد والتوظيف، يكون الصوت مدركا سمعيا، ومفهوم علميا، وتوظيف إنسانيا؛ وفي مجال الدراسة اللغوية الإنسانية يعد الصوت أول المستويات، وتحته مجالات وموضوعات، كل منها يحتاج إلى دراسة وتوضيح وتحليل وتعليل. ويبقى جانب يستحق الإشارة إليه، والتنبه عليه، وهو: أن الصوت باعتباره ظاهرة سمعية ينقسم إلى عدة أقسام، أولها الطبيعي، والاصطناعي، ومنهما ينبعث الفيزيولوجي بقسميه، الحيواني والإنسان؛ي ثم ينقسم الصوت الإنساني إلى قسمين أيضا، لغوي وغير لغوي،"[1]"ويتميز الصوت اللغوي من غيره بأنه هوما كان منطلقه فكرا محملا بأفكار من مرسل إلى مستقبل.

ومن جانب علاقة الصوت بالإنسان، يكفي أن يكون الصوت أول ما يرسله المولود عند ظهوره في الحياة، مما يسمى صرخة الولادة، وأول ما يتلقاه المولود في حياته، هو صوت المؤذن في أذن المولود، وآخر ما يصدره الإنسان عند مغادرته للحياة، هو صوت الشهادة"[2]" ومن ثم فحياة الإنسان كلها محصورة بين صرختي الولادة والنطق بالشهادة وبينهما أصوات متكررة، متعددة متنوعة لا تحصى.

1 – للتوسع في هذه التقسيمات يراجع، المباحث الصوتية في آثار العربية، مكي درار، ص،3، مط، دار الأديب وهران، ط، 2006،2م وينظر،المقرات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، سعاد بسناسي، ومكي درار، مط، دار الأديب وهران، ط،1، 2005م

2 – ينظر، مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية، من الآثار العربية، ط،2، ص،2.

ومن هذه النظرة، كان الصوت اللغوي أحق بالدرس والفهم والتوظيف أكثر من غيره مما يدرس ويفهم ويحفظ، وقد تنبه القدامى العرب وغير العرب في الدراسات العربية، إلى فائدة الصوت وجعلوه أساسا ومنطلقا لدراساتهم، وأن الدرس اللغوي العربي كان منطلقه صوتيا مع أبي الأسود، ثم أرسى قواعده الخليل وتلميذه سيبويه، ثم توسع في توظيفه كل من جاء من بعد هؤلاء.

وانتهى المسار بالدارسين إلى الإقرار بأن (نظام العربية الصوتي والصرفي يتشكل من الفونيمات في أصولها الثنائية والثلاثية والتنويع والتوزيع للأفعال والأسماء والصفات)" [1]" وأن هذه المفاهيم والعناصر في تداخلها وتكاملها وتقابلها هي موضوع هذا البحث.

وكان أكثر ممن اهتم بالصوت اللغوي درسا وتوظيفا القراء، واللغويون، وعنهم أخذ الفنانون، والممثلون، والمذيعون حاليا، والقضاة والمحامون؛ ويمكن أن يقال إن الصوت هو الحياة ولا حياة بدون صوت، وإن كان فاقد البصر يمكنه أن يكون لغويا وشاعرا فإن فاقد السمع يستحيل عليه ذلك.

وفي مجال الدراسات اللغوية يعد الصوت أساس كل المسويات والمجالات والموضوعات، لأن الصوت اللغوي أساسه الصائت مع الصامت (الحركة مع الحرف) ومنهما يتولد المقطع الذي هو الوحدة الأساسية الرئيسة في كل دراسة لغوية، ومن تأليف مقطع بغيره تتولد أول وجهة كلامية فكرية هي المفردة.

ومن هنا، تعد المفردة أساس الدراسات الحاملة للمعاني والأفكار كما تعد المفردة أول وحدة كلامية قابلة للتشكيل والتحليل والتنويع، وهذه العمليات سماها اللغويون صرفا

1 – عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة ، ص،381، مط، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط،2002،1م

وتصريفا، وهنا مفردتان متقاربتان نطقا، (صرف وتصريف) لكنهما مختلفتان معنى؛ وهذه أول وظيفة من وظائف الدراسة الصرفية.

من ميزان هاتين المفردتين (فعل وتفعيل) وفي ما بينهما من فروق في التشكيل، أساسها إضافات وتحولات، وهذه ــ الإضافات والتحولات ــ هي عينها ما يسمى تصريفا، ومن هنا، يكون الصرف علما، والتصريف عملا، ويقترب من ميزان المفردتين وزنان آخران هما: (الصوت والتصويت) فالأول علم والثاني عمل، ويمتد مفهوما الصوت والتصويت الوظيفي، إلى مفردة جديدة متولدة منهما، تسمى الصوتيات، وهي توظيف الوحدات الصوتية في المباني الإفرادية والتركيبية.

بين الصوت والحرف

لكلمة الحرف عند العرب القدماء معان كثيرة، وخاصة في مجال القراءات القرآنية، يعنينا منها هنا معنيان اثنان: الصوت المنطوق والرمز المكتوب، فبهذين المعنيين خاصة كان الحرف معروفاً عند العرب، وعند كثير من علماء أوربة لعهد قريب أيضاً، وإذا ما تكلم اللغوي العربي عن الحرف، فإنه لم يكن يعني إلا الصوت اللغوي، وإذا عنى رمزه المكتوب نبه على ذلك فقال مثلاً (أما صورة الحرف في الخط) أو (هذا موجود لفظاً وخطاً) "[1]" أو نحوه ففكرة الحرف هذه كانت مسيطرة على الدراسات اللغوية العربية، إلا أنها في العصور الإسلامية المتأخرة أصبحت تعني غالباً الرمز الكتابي.

*ولكن الذي يعنينا من هذا مفهوم الحرف عند ابن جني، وهل فرق بينه وبين الصوت؟ وإذا كان فعل فماذا قال فيهما؟. نظر ابن جني إلى الحرف، كما نظر قبله الخليل وسيبويه، على

1 – عبد الفتاح المصري الصّوتيات عند ابن جني في ضَوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة ص11.

أساس أنه عنصر ثلاثي الأجزاء، أي أن له جانب التسمية التي يعرف بها كالألف والهمزة والباء ونحو ذلك، وجانباً مسموعاً هو صوت الحرف، وجانباً مقروءاً هو رمزه الكتابي، لكنه بالإضافة إلى هذا، ميز بين الصوت والحرف، فقال في تعريف الأول (الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته)"[1]"، والصوت على هذا التعريف عام يشترك فيه الإنسان الناطق والحيوان الأعجم، لأن الاثنين يملكان هذه الأعضاء التي ذكرها، أما الحرف عند ابن جني فهو حد منقطع الصوت وغايته مطرفه، وهو من مادة حرف التي يراد بها حد الشيء وحدته، وقد سمى المقطع حرفاً أيضاً، وهو ما يعرض للصوت فيثنيه عن امتداده كما مر (فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً)، والمعروف أن المقطع هو مخرج الحرف لا الحرف، فتسمية ابن جني لا تستقيم إلا على ضرب من المجاز.

*ونلاحظ أن ابن جني يقرن أحياناً الحرف بالصوت، ففي أول كتابه سر الصناعة ذكر علم الأصوات، والحروف، وعنون أحد أبوابه بذوق أصوات الحروف، كما ذكر أن بعض الحروف أشد حصراً للصوت، وقال مثلاً (قد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن، وهو الفاء والثاء والسين والصاد ونحو ذلك، وتقول في الوقف اف، اث، اس، آص)"[2]" والأغلب أن يكون الصوت هنا بمعنى الهواء، كما يرى الدكتور كمال بشر. والمهم في الأمر أن الأمثلة السابقة يفهم منها أن الحرف غير الصوت.

*ولكن ابن جني قد يستخدم كلمة الصوت والحرف في معنى واحد، إذ ناوب بينهما في حديثه عن الإدغام، فذكر تقريب الصوت من الصوت، ثم عاد فذكر تقريب الحرف من الحرف، وقد يستخدم كلمة الصوت في معنى الحركة، كما فعل عند حديثه عن الإمالة، وعن

1 – المرجع السابق، ص11.

2 – ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص6

كسر الشين والباء في نحو شِعير وبِعير، ويقترب هنا من استخدام المحدثين لهذه الكلمة. بل إنه استخدم كلمة الصويت، في خلال حديثه عن الصوت حين يدخل في تشكيل البنية، فإذا وقفنا على بعض الحروف بساكن تبع الحرف صويت كما في اح وآص، وهو صويت يضعف ويتضاءل للحس، على حد تعبيره إذا ما قلت يحرد ويصبر ونحوها، والصويت هنا يغلب أن يكون مساوياً لما يسميه المحدثون الاحتكاك، على رأي الدكتور بشر.

*وهكذا نرى أن ابن جني عرف مصطلحي الصوت والحرف معاً، وإن كان عنده بعض اضطراب وتداخل في استعمالهما، ولكن الغالب على درسه الصوتي، كما يتضح لمتابعه، استعماله كلمة الحرف يعني بها الصوت، كما فعل سابقوه، ونرى هذا خاصة في مقدمة كتابه سر الصناعة إذ قال متحدثاً عن مضمونه (أذكر أحوال هذه الحرو ف] حروف المعجم]"[1]" في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها، وساكنها ومتحركها، ومضغوطها ومهتوتها، ومنحرفها ومشربها ومستويها ومكررها، ومستعليها ومنخفضها إلى غير ذلك من أجناسها)، فكلامه هذا واضح الدلالة على أنه يقصد من كلمة الحروف الأصوات، آية هذا أنه ذكر صفات، هي للصوت المنطوق لا للرمز المكتوب، ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن أكثر هذه الصفات ما يزال معروفاً في الدرس الصوتي الحديث، أما أصحاب هذا الدرس فيميزون بين الصوت والحرف على نحو واضح، قد يختلف بعض الشيء عن تمييز الأقدمين بينهما، وبين الاثنين عندهما، فروق تتصل بمفهوم الفونيم الذي سنشير إليه في مقبل الحديث.

1 – عبد الفتاح المصري، المرجع السابق، ص12.

الصوت

لم يفرق العلماء العرب بين الصوت والحرف، أي بين المنطوق والمكتوب كما هو الحال عند المحدثين الذين فرقوا بين الصوت والحرف.فمذهب علماء العربية أن الصوت يشمل الحرف وعُدَّ هذا مأخذاً عليهم باتخاذهم الحرف تعبيرا عن الرمز المكتوب والصوت المسموع"[1]".إلا أن هناك طائفة من العلماء العرب بينوا الفرق بين الصوت والحرف يتقدمهم ابن جني الذي قال : (اعلم أن الصوت عرضي يخرج مع النفس، مستطيلا، متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا)"[2]". وابن جني هنا لم يعرف الصوت من الناحية السمعية، وإنما عرفه من الناحية النطقية إذ يبدأ إخراج الصوت من الجزء الأقصى من الحلق، ويصادف في طريقه مقاطع تثنيه عن الاستطالة ومكان اعتراض هذه المقاطع للصوت يكون المخرج.وعلى الرغم من انه لم يفرق بين المصطلحين كما يفرق المحدثون وذهابه إلى أن الصوت يعني هذا المبهم الذي تصدره الحنجرة فإذا صار بسبب المقاطع سيناً أو دالاً أو قافاً صار حرفاً فأنه صاحب أو لمحاولة حقيقية للتفريق بين الحرف بوصفه وحدة لغوية، وبين الصوت الذي يمكن أن يصدر منه مخرجه تبعا للضغط الواقع عليه . بدليل قوله في معنى مصطلح الحرف) : وإما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه (ح، ر، ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته، من ذلك حرف الشيء إنما هو حده وناحيته.

1 – في البحث الصوتي عند العرب، ص29،والدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي، ص58، رسالة ماجستير

2 – ابن جني، سر صناعة الإعراب ، ج1، ص6.

تلعب في الظواهر الصوتية دورا بارزا الوحدت الصرفية وبيان قيمتها، فمباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرره الأصوات من حقائق ويرسمه من حدود داخل تلك الوحدات، فأساس دراسة المفردة ليس انطلاقا من رسمها فقط بل من النطق أيضا فيعاد في ذلك في أصل الصوامت والصوائت والمقاطع أحرف العلة، وما إلى ذلك أساسية لدراسة الصرف ومنها الموازين وعلاقة ذلك بالتلوينات الصوتية ، وهذا ما سنحاول تتبعه في هذا البحث.

الفصل الأول

الميزان في اللغة عند علماء القرن الرابع هجري

الميزان الصرفي

كلمات العربية، مابين جامد ومشتق، ومعرب ومبني، وعربي ومعرّب، ومجرد ومزيد، وصحيح ومعتل، وغيرها من الحالات والأنواع قد تبلغ الملايين؛ فإذا عالج الباحث كلمة منها، أو كلمتين، أو حتى بضع كلمات، فمن الهيّن عليه ذكرها وذكر حروفها، حرفا حرفا، كأن يقول مثلا: إن الحرف الأوّل من فعل (كتب) هو الكاف، المفتوح في الماضي، والحرف الثاني منها، هو التاء المفتوح في الماضي، مضموم في المضارع والأمر، ثم ينتقل منه للمزيدات منه والمشتقات وغيرها، فإذا فرغ وتم ذلك انتقل إلى مادة أخرى مثل خرج، وفرح، و بعُد وهكذا. كلّ في ذلك يكرِّر حروف الكلمة في أحوالها المختلفة، ولقد تخطى الأئمة هذه العقبة، بأن وضعوا لمفردات اللغة كلّها ميزانا واحدا، مؤلفا من ثلاثة أحرف.

ومن خلال ذلك، أراد الصرفي أن يضع مقياسا يقيس به الألفاظ التي يعني بها ليتعرّف من خلاله عدد حروفها وترتيبها "[1]"، وما فيها من أحرف زائدة، والمتحرك من حروفها والساكن، وما يعتريها من تغيير حذف أحد أصولها أو قلبه وما إلى ذلك. فنظر في ألفاظ اللغة فوجد (أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي) "[2]" وتبين له أن غالبية الألفاظ ثلاثية الأصول، فاختار لمقياسه مادة ثلاثية الأصول توزن بها جميع الألفاظ هي (فعل) وسنعلل ذلك في مبحث لاحق من هذا الفصل،

---

1 – ينظر ابن جني، المنصف، ج 1، ص 11–17، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، 1960م.

2 – ابن جني، المنصف، ج1، ص18.

فالميزان يبين صورة الموزون، وما يعتريها من تغيير قوبلت أصول الموزون بأصول الميزان، و صور الميزان بصورة الموزون على ما سنفصل القول فيه.

ميزان النواقص

أنواع الميزان :

إذا تواضع علماء اللغة على اتخاذ معيار " فعل " يقاس عليه كل ما من شأنه أن يَقبل القياس، أو يخضع للوزن. وتعددت الأوزان بتعدّد الفروع التي نستخدمها، فكان هناك الميزان الصرفي، والميزان التصغيري، والميزان العَروضي، والميزان المقطعي، إلا أن كلمة (فعل) كانت الأساس الذي بُنيت عليه كلّ الموازين السابقة، كما سيتضح من هذه المقارنة بين الموازين المختلفة.

المنظوم

يرتبط الوزن المقطعي بالمقطع اللّغوي الذي هو أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم"[1]"، فكلمة (كَتَبَ) يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مقاطع متساوية هي (كَ)، (تَ)، (بَ)، بمعنى أن تكون الكاف مع فتحتها مقطعا مستقلا، والتاء مع فتحتها مقطعا ثانيا، والباء مع فتحتها مقطعا ثالثا؛ يوضّح لنا ذلك كتابة الكلمة هكذا كتابة صوتية (ص ع ص ع ص ع).

1 – ينظر: د. مكي درار، المجمل، ص96–97، دار الأديب وهران، ط 2، 2006 م.

والوزن المقطعي لا علاقة له بالتصور الفرضي لأصول الكلمة: لأنه يعتني فقط باستعمال الكلمة الواقعي، فكلمة (قال) تنقسم إلى مقطعين فقط ، على الرّغم من ثلاثية حروفها هما (قا)، و(ل) بمعنى أن تكون القاف مع فتحتها الطويلة التي تنتج عنها الألف مقطعا، واللام مع فتحتها مقطعا ثانيا. يتّضح لنا ذلك من كتابة الكلمة كتابة صوتية (ص ع ع–ص ع) مقطع متوسط مزدوج الانفتاح، ومقطع قصير مفتوح ، وإذا أردنا أن نطبّق الوزن المقطعي على (كتب)، فإنّنا نجد الميزان الذي يُطابقها مكونا من ثلاثة مقاطع أيضا، هذا الميزان هو (فَعَلَ) ومقاطعه بالكتابة الصوتية: (ص ع – ص ع – ص ع)، أما إذا أردنا وزن كلمة (قال)، فإننا نرى ميزانها مكونا من مقطعين فقط كما ذكرت، أحدهما طويل؛ والثاني قصير.

يقول أحد كشك" عن الوزن المقطعي: هذا الوزن المقطعي قرين علم الأصوات، ولم يكن بدعا تماما على الثقافة العربية، فقد أحسّ بعض العلماء بوزن كلمة (اضطرب) بعدا عن تصوّر غير مستعمل، حيث وزنها (افطعل)، ولم يقل (افتعل) بتاء على أن الطاء كان أساسها الفرضي تاء، ووزن كلمة (ازدجر) على وزن (افدعل) فلم يسر إلا وراء الواقع اللّغوي المستعمل موازنا له"[1]. وهكذا حاول كثيرون تطبيق فكرة الوزن المقطعي على وزن الكلمات العربيّة، بعيدا عن الفرض الذهني البعيد عن الواقع الاستعمالي لها.

بين الوزن الصّرفي و المقطعي: يُمكننا من خلال قراءة الوزنين أن ندرك ما بينهما من فروق نذكر منها:

1 – أحمد كشك ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص 24، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، ط 1، 2006م.

الوزن الصرفي يعتمد أساسا على فكرة الأصول، حيث يجعل المثال المفترض أساسا حاكما لما هو موجود، أما الوزن المقطعي فإنه يرفض هذه الفكرة، ولا يعتمد إلا على أساس الواقع"[1]" المستعمل فعلا.

الوزن الصّرفي من صنع علماء الصرف، ومن أجل هذا جاء طوعَ فكرتهم التي تربط الدراسة الصرفية عندهم بمجموعة معينة من الكلمات، وهي في عرفهم الأسماء المتمكنة المعربة، والأفعال المتصرّفة؛ لذلك فإنّ الكلمات المبنية كأسماء الشرط، والضمائر، و أسماء الأفعال، و الأفعال الجامدة، والحروف لا يقبلها الدرس الصّرفي، ومن ثمّ فلا وزن لها؛ لأن الوزن الصرفي لا يزن كل كلمات اللغة "[2]"، وإنّما يتعامل مع الكلمات التي قبلتها الدراسة الصرفية مثل (كاتب وكتب) ولا يستطيع وزن مع تركيبة مثل (من) و (ليس) .أما الميزان المقطعي فيرى أنّ كل كلمة صالحة للدرس الصّرفي، دون استثناء ومن هذا فإنّه بإمكان هذا الميزان أن يزن كلّ كلمة واردة في اللغة العربية.

أما الوزن المقطعي فهو وسيلة سهلة الإدراك، طبقها المعلمون في مراحل التعليم الأولى حينما ينغِّمون الكلمة، ويرددها وراءهم التلاميذ فيقول المعلم (ز ، ر ، ع) بالاستراحة في نطق كل حرف، والمتعلمون يرددون وراءه بصوت جماعي على طريقة النطق المقطعي نفسها.

الوزن العروضي

صنع أهل العروض للعروض أوزانا خاصة به، بنوها على الميزان الصّرفي (فعل)، حيث زادوا على هذه الصيغة فجعلوا لها صدورا و أعجازا ولواحق، فكان لكل بحر من

1 – مكي درار، المجمل، ص91.

2 – السابق، ص 26.

بحور الشعر العربي وزن خاص به، و وضع الخليل للأبنية المجردة، و المزيدة الميزان العروضي المشهور، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكد أنه هو واضعه"[1]" وهذه الأوزان لا تخرج عن نوعين:

1 أوزان خماسية نحو (فعولن ، فاعلن).

2 أوزان سباعية نحو (مستفعلن، فاعلاتن، مفاعيلن، متفاعلن، مفاعلتن، مفعولات، مستفع لن، فاع لا تن). و الميزان العروضي غير الصرفي في تعامله مع وحدات اللّغة، حيث أنّ الصرفي ينظر إلى الكلمة باعتبارها وحدة مستقلة لا علاقة لها بما قبلها أو بما بعدها، أما العروضي فإنه يقطع الجملة أي البيت الشعري مقاطع توازي أوزانه"[2]"، ولا عبرة للكلمة عنده، وإنما قد يكون مقطعه مكونا من جز ئين من كلمتين مختلفتين، أو مكونا من كلمة وجزء من كلمة أخرى... ونرى ذلك في تعامل الصرفي و العروضي في كلمات الشاعر أحمد شوقي مثلا: قم للمعلم وفّه التبجيلا **** كاد المعلّم أن يكون رسولا

الصرفي يتعامل مع الوحدات الآتية لكلّ منها مستقلّة عن الأخرى (قم، معلّم، وفّ، تبجيلا، كاد، المعلم، يكون، رسولا)؛ حيث يزنها هكذا على التوالي (فل، مُفَعَل، فع، تفعيلا، فعَلَ، المُفَعل، يفعُل، فَعولاً). أما العروضي فيقسّم البيت إلى مقاطع عروضية هكذا:(قمللمعل لموففهت تبجيلا ** كادلمعل لم أنيكو نرسولا) ووزنها هكذا (متفاعلن متفاعلن متفاعل ** متفاعلن متفاعلن متفاعل). حيث نلاحظ أن المقطع الأوّل مكوّن من (قم للمعل) كلمة وجزء كبير من كلمة أخرى، والمقطع الثاني (لم وفه الت) مكوّن من باقي كلمة المعلم (لم) إضافة

1 –شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص35، دار المعارف مصر، ط7.

2 – مكي درار، المجمل، ص93.

إلى كلمة (وفّه) وجزء من كلمة (التبجيلا) (الت)، والمقطع الثالث مكوّن من بقية كلمة (التبجيلا) وهو (تبجيلا)، وهكذا.

ولقد استعار علماء الصّرف هذا المعيار العروضي لمعالجة بعض قضايا جموع التّكسير"[1]" والممنوع من الصرف، لتقليل الأوزان، فقد فرضوا لصيغة منتهى الجموع وزنين فقط:

الوزن الأول: (مفاعل) وهو كل جمع وسطه ألف بعدها حرفين.

الوزن الثاني: (مفاعيل) وهو كل جمع وسطه ألف بعدها ثلاثة حروف، دون النظر إلى الحروف الأصليّة والزائدة فمثلا: كلمة خمائل وزنها مفاعل، وكلمة فراديس وزنها: مفاعيل ومثلها مصابيح "[2]" وكذلك كل ما يشبههما من كلمات على صيغة منتهى الجموع، أمّا إذا أردنا وزنهما صرفيّا فإنّه يكون على (فعائل – فعاليل).

وقد يلتقي الوزنان (العروضي والصرفي) في تشكيلة واحدة مثل: (منازل – مدارس)؛ فوزنهما عروضيّا (مفاعل)، وكذا الوزن الصّرفي. وأيضا (مصابيح) فوزنها عروضيا وصرفيا (مفاعيل). وميزة استعمال الوزن العروضي في مثل هذه الأبواب يظهر في تقليل الأوزان، وإلا فإنّ الأمر يكون شاقا إلى حدّ بعيد. فإذا نظرنا إلى وزن الكلمات الآتية عروضيا ثم وزنها صرفيّا؛ لنرى لحكمة من اتخاذ الوزن العروضي فيها:

1 – ينظر: الفارسي، التكملة، ص147، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م.
2 – الفارسي، التكملة، ص149.

عجائز – ستائر – عرائس – مقابر – مداخل – مساجد –مسائل " وزنها جميعا مفاعل وهو وزن عروضي. عصافير – ثعابين – شياطين – غضاريف – مجانيق – مراجيح " وزنها جميعا مفاعيل وهو وزن عروضي أيضا.

أما إذا أردنا وزنها صرفيا، فسوف يكون كالآتي: (فعائل – فعائل – فعائل – مفاعل – مفاعل – مفاعل – مفاعل) و (فعاليل – فعاليل – فياعيل – فعاليل – فعاليل – مفاعيل) فقد تعدّدت الأوزان واختلفت؛ نظرا لاختلاف بنية الكلمة وحروفها الأصلية والزائدة، ومواضع الزيّادة فيها، ومن هنا كان الوزن العروضي أحصر و أسهل ، فتعدد الصوامت أدى إلى تعدد المعاني في الوزن الواحد وبالتالي تعدد الدلالات.

الوزن التصغيري :

الوزن التصغيري مصطلح خاص بباب التصغير، يقصد به تقليل أوزان هذا الباب الذي نشأ من تصغير الكلمات "[1]"، إذا التُزم فيها بالميزان الصرفي، فلنلاحظ تصغير الكلمات الآتية بوزنها الصرفي "[2]"

الكلمة	تصغيرها	وزنها الصرفي
رجل	رجيل	فُعيل
أحمر	أحيمر	أفيعل
كاتب	كويتب	فويعل
مسجد	مسيجد	مُفيعل

1 – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ص60، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت.
2 – ينظر: الفارسي، التكملة، ص 197.

ثعلب	ثعيلب	فُعيلل
عصفور	عصيفير	فُعيليل
مصباح	مصيبيح	مُفيعيل

لقد تعددت الأوزان، وصار لكلّ كلمة وزن، وهكذا يشقّ الأمر ويطول؛ لذلك جاء العلماء بثلاثة قوالب تنظم جميع الأوزان، دون التمسّك بالوزن الصرفي حيث يتم:

- ضم الأول دون النظر إلى كونه أصليا أم زائدا.

- فتح الثاني دون النظر إلى نوعه أيضا.

- زيادة ياء تكون ثالثة ساكنة...

وقد يتّفق للكلمة وزنها الصّرفي مع التصغيري "[1]"، فمثلا مفردة " كليم " وزنها الصّرفي " فعيل " وكذلك وزنها التصغيري. وقد يختلف الوزنان الصرفي مع التصغيري "[2]" وهذا غالب في مثل: مفردة " كُويتب " تصغير كاتب، وزنها الصرفي " فويعل " أما وزنها التّصغيري فهو " فعيعل "، وهكذا كل ما كان شبيها بها. ونجد كلمة " مصباح " تصغيرها " مُصيبيح "، ووزنها الصّرفي " مفيعيل "، أما وزنها التصغيري " فعيعيل ".

وخلاصة القول : إن الوزن التصغيري، يعتبر أوّل الكلمة المصغّرة بمثابة فاء الكلمة المضمومة مهما كانت وثانيها عين الكلمة المفتوح، وثالثها تاء زائدة و رابعها لام الكلمة، وذلك إذا كانت ثلاثية مثل: (رجل، رجيل ووزنها فعيل). أمّا إذا كانت رباعية، فأوّلها فاء

1 - الفارسي، التكملة، ص 196

2 - نفسه، ص196.

الكلمة، وثانيها عين الكلمة، وثالثها تاء زائدة، ورابعها عين ثانية، كأنَّ الكلمة مضاعفة، ثم اللام نحو: (عالم) تصغيرها (عويلم) على وزن (فُعَيعل) وهكذا...

والأسماء في تصغيرها تأتي (على ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماس) "[1]"، الثلاثي في مثل: رَجُل، جَمَل، ثَوْب، قِدْر، الرباعي في مثل: جَعْفَر، دِرهم، الخماسي مثل: سَفَرجل، و (بنات الخمسة لا تصغّر) "[2]" ونجد التحقير وهو من التصغير وله أوزانه في ما لحقته تاء التأنيث ولها علامتان التاء والألف، فالتاء في إذا كانت في اسم ثبت في التحقير فلم تحذف قلّ عدد حروفه أو كَثُر كما لا يحذف يحذف الاسم المضموم إلى الصدر من الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما للآخر ، في نحو حَضْرَ موت ويكون ما قبلها مفتوحا أو في موضع فتحة فتقول سَلَمة: سُلَيمة؛ ونجد في المضاعف في نحو: مدّ ، مديد (يزول الإدغام لتوسطّ ياء التصغير) "[3]"، أما في المعتل فهو على ضربين (الأول ما كانت الألف بدلا من عينه في مثل: شيخ: شييخ، والثاني ما لامه ياء أو واو في نحو: فتى : فُتيّ) "[4]"

تعتبر هذه انواع الأوزان في اللغة، ولكل نوع مجال واسع شاسع، يفرض علينا نوع البحث تناول الميزان الصرفي بالدقة والتفصيل، على اعتبار الوزن الصرفي من أهم الأوزان دراسة في اللغة العربية بحيث نستطيع من خلال ربط علاقات داخلية خاصة مخصوصة معرفة بعض العلوم كالأصوات والنحو والبلاغة على سبيل المثال لا الحصر من خلال معرفة طريقة الوزن.

---

1 – الفارسي، التكملة، ص 196

2 – الفارسي، ص 196.

3 – ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص 37.

4 – ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص 38.

الوزن الصرفي

إذا كان للصائغ ميزان يعرف به صحة البضاعة من زيفها، وللبائع ميزان يعرف به زيادة البضاعة من نقصها، فإن للصرف العربي ميزانا يعرف به أحوال بنية الكلمة من جهة أصالة حروفها، وزيادتها وسكناتها، وحركاتها، وما فيها من تقديم، وتأخير، وحذف وإبدال. ويذكر الصرفيون، أو التصريفيون أن صناعة الصرف شبيهة بالصياغة فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصرفيّ يحول المادة أي: مادة الكلمة إلى صور مختلفة، لذلك احتاج الميزان الصرفي في عمله اتخاذ معيار من الحروف سموه بالميزان لمعرفة الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية كما احتاج الصائغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه . وقبل الولوج في كيفيات الوزن بمختلف الأنماط والأنواع نعرف بالتفصيل هاهنا الميزان الصرفي.

مع المفاهيم

الميزان الصرفي هو معيار لفظي متعارف عليه بين علماء الصرف ودارسيه، يتضمن أحرفا " ف–ع–ل " كميزان صرفي للكلمة ليزنوا به ما يدخله التصريف من أنواع الكلمة العربية بشرط أن يكون أسماء متمكنة أو أفعالا متصرفة، وبه يعرف عدد أحرف المادة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد ، وحركات، و سكنات، فنجد الميزان عند سيبويه: (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، والصفات، والأفعال غير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم، إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل) "[1]" ، و قد عقد ابن جني بابا لذلك تحت عنوان (باب القول

1 – سيبويه، الكتاب، ج 2، ص315.

على البناء) "[1]". أما الجوهري فقال في هذا المقام (الميزان معروف، وأصله مِوزَان، انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها... ووزنت الشيء وَزنًا وزِنَة)"[2]"، ولتأكيد ذلك نرجع للمعنى المعجمي وبعض المفاهيم الاصطلاحية.

الميزان في المعاجم العربية هو الآلة التي توزن بها الأشياء، وأصله مِوْزان وجمعه موازين، والفعل وزَن، يزِن، زن، والمصدر وزْنا وزنة، والجمع أوزان "[3]"، فوزن الرجل الحليب: عرف وزنه؛ أي كميته، وعرف ما بداخله من الماء في حالة الغش، ووزن الرجل المسافات: حدد أطوالها، ووزن الرجل حرارة الطقس والماء وسواهما:عرف درجتها، ووزن السرعة والانحدار، والعمق، والارتفاع ...الخ، ووزن الشعر: عرف وزنه أي: بحره، وموسيقاه، وأوزان الشعر: بحوره، ووزن الكلمة: عرف حركاتها، وسكناتها، وما فيها من أصول، وزوائد، وتقديم وتأخير، وحذف، أو عدمه وذلك بواسطة الميزان الصرفي، ويعرف أيضا بالتمثيل كما يعرف الوزن بالمثال. فالميزان إذن معيار استعمله الناس كلّ في مجاله، ووضع لضبط الأشياء وتجريدها من النزوات سلبا، أو إيجابا .

أما في اصطلاح أهل العلم فللميزان الصرفي هو (مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة وهو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات، ويسمى الوزن في الكتب القديمة أحيانا مثالا فالمثل هي الأوزان)"[4]" . يقول سيبويه :(هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون:

---

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص37.

2 – الجوهري، الصحاح، ج6، ص2213، تح: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط4.

3 – ابن منظور، لسان العرب، مادة وزن ج 15، ص206.

4 – عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص 10، دار النهضة العربية.

التصريف والفعل) "[1] "، فالمقصود بالفعل هو الميزان الصرفي . أما الفارسي فذكر يقول: (والضرب الآخر من القسم الأول وهو تغيير يلحق أنفُسَ الكلم و ذواتها وذلك نحو التثنية والجمع الذي على حدّها والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور، والممدود والعدد ، والتأنيث والتذكير ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والإمالة ، والمصادر واشتقّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتصريف و الإدغام) "[2]" وهو من باب الميزان الصرفي، وزعم الكوفيون أن نهاية الأصول ثلاثة فما زاد من رباعي، أو خماسي فزائد.

فلتخذّ علماء الصّرف كما أدرجنا سابقا لهم ميزانا صرفيا مكونا من ثلاثة أحرف (فعل) ما يراه ابن جني (إن الثلاثي أكثرها استعمالا و أعدلها تركيبا، و ذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه) "[3]"، وهذا الوزن (فعل) لبيان الأحوال المختلفة للكلمة المراد وزنها، من حيث:

*عدد حروفها ترتيبها. *ما يُصاحب الحروف من حركات وسكنات. *بيان الأصلي والزائد من هذه الحروف. *بيان المقدّم والمؤخّر من أحرفها الأصلية. *بيان المحذوف منها ومكان حذفه.*بيان أصول الحروف المتبقيّة منها.

و يعرف الميزان الصرفي بالتمثيل في ثمانية أمور هي : الأول و الثاني: ضبط الحركات الثلاث، والتمييز بينها، وبين السكون في المفردات . الثالث و الرابع: معرفة الأصول، و الزوائد في الصيغ المختلفة . الخامس والسادس: معرفة ما طرأ على حروف

1 – سيبويه، الكتاب،ج 2، ص 315.
2 – التكلمة، الفارسي، ص4.
3– ابن جني، الخصائص، ج 1، ص55

الكلمة الواحدة من التقديم والتأخير وهذان اللذان يعبر عنهما علماء الصرف بالقلب المكاني"[1]" . السابع و الثامن: حذف حرف، أو أكثر من الكلمة، و عدم الحذف علما أن الميزان الصرفي يعين الدراسات النحوية في أمور أهمها : * بناء الفعل للمجهول * التمييز بين المتعدي، و اللازم في الصيغ القياسية * كيفية إسناد الأفعال إلى الضمائر، و ما يحدث فيها من تغيير * معرفة التغيرات التي تحدث عند توكيد الفعل بإحدى النونين* كيفية التثنية، والجمع بأنواعه الثلاثة * النسب.

لقد نظر الصرفيون إلى الكلمات التي تدخل تحت بحثهم، و هي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فوجدوها لا يقل عدد حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلا لعلة استوجبت ذلك، أو اعتباطا كما في بعض الألفاظ. ولا تزيد عن خمسة أحرف فألّفوا الميزان من ثلاثة أحرف؛ لأن الكلمات الثلاثية الأصول أكثر استعمالا من غيرها في الكلام، وهذا ما يراه ابن جني (إن الثلاثي أكثرها استعمالا و أعدلها تركيبا، و ذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه) "[2]" تبين فعلا أن جذور مفردات اللغة العربية طبقا لمادة معجم العروس موزعة كما يلي: أولا : الفعل 7597 جذرا من الثلاثي 4081 جذرا من الرباعي 300 جذرا من الخماسي. ثانيا: الاسم : و أن أبنية الاسم هي عشرون بناء موزعة على الشكل التالي: 10 أبنية للثلاثي و هي متنوعة ، 6 أبنية للرباعي أقل من الثلاثي وكلماته قليلة الشيوع ، 4 أبنية للخماسي. فقير الأوزان شحيح الأمثلة و كلماته قليلة الشيوع"[3]".

---

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص64.

2 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص55.

3 – شاهين عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 55، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م.

جعلوه ثلاثيا لأنهم لو جعلوه رباعيا، أو خماسيا لاضطروا إلى حذف حرف، أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية، و لذلك آثروا أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف، و أن يزيدوا على ذلك إذا وزنوا رباعيا، أو خماسيا، ورأوا أن ذلك خير من أن يجعلوه على خمسة أحرف، ثم ينقصوا منه إذا وزنوا رباعيا أو ثلاثيا. و الزيادة أسهل من الحذف، وجعلوا (ف ع ل) ميزانا لهم؛ لأن مخارج الحروف ثلاثة هي: الحلق واللسان و الشفتان "[1]"، فأخذوا (الفاء) من الشفة و(العين) من الحلق و (اللام) من اللسان ، و لأن الفعل أعم الأحداث إذ يصدق على كل حدث أنه فعل، و قد سموا لذلك الحرف المقابل للفاء وهو الحرف الأول من الكلمة المجردة "فاء الكلمة " و الحرف المقابل للعين:" عين الكلمة "، والمقابل للام " لام الكلمة"، والتزموا في الميزان أن تقابل أحرفه بالحركات، و السكنات التي جاءت عليها أحرف الكلمة أو الموزونة نفسها، ويتشكل بالشكل الذي عليه هذه الكلمة من تقديم، أو تأخير، وحذف أو غير ذلك ، ففي " كَتَب" مثلا تكون الكاف فاء الكلمة و التاء " عينها " والباء" لامها" فوزنها فَعَلَ ، و لما كانت أحرف كتب الثلاثة محركة بالفتح، حركت أحرف الميزان الثلاثة بالفتح أيضا.

مكونات الميزان

إضافة لما قلت سابقا أن (ف ع ل) لفظ متصف بالصفة التي يقال لها " الوزن"، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات فقيل: كَتَبَ : على وزن : فَعَلَ و كذا نصر، وخرج؛ أي هو على صفة يتصف بها (فعل) وليس قولك (فعل) هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات"[2]"؛ لأننا نعرف ضرورة أن نفس " الفاء" و " العين" و " اللام" غير موجودة

1 - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص46 وما بعدها.

2 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص53، مازن المبارك، دار النفائس، ط7، 2007م.

في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في (فعل)؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المشتركة ليس غير، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تصغ لتلك الهيئة، بل صيغت لمعانيها المعلومة فلما كان المراد من صوغ (فعل) الموزون به مجرد الوزن، سمي وزنا وزنة، لا إنه في الحقيقة وزن وزنة، و إنّما اختيرت لفظة (فعل) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ؛ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف و ما طرأ عليها من تغيرات لحروفها بالحركة ، و السكون و معنى (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضرب فعل وكذا القتل، والنوم، فجعلوا ما تشترك فيه الأفعال، والأسماء المتصلة بها في هيئة اللفظة مما تشترك أيضا في معناه"[1]". فلفظة فعل أعم الألفاظ معنى، ويصح استعمالها في معنى كل الأفعال، كما في قوله تعالى:{ و الذِينَ هُمْ لِلزَكَاةِ فَاعِلُونَ }[2] أي مزكون .

فسميت " فَعَلَ" وما تغير منها تبعا للكلمة وزنا أو زنة فلأن لفظ فعل صيغ لبيان الهيئة المشتركة أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصفة التي يقال لها الوزن، فكما أن الوزن الذي نستعمله في السلع مقدار معين يبين به الكمية المشتركة بين الأشياء، ونسبة بعضها من البعض الآخر، و مقداره، و كذلك جعلت (فعل) الصورة أو الهيئة التي تقاس بها هيئة كلمة، و مقدارها بالنسبة إلى كلمة أخرى "[3]"، فقولنا " كتَب" على وزن "فعَل" ، و " وزَن" على الوزن نفسه يدل على أن "كتب" و"وزن" مشتركان في الهيئة، أو المقدار الذي هو عدد الحروف، والحركات في فعَل . فلما كان المراد من صوغ (فعل) الموزون به مجرد الوزن سميت وزنا وزنة، وإنما اختير لفظ فعل لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ؛ لأن القصد من

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 43، 44.

2 – المؤمنون الآية04.

3 – رضي الدين الاستربادي، شرح الشافية، ج1، ص12، دار الكتب العلمية بيروت، د ط،1975م.

الوزن معرفة الأصول والزوائد، والتغيرات التي تحدث في الكلمة، وذلك إنما يكون في الفعل، و ما جرى عليه من اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبهة، ونحوها، فأما الاسم الجامد كرجل، وفرس فشأنه الثبات، والجمود "[1]"، هذا فضلا عما ذكرناه من قبل في سبب إيثار مادة فعل لاشتمالها على أنواع المخارج المختلفة، وأن معنى هذه المادة تعم الأحداث جميعا. وعليه فإننا نجمل أسباب اختيار الصرفيين لكلمة " فَعَلَ " لتكون ميزانا صرفيا في الآتي:

* لأن كلمة " فعل " ثلاثية الأحرف، ومعظم ألفاظ اللغة العربية مكون من أصول ثلاثة أما ما زاد على الثلاثة فهو قليل.

* أن كلمة " فعل " عامة الدلالة، فكل الأفعال تدل على فِعل، فالفعل: ختم، وهرب ومشى، وبكى، وضرب، وأكل، ونهض، وقام، وغيرها تدل على الحدث بمعنى فعل الشيء.

* صحة حروفها، فليس فيها حرف يتعرض للحذف، كالأفعال التي أصولها أحرف علة كالألف، والواو، والياء، فالأفعال المعتلة قد تتعرض للإعلال بقلب، أو نقل أو حذف. وسنعرضها في موضعها من هذا البحث.

* أن كلمة " فعل " تشتمل على ثلاثة أصوات تشكل أجزاء الجهاز النطقي، فهي تضم الفاء ومخرجها من أول الجهاز النطقي وهو الشفتين، والعين من آخره أي من أخر الحلق واللام من وسطه.

قد يعود السبب في ذلك إلى:

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 49.

– أن لفظ (فعل) يعم جميع الأفعال ، ويشمل كل حدث؛ فيقال لأي عمل فعل، قال تعالى: (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم) "[1]" أي حطمت هذه الأصنام، وقال تعالى أيضا: (والذين هم للزكاة فاعلون) "[2] أي مزكون أو مؤدون لها.

– كما قلت سابقا مخارج هذه الحروف (فعل) تمثل جميع باقي الحروف حيث أن الفاء مخرجها الشفتان، والعين مخرجها الحلق، واللام مخرجها ال ذلق، فكانت هذه الأحرف مثلا لباقي الحروف من حيث المخارج وبعدها تعارف الصرفيون على أن الحرف الأول فاء الكلمة، والحرف الثاني عين الكلمة، والحرف الثالث لام الكلمة، (فقد اتخذّ –الخليل بن أحمد – فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجرّدة أصلا هو (ف ع ل)، وأضاف إليها لاما لوزن الرباعي المجرد ، مثل جعفر فوزنه فعلل، ولامين في وزن الخماسي المجرد مثل: سفرجل فوزنه فعلّل) "[3]" هذا عن المجرد من الثلاثي والرباعي والخماسي فللثلاثي من الاسم يأتي على (عشرة أمثلة : فَعْلُ، و فَعَلُ، وفَعِلٌ، وفُعُلُ، وفِعْلُ، فِعِلُ، و فِعَلُ، وفُعْلُ، وفُعُلُ، وفُعَلُ، وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصفة) "[4]"، وأمثلة ما تبقى من الرباعي والخماسي سنشرحها في حينها من هذا البحث.

بين المرسوم والموزون:

الميزان الصرفي: عند علماء الصرف معيار من الحروف يعرف به عدد حروف الكلمة، وما فيها من أصول، وزوائد، وحركات، و سكنات .فالصيغة الصرفية مبنى صرفي

1– الآية 62 من سورة الانبياء.

2– الآية 4 من سورة المؤمنون.

3– اختلف علماء التصريف في وزن سفرجل، ينظر،ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج 2، ص654.

4 – ابن جني، المنصف، ص18.

يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان معينة، ومحددة لما يدور بخلدهم، وما تتفتق عنه أذهانهم وأفكارهم. أما الميزان الصرفي فهو مبنى صرفي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية "[1]".

مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب ضرب (فعَل يفعِل) هي " إفعل"، ولكننا إذا أخذنا الفعل وقى، وهو من أفعال هذا الباب، و أردنا أن نصوغ منه على مثال إفعل لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (قِ)، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يتفق بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا في أنفسنا: من أي الصيغ هذا الفعل (قِ)؟ لقلنا دون تردد: أن صيغته هي صيغة (إفعل) فإذا سألنا: فما بال هذه العين المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية؟. فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل " الميزان ولا تمثل الصيغة " فالتفريق بين الصيغة، و هي " مبنى صرفي "، وبين الميزان، وهو "مبنى صوتي " تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والصوت . وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل كتب صيغته فعَل وميزانه فعَل أيضا ، و لكنهما قد يختلفان كما رأينا في الفعل (ق) " [2]" .

ويفرق الصرفيون بين الصيغة والوزن ويطلقون على الصيغة مصطلح المورفيم وعلى الوزن مصطلح المورف، ويوضحون ذلك بأن (ساهم) مورفيم يدل على المساهمة (فاعل) مورف. فالفرق بين المورفيم، والمورف في عرف الوصفيين هو عين الفرق بين الصيغة، والوزن.

---

1 – د. صلاح الراوي، الصيغة الصرفية و دلالتها على المستويين الصرفي و النحوي، ص 26.

2 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص829.

يظهر أن علماء الصّرف يقابلون الحرف الأوّل من الحروف الأصلية بالفاء؛ ويسمّونه فاء الكلمة، ويقابلون الحرف الثاني من الحروف الأصلية بالعين؛ ويسمونه عين الكلمة، ويقابلون الحرف الثالث والأخير من الحروف الأصلية باللام؛ ويسمونه لام الكلمة.

ولما كانت هناك كلمات رباعية الأصول وخماسيتها؛ فقد زادوا على " فعل " لاما ثانية، فأصبح " فعلل" للرّباعي المجرّد، ولاما ثالثة، فأصبح الوزن (فَعلَلَّ) أو (فَعلِلِل) للخماسي المجرّد، نحو: جحمرش "[1]"، (تقابل الأصول بالفاء، والعين واللام فإن لم تفن الأصول كررت اللاّم حتى تفنى، والزوائد إن لم تتكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال أو تكررت، وزنتها بالحرف الموزون به الأصل، وزعم الكوفيون أن نهاية الأصول ثلاثة فما زاد من رباعي، أو خماسي فزائد وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي ما قبل الآخر، واختلفوا فمنهم من لا يزن الكلمة، ومنهم من يزن و يبقى الزائد في المثال)"[2]".

والسّمة الأساسية التي تحرّك الميزان الصّرفي؛ هي البحث عن أصل الكلمة وتحديدها، إلا أنّ ذلك الأصل قد يكون فرضيّا، ومع ذلك فقد أصرّوا على استعماله، سواء أكان موافقا للاستعمال اللّغوي أم غير موافق له. لذلك نرى أن الميزان الصّرفي قد يكون موافقا للأصل"[3]". وكان الأصل مطابقا للواقع المستعمل في اللّغة، وذلك في وزن مثل (نصر – انتصر – استنصر – قلْ – قِ) حيث وزنها على الترتيب (فَعَلَ– اِفْتَعَلَ – اِسْتَفَعَلَ – فُلْ – عِ).

1 – المرأة العجوز.

2 – ابن عصفور، الممتع، ص19، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية سورية، ط1، 1970م.

3 – ابن جني، المنصف، ص11.

وقد يكون موافقا للأصل الفرضي الذّهني، وهذا الفرض لا يؤكّده الاستعمال ولا المنطق، ذلك يتمثّل في وزن مثل (قال – سعى – يصوم) حيث كان وزنها على (فعل – فعل – يفعل). ولم يكن الوزن موافقا للاستعمال الذي يفرض علينا أن يكون أوّل الميزان في قال (الفاء متحركا بالفتحة الطويلة)؛ كي يطابق أوّل الكلمة (فا)، وكان المنطق أن يكون الوزن (فال)، وهذا يفرض علينا أن تكون عين الميزان متحركة بالفتحة الطويلة أيضا في الكلمة الآتية (سعى) كي يطابقها، وكان المنطق أن يكون الوزن (فعى).

أما كلمة (يصوم) فالصاد وهي فاء الكلمة نراها متحركة بالضمة الطويلة. وكان المتوقّع أن نحرك فاء الميزان أيضا بالضمّة الطويلة؛ كي تتطابق الكلمتان فيكون (يصوم) على وزن (تفول). إلا أن علماء الصرف كما ذكرت سابقا لم يلتزموا المنطق في وصفهم لوزن مثل هذه الكلمات، وإنما لجأوا إلى الافتراض الذّهني فرأوا:

أنّ: (قال) وزنها (فعل) لانّ الألف أصلها واو (قول) بتحريك الواو.

وأنّ: (سعى) وزنها (فعل) لأنّ الألف أصلها ياء (سعي) بتحريك الياء.

وأن: (يصوم) وزنها (يفعل) لأنّ الواو أصلية سكنت وتحركت فتحتها إلى الحرف الصحيح قبلها.

مع ملاحظة أنّ الفاء في الميزان ساكنة، والعين مضمومة على عكس واقع الكلمة الذي يتمثّل في ضمّ فاء الكلمة بضمّة طويلة، تنتج عنها واو ساكنة، ويتضح لنا مراعاة الأصل المفترض في وزن كلمات، مثل: (ازدَانَ – ازدَهرَ – اصطَبرَ)، حيث الوزن فيها جميعا (افتَعَلَ) مع عدم وجود التاء مطلقا في الكلمات الثلاث، إلا أن العلماء"[1]"، افترضوا أنّ

1 – د. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ص 20، دار غريب القاهرة، ط1، 2006م.

التاء موجودة أصلا، حيث قلبت دالا في ازدان وازدهر، وقلبت طاء في اصطبر و الأصل: (ازتين – ازتهر – اصتبر) ، ولنا عودة لذلك في ثنايا هذا البحث.

وزن المفردات:

لوزن الكلمة حرفيا نأتي بمادة الكلمة ونحذف منها أحرف الزيادة، ثم نقابل كل حرف من الكلمة بحرف من الميزان: استنصر– استفعل ، نَصَرَ – فَعَلَ. على سبيل المثال فأبنية الفعل الأصول ثلاثية، ورباعية " [1]"، لأنّ الأصل في كلّ كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا، والموقوف عليه ساكنا، فلما تنافيا في الصيغة، كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما "[2]" بحرف قد يكون متحركا، وقد يكون ساكنا. فأبنية الفعل الأصول هنا هي المتصرفة، ولها الأصالة في التصريف، ولا تكون إلا ثلاثية مثل: درس (فَعَلَ)، أو رباعية مثل: دحرج (فَعلَل)، ولم يبن من الفعل الخماسي؛ لأنه يصير ثقيلا، بما يلحقه مطردا من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، و الضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة "[3]" بدليل إسكان ما قبله.

أما أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية " [4]"، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة التي اشتقاقها، ولا تكون إلا ثلاثية نحو: رجل وفرس، أو رباعية نحو: جعفر، أو خماسية نحو: سفرجل. ولم يجوزوا في الاسم سداسيا لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن

---

1 – الفارسي، التكملة، ص 230.

2 – الجاربردي، شرح الشافية، ج1، ص13.

3 – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 09.

4 – الفارسي، التكملة، ص 229.

يكون على ثلاثة أحرف "[1]"، يقول ابن مالك "[2]": وليس أدنى من ثلاثي يُرى قابل تصريف سوى ما غُيّرا

يعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقلّ ما يوجد عليه الأسماء، والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأن الأسماء، والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو: يد، و دم، وعلى حرف واحد نحو: م الله في القسم على القول بأنه اسم، وهو الأرجح. وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو: خذ، و بع، وعلى حرف واحد نحو: قِ فعل أمر من وقى " [3]"للمفرد المذكر ثم يقول ابن مالك[4]: ومنتهى اسم خمس أن تجردا وإن يُزد فيه فما سَبْعا عَدا

---

1 – الجاربردي، شرح الشافية، ج1، ص14، هذا بالنظر للوضع أما بالنظر للاستعمال فقد تنقص سواء كانت فعلا أم اسما من ثلاثة أحرف، وذلك بحذف الفاء أو العين أو اللام، ومثال ما كان على حرفين من الفعل: أ– محذوف الفاء نحو: ضع، دع، على وزن عل. ب– محذوف العين على حرف واحد من الفعل ما كان محذوف الفاء، واللام معا نحو: عِ كلامي و قِ نفسك على وزن ع. ومثال ما كان على حرفين من الاسم: أ– محذوف الفاء: عده ودية وشيه على وزن علة. ب– محذوف العين: قليل لم يستعمل إلا في ثلاث كلمات هي: سه اتفاقا وأصلا (سته) بدليل جمعها على إسناده. مذ على رأي من يقول إن أصلها منذ استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ. ذا الإشارية على رأي من يقول إن المحذوف منها العين وأن أصلها ذوي. ج– محذوف اللام: نحو أب أخ، ويد، و امه: ومثال ما كان على حرف واحد من الاسم (م الله) على رأي من يقول إنه موضوع للقسم ابتداء، وليس مختصرا من اليمين فهو عندهم حرف قسم كالباء، والواو . ينظر شرح الشافية للاستربادي، ج1، ص07،08.

2 – ابن مالك، متن الألفية، ص60.

3 – شرح المكودي على الألفية، ص 325، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،ط1، 1996م.

4 – ابن مالك، متن الألفية، ص60 .

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة، ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سفرجل، وغاية ما يصل إليه بزيادة سبعة أحرف نحو، اشهيبابا مصدر اشهابّ.

فإذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، سواء أكانت فعلا، أم اسما زدنا على الميزان الثلاثي لاما ثانية"[1]". لكن لماذا تكون الزيادة بلام ثانية، ولا تكون بفاء ثانية، أو بعين ثانية؟ يجيب الصرفيون: بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء أو العين؛ لأنه لما لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام؛ لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول، وثانيها، وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام الأولى.

ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد فتقول: دحرج: فعْلَلَ " [2]"، دربخ: فَعْلَلَ: دربخت الحمامة لذكرها طاوعته للسفاد، ودربخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره. بعثر: فَعْلَلَ، زلزل: فعلل، جعفر: فَعْلل، زِبرج: فِعلِل (الذهب، الزينة، والسحاب الدقيق) ، بُرثن، فُستق: فُعلُل، الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد، دِرهم: فِعلَل، قِمَطْر: فِعَلَل (فِعلَّ) بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وزيادة لام رابعة ثم إدغام اللامين، الردل القصير الضخم جُخْدب: فُعْلل وهو ضرب من الحمام، جُنَدِل: فُعَلِل المكان الغليظ الذي فيه حجارة، عُلَبِط: فُعَلل، يلاحظ أن الحرف الأوّل، وهو الأصل الأول قابل فاء الكلمة؛ والحرف الثاني، وهو الأصل الثاني قابل عينها، والحرف الثالث، وهو الأصل الثالث لامها، وأما الحرف الرابع

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 225.

2 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص222.

قابل اللام الثانية، كما يلاحظ أن حروف الميزان قد شكلت بحركات الكلمة الموزونة، وبالترتيب نفسه.

تغيير الموازين

تتغير صورة الميزان بتغير الكلمة، مثل: شَكَرَ – فَعَلَ، فَهِمَ – فَعِلَ ، شَرُفَ – فَعُلَ. حيث يتغير تشكيل عين الميزان الصرفي بتغير عين الكلمة "[1]"، أما إذا كانت الكلمة غير ثلاثية فإننا نزيد في الميزان الصرفي لاما أو لامين على أحرف (فعل) مثل: دحرج – فعلل، فَرزدَق – فعلّل. أما إذا كانت الزيادة ناشئة عن تكرار حرف من أصول الكلمة فإننا نكرر ما يقابله في الميزان الصرفي مثل: عَلَّمَ ـــــ فَعّلَ. أما إذا كانت الكلمة مزيدة بحرف أو أكثر من حروف الزيادة، و(للحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة، وحروف الزيادة عشرة وهي، الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والسين والتاء،واللام، والهاء، ويجمعها في اللفظ قولك " اليومَ تنساه "، وإن شئت قلت " هَوَيتُ السِّمان "، وإن شئت قلت: " سألتمونيها ")"[2]" ، ولنا حديث مفصل عنها لاحقا؛ فإننا نقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام ثم نزيد الحروف الزائدة في الميزان كما هي في مكانها مثل: أعظم – أفعل ، سامح – فاعل ، استنبط – استفعل، مكتوب – مفعول ، علّام – فعّال.

أما إذا كان الحرف الزائد مبدلا من (تاء) الافتعال فنعود للأصل مثل: اصطبر – افتعل وليس افطعل "[3]" لأن الوزن يكون تبعا للأصل، وإذا حدث قلب مكاني للوزن يحدث مثله في الميزان مثل: جبذ – فلع، كونها مقلوبة عن جذب وذكر ابن جني ذلك قائلا: مثال

---

1 – الفارسي، التكملة، ص212.

2 – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص 62.

3 – ابن السرّاج، الأصول في النحو، ص272.

ذلك قولك : ضرب فالضاد من ضرب فاء الفعل و الراء عينه، و الباء لامه، فصار مثل ضرب فعل، فالفاء الفصل الأول، والعين الفصل الثاني، واللام الفصل الثالث فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء الباء، أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء، ولا عين، و لا لام، و ليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لظلت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه، و هو في ها ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة، فلو حذفتها لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدلّ عليها قبل الحذف، وكذلك قولهم: مضروب لو حذفت الميم ، و الواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالا على اسم المفعول كما يدلّ عليه مضروب بكماله بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة، وما أشبهها بعد حذف الميم ؛لأن الضاد بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم فمما زيد في ضرب من أوله قولهم: استضرب فالهمزة والسين، والتاء زوائد؛ لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله استفعل، و كذلك يضرب الياء زائدة ومثاله يفعِل، و الزيادة في وسطه قولك : ضروب الواو زائدة و مثاله فعول، والزيادة في آخره قولك: ضربان فالألف و النون زائدتان، ومثاله فعلان) "[1]" فهكذا تتغير الموازين بتغير صوامت وصوائت " [2]" الكلمة باعتبار الصوامت في الكلمة هي من تتحكم في الأصول، والزوائد في تحديد وزن الكلمة اسما كانت أم فعلا بربط الصوامت الأصول مع الميزان المتعارف عليه في علم الصرف، واستخراج الصوامت الزوائد بعد إنهاء العملية وطبعا يكون ذلك بالصوائت أيضا، ولنا حديث بالتفصيل عن الزيادة وأنواعها، وأدلتها.

1- ابن جني، المنصف، ص41.

2 - مكي درار، المجمل، ص133.

الزيادة وأنواعها

الزيادة إضافة حرف، أو أكثر إلى حروف الكلمة معنى جديدا، يصحّ سقوط هذا الحرف أو هذه الحروف تحقيقا، أو تقديرا "[1]" مثل: قطّع، قاطع، مقطوع. فالزيادة هي: أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف أو أكثر"[2]".

أنواع الزيادة: الزيادة نوعان زيادة بالتضعيف، وزيادة بغير التضعيف

1-الزيادة بالتضعيف:

هي التي تكون بتكرار حرف أصلي من حروف الكلمة مثل: خرج، خرّج، قطع قطّع وهكذا، وجميع حروف العربية تقبل التكرار إلا الألف؛ وذلك لأنها تكون حرف علة دائما فنقول: دعا داعي. فأهم الألفات في الكلمات السابقة حروف علة، وحروف العلة لا تضعف، ولا يجري عليها كثير مما يجري على الحرف الصحاح؛ ذلك أنها مد للحركات القصيرة التي هي الفتحة، والضمة، والكسرة . ولمّا كانت الواو، والياء تستعملان حرفي علة، وحرفين صحيحين عدتا من الحروف التي يدخلها التضعيف ويكون التضعيف، أو التكرار في عين الكلمة، أو لامها، أما الفاء فلا يكون فيها ذلك "[3]"لأن التضعيف وهو التشديد حرفين الأول ساكن والثاني متحرك والعرب لا تبدأ بساكن.

---

1 – ابن عصفور، ينظر الممتع في التصريف، ج1،ص20.

2 – ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج3، ص232.

3 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 74، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

فهذه الزيادة من موضع الحروف الأصلية، و بتكرير حرف، أو أكثر من أصول الكلمة أي: تكرير أصل كعلّم، وجلبب، وهذا المكرر إن كان من غير حروف الزيادة فهو للتضعيف فقط ويضعف الحرف المقابل له في الميزان فيقال: في علّم من فعّل بالتشديد، وفي جلبب فَعْلَلَ.

و الزيادة بالتضعيف أنواع؛ الأوّل تضعيف العين، و يقصد بالعين حرف الكلمة الذي يقابل العين في الميزان، و يكون هذا التكرير أو التكرار بغير فاصل أي: أن العينين يكونان متجاورين لا يفصل بينهما فاصل، و يقع ذلك في الاسم نحو : تُبّع على وزن: فُعّل، وفي الفعل نحو: كرّم، حطّم، مجّد، علّم، و وزن هذه الأفعال: فعّل بتضعيف العين، و أصلها: فعْعَل اجتمع مثلان، فأدغم أحدهما في الآخر، و يكون التكرار ب فاصل، و يقع في الاسم نحو: سَجَنْجَل (المرأة) على وزن: فَعَنْعَل فصلت النون بين العينين، وفي الفعل نحو: اعشوشب على وزن: افْعَوْعَل "[1]" فصلت الواو بينهما .

أما النوع الثاني بتضعيف اللام: فنعني باللام حرف الكلمة الذي يقابل اللام في الميزان، و يكون تكرارها بغير فاصل بين الحرفين المكررين، تكون في الفعل نحو : احمرّ وابيضّ على وزن: افعَلّ بتضعيف اللام، و جلبب على وزن : فَعْلَلَ و اقعنسس على وزن: افعنلل ولم نجد مثالا عن ذلك للاسم .

و قد امتنع الإدغام في الكلمتين الأخيرتين؛ لأن الزيادة فيهما كانت للإلحاق، و كل زيادة من هذا النوع يمتنع الإدغام فيها، و يكون تضعيف اللام بفاصل أي: الفصل بين الحرفين المكررين، و لا يكون ذلك إلا في الاسم نحو: خَنْشَلِيل (البعير السريع) وعنتريس (الرجل الماضي في أموره) بوزن: فَنْعَلِيل.

---

1 – صالح الفاخري، المرجع نفسه، ص74.

ثالث نوع اختص بتكرار الفاء و العين: ولا يكون هذا إلا في الأسماء، بل إنه لم يرد إلا في اسمين هما: مرمريس ومرمريت ، و هما بمعنى الشدة، وقد نصّ العلامة ابن جني على هذا بقوله :(تكرير الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرمريس)"[1]" ، ووزن هاتين الكلمتين: فَعْفَعِيل "[2]"، ومن الأسماء الحديثة بربروس.

الرابع منه حول تكرار العين و اللام : و لا يكون هذا إلا في الاسم أيضا مثل: سَمَعْمَع بوزن: فَعَلْعَل، و(هو وصف لصغير الرأس)، و عرمرم (الشديد الضخم)، وغشمشم (الكثير الظلم) على وزن: فعلعل، والملاحظ أن هذا النوع من الزيادة يطّرد في الإلحاق مثل: جلبب الملحق بدحرج، والتكثير مثل حطّم ,قطّع . وأمّا مكرر الفاء وحدها نحو: قرقف، أو العين المفصولة بأصلي نحو: حِدرد فأصلي لا زيادة فيه، وكذلك مضعف الرباعي، نحو: زلزال، و قلقال من الفعلين زلزل، و قلقل أصلي لا زيادة فيه عند البصريين.

فالتضعيف في العين يكون على وزن: فُعَّل بضم الفاء، و تشديد العين المفتوحة، ويوجد في الاسم، و الصفة فالاسم نحو: سُلّم وهو المرقاة والصفة حُمّر، (وهو ضرب من العصافير الواحدة حُمّرة)، و يكون على فِعّل بكسر الفاء مع فتح العين المشددة، يوجد في الاسم و الصفة نحو قِنّب (وهو نوع من الكتان)، و نحو : إمّع إ مّعة، و يكون على فِعّل بكسرهما مع تشديد العين، ويوجد فيهما نحو جِلّق (دمشق) حِلّز:(نبات)، و ليس في الأسماء فَعَّل و لا فُعِّل (بضم الفاء وكسر العين المشددة) ولا فِعُّل (بكسر الفاء وضم العين

1 – ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 36.

2 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص655، دار الفكر دمشق، 2003م.

المشددة)،عكس وجودها بكثرة في الفعل " [1]" و قد جاء فُعُّل بضم الفاء والعين مع التشديد، وهو قليل قالوا تُبُّع "[2]".

أما التضعيف في اللام فيكون على فَعْلل كجعفر، و يوجد في الاسم، نحو: قردد (وهو جبل وما ارتفع من الأرض)، و نحو: مهدد (وهو اسم امرأة) من مهد كضرب بمعنى بسط، قال سيبويه (لا نعلمه جاء وصفا)، ويكون على فُعْلُل، و يوجد في الاسم والصفة فالاسم سُرْدد (وهو واد بتهامة)، والصفة قعدد (وهو قريب الآباء من الجد الأكبر، والجبان اللئيم القاعد عن المكارم) ويكون على وزن فُعْلَل، ويوجد فيهما فالاسم: عُنْدَد وهو الحيلة "[3]".

ويكون على فِعْلِل، قال سيبويه: وهو قليل ، قالوا: رمادِ رِمْدَد (كثير دقيق جدا أو هالك) وهو صفة، ولم يذكر مثالا للاسم رمدد، و ليس في الكلام فَعْلُل (بفتح الفاء وضم اللام الأولى)، و لا فِعْلُل و يكون على فَعَلّ وهو قليل و يوجد فيهما فالاسم شرِبّه: (الأرض المعشبة لا شجربها)، و من الصفة هَبّي (الصبي الصغير)، و يكون على فِعلّ و يوجد فيهما فالاسم جِ دَبّ (اسم للجدب والعيب). والصفة خِدب (الشيخ العظيم و الضخم من النّعام وغيره، و الجبل الشديد الصلب)، ولا نعلم في الكلام فَعِلّ، و يكون على فُعُلّ ويوجد فيهما فالاسم: جُبُنّ و هو (الجبن المتخذ من الحليب) دُجُنّ (الظلمة و الغيم المطبق الريان المظلم لا مطر فيه). و الصفة قُمُدّ : (شديد أوغليظ) صُمُلّ :(الشديد الخلق) و عُتُلّ : (الأكول المنوع الجافي الغليظ ، والرمح الغليظ)، قال سيبويه: لا نعلم في الكلام فَعُلّ ولا فِعُلّ ويكون على فِعِلّ فالاسم فِلِز (نحاس أبيض تجعل من القدور المفرغة أي المصبوبة في قالب، أو خبث الحديد، أو الحجارة ،أو جواهر الأرض كلها، أو ما ينفيه الكير من كل ما

---

1 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص155.

2 – الزموري، فتح اللطيف، ص136–137، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط 1991 م.

3 – الزموري، فتح اللطيف، ص138.

يذاب منها و الرجل الغليظ)، وفي هذه المعاني ما يسوّغه أن يكون مثالا للصفة، والصفة طِمِرّ: (الفرس الجواد، و الذي لا يملك شيئا، أو الطويل القويم الخفيف المستعد للعدو)، وهبرّ : (المنقطع)، و خبقّ (الطويل، و الرجل الوثاب، و الفرس السريع) ، ويكون على فعِلّ، و هو قليل قالوا تَئِفّة وهو اسم (وهو بمعنى الحين) و يكون على فُعلّة وهو قليل قالوا : تلُنّه (و هو اللبيب و الحاجة).

و أما التضعيف في العين و اللام فيكون على فَعَلْعل، ويوجد فيهما فالاسم حِبربر، (وهو طائر)، والصفة صَمَحْمَح: (وهو الرجل الشديد المجتمع الألواح العظام، والقصير والأصلع و المحل وق الرأس)، ويكون على فُعَلعل فالاسم ذُرَحْرح (وهي دويبة حمراء منقطة بسواد تطير، وهي من السموم)... و ليس في الكلام فِعِلعِل، ولا فُعَفْعل . و التضعيف في الفاء والعين قليل، ومثاله: مرمريس "[1]"(و هو الداهية) ووزنه: فعفعيل.

الزيادة بغير التضعيف:

و هي التي تكون بحروف معينة تلتزم الزيادة منها، ولا تتجاوزها، و كما ذكرت آنفا أنّها جمعت في قولهم " سألتمونيها " ، وجمعها بعضهم في أمان وتسهيل، أو هناء و تسليم. فقيل: سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمان و تسهيل.

وقد ذكر أبو الفتح بن جني (أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشده: من المتقارب. هويت السمان فشيبنني و ما كنت قدما هويت السمانا.

1 – الزموري، فتح اللطيف، ص 138–143.

فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشعر دفعتين يريد قوله: هويت السمانا) "[1]" أي الهاء والواو، والياء، والتاء، والهمزة، واللام، و السين، والميم، والألف والنون، وهي حروف عشرة ينطق بها في الميزان بلفظها، و أصولها الألف و الواو و الياء؛ لأنها أخف الحروف، ولذلك لا تكاد تخلو منها كلمة فإن خلت منها فإنما لا تخلو من بعضها وهي الحركات؛ لأنها أبعاض للياء، والواو، و الألف، وغيرهما من حروف الزيادة مشبه بها، ومحمول عليها، وهذا النوع من الزيادة يقع في الاسم، كزيادة الألف في ضارب بوزن: فاعل، و زيادة الواو في جوهر بوزن: فوْعل، و الياء في صيرف، وغيلم بوزن: فيْعل، و الميم، والواو في مضروب ، ومنصور بوزن: مفعول، ويقع في الفعل كزيادة الهمزة في أكرم، و أحسن بوزن: أفعل، والألف في قاتل بوزن: فاعل، و التاء والألف في تغافل ، تكاسل بوزن: تفاعل، و الهمزة، و النون في انكسر، و انطلق بوزن : انفعل و الهمزة، والسين والتاء في استغفر، واستقام بوزن: استفعل، فنلاحظ أن زيادة الحرف في غير التّضعيف ليس من جنس الكلمة.

وهذا لا يعني أن هذه الحروف تكون زائدة أينما وجدت أي: لا تقع إلا زائدة، و لكن يعني أن أية زيادة على الأصل إذا لم يكن بالتضعيف لا تعدو هذه الحروف أي: أنهم إذا أرادوا أن يزيدوا حرفا أو أكثر على الكلمة من غير موضع حروفها الأصلية لم يكن بد من أن يزيدوا من هذه الحروف دون غيرها ؛ وإلا فإن كلمات كثيرة تكون أصولها من هذه الحروف مثل: سأل، نام، تمّ ، ملأ، نهل، مهل.

فوائد الزيادة

لا يزاد على الجذر الأصلي للكلمة حرف، أو أكثر إلا لغرض من الأغراض الآتية:

1 – ابن جني، المنصف، ص115.

أ . إضافة معنى جديد للكلمة: وهو من أقوى أغراض الزيادة، مثل حرف المضارعة أنيت في نحو: أخرج، تخرج، نخرج، يخرج، وهي حروف تدخل على الماضي فتنقله إلى الحاضر، أو الاستقبال، كما أنها تحدد من قام بالفعل .

-زوائد الصيغ: وهي حروف تدخل على الجذر الأصلي للفعل صدرا أو حشوا أو طرفا لإفادة معنى جديد، مثل: الهمزة، و السين، و التاء في استفعل للدلالة على الطلب والهمزة، و النون في انفعل للدلالة على المطاوعة، و الألف في خاصم، للدلالة على المشاركة . حروف التأنيث، و التثنية، و الجمع، و التصغير، و النسب، و غير ذلك.

ب . التوصل إلى النطق بالكلمة أي: لإمكان النطق بالساكن، وحرف هذا الغرض الوحيد الهمزة المعروفة بهمزة الوصل كما في انتصر، استغفر، اندفع، اكتب ...إلخ .

ج . توضيح الحركة الإعرابية للكلمة مثل: هاء السكت التي تلحق الكلمات نحو: ماليه وإسلاماه، قال تعالى :(مَا أَغنَى عَنِّي مَاليَه هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَه) .الحاقة الآيتان 28- 29. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه أن من العرب من يقول في الوقف: قالا، وهو يريد قال فبين الحركة بالألف "[1]".

د . مد الصوت: تكون هذه الزيادة بحروف المد، و هي الألف، والواو، والياء فالألف كما في كتاب،وسحاب، والواو كما في عجوز، ورسول، والياء كما في صحيفة؛ لأن هذه الأحرف الثلاثة هي التي تمد الصوت دون ما عداها، والعرب كثيرا ما يحتاجون للمد في كلامهم ليكون المد عوضا عن شيء حذفوه، أو للين الصوت، و لحاجتهم إلى الاتساع في كلامهم، و لاسيما في ترديف القوافي، فإن الشعراء في أمس الحاجة إلى هذه الزيادات لكي يستطيعوا النظم.

---

1 - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 303.

هـ . العوض: بأن يكون الغرض من الزيادة التعويض عن الحرف المحذوف كما في اسم، فقد زيدت همزة الوصل في أولها عوضا عن المحذوف الذي هو فاء الكلمة عند من يرى أنه من الوسم أو لام الكلمة عند من يرى أنه من السمو "[1]"، وكزيادة التاء في إقامة، و استقامة عوضا عن المحذوف الذي هو ألف أفعال عند سيبويه، و كانت أولى بالحذف عنده من ألف أفعال؛ لأنها جاءت لمعنى، وهو المد ، و العين لم تأت لمعنى "[2]"، و في تزكية، و تصلية عوضا عن المحذوف الذي هو ياء تفعيل "[3]"، و كزيادتها في عدة، وزنة عوضا عن الواو المحذوفة، و التي هي فاء الكلمة في وعد، و وزن، و كزيادة السين في اسطاع عوضا عن حركة العين في أطاع.

و . تكثير الكلمة لمعنى إضافي أو نوعي: وذلك أن يقصد تكثير حروف الكلمة لا غير كزيادة الألف في قبعثرى (الجبل العظيم أو الرجل الشديد)، و كُمَّثْرى، و زيادة النون في كَنَهْبَّل بوزن : فعَلّل بأصالة النون، وعلى تقدير زيادة النون فَنَعْلَل.

ي . الزيادة من أصل الوضع: لأنه لا يتكلم فيه إلا بزائد حيث وضع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة نحو استغنائهم بافتقر، و اشتد عن فقُر، و شدُد يقول سيبويه: (ولم نسمعهم قالوا فقُر كما لم يقولوا في الشديد شدُد استغنوا بافتقر،واشتد كما استغنوا باحمارّ عن حمِر ... واستغنوا بارتفع عن رفُع، و لم نسمعهم تكلموا برفُع) "[4]" ، ولو رجعنا إلى المعاجم اللغوية نجدها تستعمل الثلاثي من بعض هذه الأفعال لاسيما الفعلين فقُر، و رفُع، ربما لقلة استعمال

---

1 – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، ص27.

2 – ابن جني، المنصف، ج1، ص 287 .292.

3 – الرضي، شرح الشافية، ج 1، ص 165 و ما بعدها، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفيقه، دار الكتب العلمية بيروت د ط ، 1975م

4 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 225.

هذه الأفعال في ذلك الزمن ، و إنما شاع استعماله، و كثر فيما بعد، ولاسيما في عصر ابن منظور صاحب لسان العرب الذي ذكر بعض هذه الأفعال. و كاستعمالهم واجلوّذ ، اقشعرّ، و اشمأزّ حيث لم تستعمل إلا بالزيادة .

الفرق بين الإلحاق، والزيادة التي تكون لإفادة معنى لم يكن في الكلمة المجردة هو :

أولا أن الزيادة التي للإلحاق الأكثر فيها ألا تدلّ على معنى تطرد الزيادة لأجله سوى ما يدلّ عليه المجرد منها بخلاف الزيادة التي تكون للمعنى، فإن كل نوع منها يدلّ على معنى خاص لا يوجد في المجرّد منها فنحو: أكرم، قاتل، و قدّم ليس ملحقا بدحرج ، وإن ساوت هذه الأفعال دحرج في عدد الحروف، و السكنات، والحركات؛ لأن هذه الصيغ أفعل، و فاعل، و فعّل تطرد في إفادة معان خاصة بها، وهي التعدية، والمشاركة والتكثير .

ثانيا أن لا ندغم في زيادة الإلحاق إذا تكرر الحرف إن لم يكن موازنا للملحق به مع وجود موجب الإدغام؛ لأننا لو أدغمنا في نحو: خفيدد، ونحو جلبب فقلنا: خفَيَّد، لفات الغرض من الزيادة، وهو موازنة الكلمة بكلمة أخرى هي سَفَرْجَل بخلاف الزيادة التي للمعنى، فإنه لو وقع الزائد مماثلا لحرف من أصول الكلمة لأدغمناها، بل قد نقلب الحرف المزيد حرفا من جنس حرف أصلي بقصد الإدغام فنجد أن نحو:" ادّكر، و اذّكر، واطّلم، و اظّلم، قد أدغم في كل واحد منها الحرف الزائد في فاء الكلمة بعد أن قلب أحدهما من جنس الآخر، وكما في وادّ، و حادّ إذا أدغم الحرفان المتشابهان، و لو كانت الزيادة في هذه الكلمات للإلحاق لوجب فك الإدغام ولنا حديث مفصل عن الإدغام في الفصل الثاني.

ثالثا قد يجيء المزيد فيه في الزيادة للمعنى، و يستعمل، و يستغنى به عن المجرد في أمثلة كثيرة نحو: أقسم، أبان، أفاض، أفلح مع أنهم يستعملون لأكثر هذه الأفعال فعلا مجردا أما الملحق فليس كذلك، إذ قد يستعمل، ولا يستعمل مجرده نحو كوكب؛ فإنه يستعمل

مع أن مجرده مهمل. أما الرابع فتأتي حروف المد في زيادة المعنى، ولكنها لا تأتي في زيادة الإلحاق إلا الألف آخرا بينما الحروف الأخرى تستعمل في النوعين.

رابعا لابد في زيادة الإلحاق من وجود ما يلحق به ليكون على وزنه بعد الزيادة فإذا قلنا أن ألف كُمَّثْرى، و قبعثرى زيدت للتكثير لا للإلحاق لعدم وجود اسم على هذين الوزنين تلحقان به، و لذا قيل في القسقب (وهو الضخم) ، أن الباء في آخره زائدة لتكررها وليس المراد بذلك الإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه الزنه فيكون ملحقا به "[1]" ويكون الإلحاق في الأسماء، و الأفعال، وهو سماعي، إلا عند المازني فإنه يجعل تضعيف اللام في الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد نحو: جلبب، شملل في الإلحاق بدحرج، و مهدد في الإلحاق بجعفر، وفي الرباعي الملحق بالخماسي المجرد نحو: قَفَعدد، و تبهلل في الإلحاق بسفرجل، و هو القياس المطرد في الإلحاق، و كذلك تضعيف اللام مع زيادة النون ثالثة، و زيادة الألف آخرة مع النون ثالثة هو القياس المطرد أيضا في الإلحاق الثلاثي بالخماسي المجرد، نحو : عفنجج "[2]" .

لكن سيبويه لم يذكر قياسية هذه الصيغ في الإلحاق حيث يقول: (هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة فألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى مالا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك فعللت ألحقوا الزيادة من موضع اللام، و أجروه مجرى دحرجت، و الدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو: جلببت جلببة، شمللت شملة، وقد تلحق النون من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام، وما كانت زيادته ياء آخرة، و يسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف

1 – ابن جني، المنصف، ج1، ص 49 .53.

2 – ابن جني، المنصف، ج1، ص 74،75.

على افْعَنْلَلْت، وافْعَنْلَيْت، و يجري على مثال استفعلت في جميع ما صرفت فيه، استفعل نحو: اقعنسس، واعفنجج، و اسلنقى واحرنبى)"[1]" فسيبويه لم يذكر قياسية هذه الأبنية كما يتضح من النص المتقدّم بينما أشار المازني في كلامه على الإلحاق إلى وجود صيغ يقاس عليها سواء أسمعت عن العرب أم لم تسمع والغرض من الإلحاق موافقة الملحق للملحق به في التصريفات اللغوية يضاف إلى ذلك ما فيه من توسيع للغة، و تكثير للألفاظ، وتنويع في الكلام، ومد للشاعر، أو الساجع لما يحتاج إليه.

أما أمارات الإلحاق فإن كل كلمة اسما كانت أم فعلا فيها زيادة لا تطرد لإفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزنا من أوزان المجرد في عدد حروفه، و حركاته، و سكناته فهي ملحق بهذا الأصل، وزيادتها للإلحاق وحدّها عظيمة؛ بألاّ يكون الزائد في الملحق حرفا من حروف المد حشوا أو في أول الكلمة غير مد "[2]"، و إن كانت الزيادة بالألف آخره فإن نوّن الاسم أو دخلته تاء التأنيث فالألف للإلحاق نحو: ذفرى، أرطى، وإذا كان في آخر الكلمة مثلان غير مدغمين، فإنهما يدلان على أن الزيادة في الكلمة للإلحاق كما مر بنا في جلبب.

نستنتج مما سبق أن هناك زيادة لإفادة معنى و زيادة للإلحاق هذه الأخيرة الأكثر فيها ألا تدلّ على معنى مطرد، و ألا يدغم الحرف المكرر مع وجود موجب الإدغام وأن يوجد في زيادة الإلحاق ما يلحق به، و ألا تأتي حروف المد في الإلحاق إلا الألف آخرا.

كيفيات الزيّادة

1 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 334.

2 – ينظر عبد الخالق بن عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ، ص 56 وما بع دها، دار الحديث القاهرة، ط2، 1999م.

وهي الطرق أو الكيفية التي تمكّننا من معرفة الحرف الأصلي من الزائد إلى الكلمة وأهم هذه الأدلة هي:

الاشتقاق:

المراد به الاشتقاق الأصغر حدّه أكثر النحويين بأنه: (إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه) نحو: أحمر، فإنه منشأ من الحمرة، وهي أصل له، و فيه دلالة عليها، وهذا الحدّ ليس بعام للاشتقاق الأصغر؛ لأنه قد يقال: (هذا اللفظ مشتق من هذا) من غير أن يكون أحدهما منشأ من الآخر، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحدا، و معنياهما متقاربان. وذلك نحو ما ذهب إليه أبو علي في أولق في أحد الوجهين من أنه مأخوذ من ولق يلق إذا: أسرع، وذلك؛ لأن الولق: الجنون وهي مما توصف بالسرعة فلما كانت حروف أولق إذا جعلته أفعل وولق واحدة ومعنياهما متقاربتين؛ لأن الجنون ليس السرعة في الحقيقة بل يقرب معناها من معنى السرعة جعل الأولق مشتقا من ولق بمعنى أن الأولق مأخوذ من ولق بل يريد أن الأولق حروفه الأصول الواو، واللام، والقاف كما أن ولق كذلك."[1]ونجد ابن جني قد أسرف الحديث عنه فقال: (الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومباينه وذلك كثير)"[2]" إذا الاشتقاق الصغير هو اخذ صيغة من أخرى مع اتقانهما معنى، ومادة أصلية، وهيأة التركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، وزيادة مفيدة.

و الحد الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق – أعني الأصغر– هو (عقد تصاريف تركيبية من تراكيب الكلمة على معنى واحد (أو معنيين متقاربين) وذلك نحو: ردّك ضاربا،

---

1 – ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص41.

2 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 135–136.

و ضرّابا وضروبا، ومضرابا وأمثال ذلك إلى معنى واحد وهو الضرب إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّه النحويون به من أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه "[1]" . وشروطه أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب معنوي، وتناسب تركيبي، ومغايرة الصيغة، وكون المشتق زائدا بشيء على المشتق منه.

ويعرف الحرف الأصلي من الزائد في الكلمة بدليل الاشتقاق، وذلك بالرجوع إلى الأصل الذي اشتقت منه الكلمة فأيما حرف لم يكن في الأصل فهو زائد مثل ذلك فاهم ، فإن الأصل الذي اشتقت منه هو "فهم" لهذا نحكم بزيادة الألف . فإن احتمل الاشتقاق وجهين صحيحين اخترت واحدا منهما للحكم بالأصالة أو الزيادة مثال ذلك: اسم العلم حسّان يحتمل أن يكون مشتقا من الحسّ هو القتل المستأصل، وعندها يكون وزنه (فعلان) الألف، والنون زائدتان، وهو ممنوع من الصرف، ويحتمل أن يكون من الحسْن، وعندها يكون وزنه التصريفي (فعّال) السين والألف زائدتان، وعلى هذا يكون غير ممنوع من الصرف . فإذا دلّ الاشتقاق على اطراد زيادة حرف في موضع حكم بزيادة هذا الحرف في هذا الموضع ؛ حتى ولو وقع في اسم جامد فالنون الثالثة الساكنة تكون زائدة، والمشتق، نحو حبنطى، فإذا وقعت هذه النون هذا الموقع في اسم جامد حكم بزيادتها كما في عقنقل وسجنجل، وكذلك إذا دل الاشتقاق على كثرة زيادة حرف في موضع يحكم بزيادته إذا وقع هذا الموقع في اسم جام، وذلك كالهمزة إذا وقعت متصدرة تكثر زيادتها إذا صاحبت ثلاثة أصول في الكلمة نحو: أحمد، و أفضل نستطيع أن نحكم بزيادتها في أرنب، وغيرها أما إذا دل الاشتقاق على وجودها، وكونها أصلا في الكلمة فلا تعتبر زائدة كما في أولق لأنه من ألق يألق .

التصريف:

---

1 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص136.

هو تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى نحو: بناؤك من ضرْب مثل: جعفر، فتقول ضربب، و مثل درهم فتقول : ضِرْبَب، ونحو تغيير التصغير، و التكسير، وأشباه ذلك مما تصرف فيه الكلمة على وجوه كثيرة، وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، و التصريف عام لما فعلته العرب، ولما نحدثه نحن بالقياس فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقا ... فإذا كان الاستدلال على الزيادة، أو الأصالة يرد الفرع إلى أصله سمي ذلك اشتقاقا، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفا، فمثال الاستدلال برد الفرع إلى الأصل استدلالنا على زيادة همزة أحمر مثلا بأنه مأخوذ مثلا من الحمرة فالحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر فهذا، و أمثاله يسمى اشتقاقا لأن المستدل على زيادة همزته وهو أحمر " الحمرة" ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء أيصر بقولهم في جمعه إصار بحذف الياء، وإثبات الهمزة فـ : إصار فرع من أيصر؛ لأنه جمعه فهذا، و أمثاله يسمى تصريفا؛ لأن المستدل على زيادة يائه ، وهو أيصر ليس بمشتق من أصار بل أصار تصريف من التصاريف الدالة على زيادة يائه مع العلم أنه لا يدخل التصريف، ولا الاشتقاق

في الأصول المختلفة، نحو: لآل(بائع اللؤلؤ)، ولؤلؤ لا ينبغي أن يقال:" إن أحدهما من الآخر "؛ لأن لآل من تركيب لءل ولؤلؤ من تركيب لءلء فلآل ثلاثي الأصول ولؤلؤ رباعي. فالتصريف تحويل الكلمة من بنية إلى أخرى فأيما حرف سقط، أو حدث فيه تغير فهو زائد مثل: كاتب تصغيره كويتب، وجمعه كتبة، ومثناه كاتبان، لهذا نحكم بأصالة الكاف والتاء والباء؛ لأنها هي التي لم يحدث فيها تغيير.

ومعرفة الاشتقاق أمر مهم لفهم اللغة وعلى أساس هذا التقارب بينه و بين التصريف يجب أن تقوم الدراسة الوطيدة المؤلفة بينهما، حتى يمكن الأمن من الزلل، و قد أورد ابن جني في خصائصه بعض سقطات العلماء التي تتعلق بعدم فهم أصل المادة التي اشتقّت

منها الكلمة، و بناء الوزن الصرفي على غيرها، يقول :(ذهب أبو العباس أحمد بن يحي في قولهم: أُسكُفة الباب إلى أنها من قولهم: استكف أي: اجتمع وهذا أمر ظاهر الشناعة، وذلك أن أُسْكُفّة أفعُلّة، و السين فيها فاء، و تركيبه من (س ك ف)، و أما استكف فسينه زائدة؛ لأنه استفعل و تركيبه من (ك ف ف)، فأين هذان الأصلان حتى يجمعا، و يدانى من شملهما، و لو كانت أسكفّة من استكف لكانت أسْفُعلة ، و هذا مثال لم يطرق فكرا، و لا شاعر – فيما علمناه– قلبا . وكذلك ذهب أبو عبيدة في قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة: أي متسع إلا أنه من قولهم: انداح بطنه أي اتسع، وليس هذا من غلط أهل الصناعة، وذلك أن انداح انفعل، و تركيبه مندوح، و مندوحة مفعولة، و هي من تركيب (ن،د،ح)، و الندح جانب الجبل، و طرفه، و هو إلى السعة وجمعه أنداح، أفلا ترى إلى هذين الأصلين تباينا وتباعدا فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما، و تعادى، و ضعهما ... و لو كانت مندوحة من انداح بطنه – كما ذهب إليه أبو عبيدة – لكانت منفعلة، وهذا أيضا في البعد والفحش كأُسفُعْلة)"[1]"

الكثرة:

كأن يكون الحرف في موضع ما لكثرة وجوده زائدا فيما عرف له اشتقاق، أو تصريف ويقل وجوده أصليا فيه، فينبغي أن يجعل زائدا فيما لا يعرف له اشتقاق، ولا تصريف حملا على الأكثر، وذلك نحو: الهمزة إذا وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه نحو: أصفر، و أحمر "[2]"، إلا ألفاظا يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية، وهي أرطى (ضرب من الشجر يدبغ به) في لغة من يقول: أديم مأروط و أيطل؛ لأنهم يقولون في معناه

1 – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 202.

2 – ابن جني، التصريف الملوكي، ص09.

: إطل و أيصر، و أولق و إمعة ، فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له، ولا تصريف نحو: أفكل (الرعدة) على وزن: أفعل وجب حملها على الزيادة، وألا يلتفت إلى أرطى، وأخواتها لقلتها، وكثرة، مثل: أحمر.

اللزوم:

هو أن يكون حرف من أحرف الزيادة قد لزم موضعا يقع فيه زائدا فيما عرف له اشتقاق، أو تصريف فلما وقع في موضعه ذلك من كلمة لا يعرف لها اشتقاق، أو تصريف مثال ذلك: النون تقع ثالثة ساكنة بعد حرفين أصليين في اسم حروفه الخمسة مثل جحنفل "[1]"،(وهو الغليظ الشفة في ذات الحافر)، وجرنفس، (وهو الرجل الضخم)، وعرنتن (ضرب من الشجر)، وجهنم، فلما وجدت في كلمات لم يعرف لها اشتقاق، أو تصريف مثل : قرنفل، سجنجل (المرآة)، حزنبل (الرجل القصير)، عقنقل (السيف) حكم بزيادتها حملا للمجهول على المعلوم ويكون وزنها: فَعَنْعَل.

المعنى المطرد:

هو أن يأتي حرف أو أكثر يدل على معنى خاص مطردا مضافا إلى معناها الأصلي مثال ذلك: أحرف المضارعة (أنيت) في نحو : أكتب، نكتب ، يكتب ، تكتب، وأحرف التأنيث مثل التاء في نحو: كاتبة، والتوكيد في نحو: لتكتبنّ، والتعريف في نحو: الرجل ، والتثنية في نحو: كاتبان، والجمع في نحو: كاتبون، و التصغير في نحو: كويتب ، والنسبة في نحو: ليبي ، و الإعراب في نحو: هؤلاء عالمون، ورأيت عالمين ، والأحرف المزيدة في صيغ المشتقات مثل: الألف المزيدة في اسم الفعل من الثلاثي، والميم والواو في اسم

1 – ابن جني، التصريف الملوكي، ص14.

المفعول، وصيغ الأفعال مثل : استفعل، الهمزة، والسين، و التاء دوال على الطلب أو الصيرورة، والهمزة، والنون الدالتان على المطاوعة، و التاء"[1]"، والألف في تفاعل الدالة على المشاركة.

النظير :

هو أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة، وعلى الزيادة فيقضى بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه. و بمعنى آخر أن يكون للكلمة نظائر عدة، و لها بناء مشهور يحتكم إليه لمعرفة الأصل من الزائد، و ذلك كأن ترد كلمة فيها حرف من حروف الزيادة أبهم أمره لعدم الاشتقاق، أو التصريف، أو الكثرة، و اللزوم لمعنى والمعنى المطرد، عند ذلك نلجأ إلى أبنية الأسماء إن كانت اسما، و أبنية الأفعال إن كانت فعلا للحكم في أمرها، فإن كان الحكم على ذلك الحرف بالزيادة يؤدي إلى بناء مشهور والحكم عليه بالأصالة يؤدي إلى ما لا نظير له في الأبنية. جزمنا بزيادة الحرف مثل كلمة: تتفل (ولد الثعلب) فلو حكمنا بأصالة التاء الأولى منها لأصبحت على وزن (فَعْلُل)، وهو غير معروف وليس له نظير في المفردات المسموعة، و لو حكمنا بزيادتها لأصبحت الكلمة على وزن: تفعل، وهو بناء معروف في الأسماء نحو: تنضب (اسم ضرب من الشجر)، وإذا كان الحكم على ذلك الحرف بالأصالة يؤدّي إلى بناء مشهور والحكم عليه بالزيادة يؤدّي إلى ما لا نظير له في الأبنية جزمنا بأصالة الحرف، مثال ذلك: كلمة عنترة فلو حكمنا بزيادة النون لأصبح وزنها: فَنْعَلة، و هو بناء غير معروف في الأسماء لو حكمنا بأصالتها

1 – ابن جني، لتصريف الملوكي، ص02.

لأصبحت الكلمة على وزن فَعْلَلَة. ومن هذا أيضا كلمة منجنون،(وهو الدولاب الذي يستقى عليه)، فإذا قدرنا الميم زائدة كانت على مفعلول، وإن قدرنا أن النون الأولى زائدة كانت على منفعول، وكلاهما بناءان ليس لهما نظير. أما إذا ذهبنا إلى أصالتها كانت على وزن: فنعلول نحو: حندقوق(بقلة معروفة)"[1]" و هو بناء معروف.

الخروج عن النظير

كأن يكون الحرف إن قدر زائدا كان للكلمة التي يكون فيها النظير مثله، و ذلك نحو: غزويت (القصير الداهية)، فإن جعلنا تاءه أصلية كان وزنه: فعويلا، وليس في كلام العرب فعويل فيكون غزويت مثله، وإن جعلناها زائدة كان وزنه فعليتا، وهو موجود في كلامهم نحو عفريت فقضينا من أجل ذلك على زيادة التاء.

الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير:

كأن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، و إن جعلته زائدا، أو أصليا خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد؛ لأن أبنية الأصول قليلة، و أبنية المزيد فيه كثيرة منتشرة فحمله على الباب الأوسع أولى وذلك نحو: كنهبل (شجر عظام) ألا ترى أنك إن كانت نونه أصلية كان وزنه فعلّل، وليس ذلك من أبنية كلامهم، و إن جعلنا ها زائدة كان وزنها فنعللا، و لم يتقرر أيضا ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق، أو تصريف، ولكن حمله على أنه فنعلل أولى

1 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال و المصادر و المشتقات، ص 79–80.

فلابد من ترجيح الزيادة. ومن هذا أيضا "هندلع" (نوع من الحشائش) إذا جعلت النون أصلية يكون نظيرا له عند ذلك ترجح الزيادة؛ لأنها أوسع البابين"[1]" .

زوائد المزيدات

حروف الزيادة: إذا لم تكن الزيادة بالتضعيف لا تزيد عن الأحرف العشرة التالية : السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، و الهاء، والألف، وهي ليست على درجة واحدة في الاستعمال، فمنها ما يكثر استعماله، و منها ما يكون بين بين، ومنها ما يكون نادرا، وفيما يلى بيان لذلك مراعين في ترتيبها كثرة الاستعمال.

1- الألف"[2]": لا تكون أصلا في اسم ولا فعل أي: أنها لا تكون إلا زائدة، أو بدلا، ولا تقع أولا لسكونها فلا يمكن النطق بها في أول الكلمة، ولا تلحق كلمة مع ثلاثة أصول إلا مزيدة فتكون ثانية (في الاسم) كما في خاتم، وضارب (في الفعل) نحو: قاتل، وصافح وتكون ثالثة (في الاسم) نحو: عماد، و سجاد (في الفعل) نحو: تقاتل، وتصافح، وتكون رابعة (في الاسم) نحو:سلمى، وسعدى، ومفتاح، وحمراء وكبرى (في الفعل) نحو :اسوادّ، قلسى، وتكون خامسة (في الاسم) نحو: حبنطى، وانطلاقاو احتراما، اصفرارا، انتقالا، زعفران، شنفرى، وتكون سادسة في نحو: استلقى، احرنبى(الديك انتفش ريشه و استعد للقتال)، استثمارا، اطمئنانا، احرنجاما، كمثرى، وسابعة في نحو: أربعاوى.

ب- الياء "[3]": تزاد الياء أولا نحو: يسأل، ينافق، يقرب، ينتقل، يستعد، يطمئن، يوسف يونس، وتزاد ثانية نحو: سيطر، هيمن، فيصل، ضيغم، سيد، هين، ميت بيطار

---

1 - ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 50.

2 - ينظر: الفارسي، التكملة، ص234.

3 -ينظر: الفارسي، التكملة، ص235.

صيرورة ديمومة، وتزاد ثالثة نحو: رهيا (خلط) تشيطن، سعيد، مريض، زرياب، سميدع وتزاد رابعة نحو : تتشيطن، دهليز برميل، صدّيق كبرياء عفريت، غسلين، وتزاد خامسة، نحو : مفاتيح، أكاذيب، مماليك، منجنيق مرمريت) وتزاد سادسة نحو : مختلفين، وتزاد سابعة نحو: انهزامي اعتباطي.

ج- الواو "[1]": الواو لا تقع زائدة أولا، وإنما تزاد حشوا أو طرفا فتكون ثانية، نحو:حوقل، جورب كوكب، جوهر، زوبعة، وتكون ثالثة نحو: هرول، دهور، جدول صنوبر، هرولة عجوز، جلوس هموم، و تكون رابعة نحو: تدهور، اغدودن،اعلوّط، معلوم، أسلوب أعجوبة، جبروت، ترقوة عصفور، عنفوان، وتكون خامسة، نحو:منجنون (الدولاب الذي يستقى به)، لاعبون، وتكون سادسة، نحو:أربعاوي، معارضون،مولدون. وتكون سابعة، نحو: متنافسون، متقدمون مستعمرون.

د - الهمزة "[2]": تزاد الهمزة صدرا، أوحشوا، أو طرفا فتزاد صدرا، نحو: أشرف، أوصل، أقر أرنب، أصبع، أزخرف، أدحرج ، و تزاد حشوا، نحو: النئدلان (الكابو س) وشمائل (رياح الشمال)، و قدائم (القديم)، و تزاد طرفا في نحو: بيضاء، صحراء خيلاء عاشوراء، نافقاء، قرفصاء.

هـ - الميم"[3]" : تزاد الميم صدرا وحشوا وطرفا فتعد زائدة إذا وجدت صدرا في اسم أو فعل وبعدها ثلا ثة أصول، نحو: مرحب، مسهل، مسرح، مكواة، مسرور، مرفوع مغرور

1 -ينظر: الفارسي، التكملة، ص236.

2 -ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص09. والفارسي، التكملة، ص234.

3 - ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص11. والفارسي، التكملة، ص237.

مسالم مخرج، وتزاد حشوا في كلمات قليلة مثل: دلامص (البرّاق)، وقمارص (اللبن القارص) وتمسكن، و تمندل، وتزاد آخرا في نحو: زرقم، خضرم، أنتم، سألتم، قرأتم، كتابكم.

و–النون"[1]": تزاد النون صدرا، وحشوا، وطرفا فتزاد أولا، نحو: نسمع، نردّ، نرجس، نبراس، وثانية، نحو: سنبل خنفس، انحسر، انسحب، جندب، انقلاب، كنهبل. وثالثة، نحو: برنس، قلنس، تخنفس جحنفل، قرنفل، قلنسوة، ورابعة، نحو: احرنجم، اقعنسس يتخنفس وخامسة، نحو: سهران، عطشان، كروان، شريان. وتزاد. سادسة، نحو: زعفران، افعوان، خراسان. و تزاد سابعة، نحو: كذبذبان، و ثامنة نحو: كذّبذبان.

ي–التاء"[2]": تزاد التاء أولا نحو: تسمع، تخرجون، تجاهل، تفاخر، تقرب، تجربة تهنئة، تعلم. تزاد ثانية نحو: يتمرد، يتقلب، يتساءل، متنافس، متغلغل، متمسكن. وتزاد ثالثة، نحو:احترق، انتقل، استلقى استخرج، مستعد. وتزاد رابعة، نحو: طفلة. وتزاد خامسة، نحو: راجعة، سالمة، ملكوت. وتزاد سادسة نحو:عنكبوت، حاضرات. وتزاد سابعة نحو: مستقيمات، منتسبات. وثامنة نحو: متحجبات، مستقيمات و تكون زيادتها لغرض واحد، وهو المعنى.

ز– السين: "[3]": تزاد السين قياسا في استفعل و مصدره ، و ما اشتق منه، نحو: استخرج، و استقدم، استحجر، الاستخراج، الاستقدام، الاستحجار. أمّا في اسطاع يسْتطِيع فقد جاءت السين مزيدة عوضا عن ذهاب حركة العين من أطاع يطيع ، وإن كان بعضهم يرى أن أصلها استطاع، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ثم قطعت همزة الوصل.

---

1 – ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص12. والفارسي، التكملة، ص239.
2 – ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص12. والفارسي، التكملة، ص241.
3 –ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص15.

ط- الهاء"[1]": أطردت زيادتها في الوقف على ما الاستفهامية المجرورة، نحو: لمه، وبمه، وعلى الفعل المعل بحذف أوله وآخره نحو: عه و قِه عند الوقف عليه، و في الوقف بعد ألف الندبة والنداء نحو: واغلاماه و ياغلاماه و غير مطردة في جمع أم على أمهات، حيث زيدت على أمات عند من استدل على زيادتها بقولهم الأمومة، وعوضا عن حذفهم العين و إسكانهم إياها في قولهم أهرقت عند سيبويه و قيل: بل هي بدل من همزة أرقت من أ راق يريق، فلما أصبحت أهراق يهريق، و تغيرت صورة الهمزة، و هي من باب أفعل الذي يلزم أوله الهمزة استنكروا حكم أوله من الهمزة فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الأفعال ساكن لا غير، أسكنوا الهاء فصار اهراق"[2]" .

ح – اللام"[3]": ويزاد في ذلك و أولئك، و تلك حيث اطّردت زيادتها في الإشارة أ مّا في سوى ذلك فقد شذت زيادتها كما في عبدل ، و زيدل . وقد سمعت زيادة اللام في كلام العرب كقولهم: في الأفحج، فحجل (المتباعد الفخذين) وفي الهيق، هيقل(الظليم والضب)، وفي الطيس طيسل "[4]" العدد الكثير، الرمل الكثير.

خلاف في الأصل والميزان

الميزان الصرفي كما رأينا وسنرى في ثنايا البحث، قالب لألفاظ العربية كل حسب نوعها وخاصيتها. كما تحدث له أشياء أخرى نعرضها عن الخلاف في أصل الكلمة والخلاف في ميزانها؛ حيث إن الكلمة قد يكون لها أكثر من وزن واحد؛ فعلماء الصرف من

---

1 – ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص15. والفارسي، التكملة، ص242.

2 – سيبويه، الكتاب، ج2 ، ص333.

3 – ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص16.

4 – حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، ج4، ص 304.

علماء القرن الرابع هجري من بصريين وكوفيين لم يتفقوا على وزن واحد للكلمة، ومنشأ هذا الخلاف اختلافهم في أصول تلك الكلمة نعرض بعض الأمثلة عن ذلك:

– أوّل: الكوفيون قالوا: أصله (أوال) على وزن (أفعل)، والبصريون قالوا: أصله (ووّل) الفاء والعين، واوان على وزن (فوعل) قلبت الواو الأولى همزة .

– ديمومة وقيدود: الديمومة وهي الأرض البعيدة الأقطار "[1]". قال الكوفيون: ديمومة وقيدود أوزانها (فعلولة و فعلول) على التوالي، في حين الياء مبدّلة من الواو. وعند البصريين ديمومة على وزن (فيعلولة) من مضاعف دام يدوم فحذفت الواو التي هي عين الفعل لأنّها اجتمعت هي و الياء والسابق منهما ساكن فوجب الإدغام، فاستثقلوه فحذفوها فنقول: فرس قيدود أي سهل القياد"[2]" ، أصلها قيودود على وزن (فيعلول) كونه من قاد يقود.

– توراه: أصلها عند البصريين ووْريَة، ووزنها فوعلة من ورى الزند إذا قدح النار "[3]"، استثقلوا اجتماعَ واوين في أوّلها فقلبوها تاء، كما قلبت في تراث وتجاه، وتكلة وتخمة، أصلهنّ الواو ثم قلبت الياء التي هي اللام ألفا؛ لتحرِّكها وانفتاح ما قبلها، فأصبح وزنها (توعلة) ، وابن جني ذكر أن الورى لا يستعمل إلا في النفي.

أما عند البغداديين : فيقول ابن جني: (توارة وتولج البغداديين) تفعل، ومن ذلك تُخَمَة، وأصلها وخمة، لأنّها فعلة من الوخامة. وتكأة أنها فعلة من توكأت) "[4]" والتخمة كثرة الطعام أو داء يصيب الإنسان من كثرة الأكل الوخيم.

---

1 – ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 361، أحمد حمد عبد الدايم، دط 1999.
2 – المرجع نفسه، ص361 .
3 – ابن منظور، لسان العرب، ج15 ، ص200
4 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص161 / 162.

– ملك و إنسان: ملك وزن مَعَل؛ لأنّ فاءه محذوفة ألزمت التخفيف، أصله مَألَك. وإنسان وزن إنسان (فعلان) من الإنس أي البشر، وقيل وزنه (إفعلان)"[1]" من النسيان.

– ابن أصلها بنو، وقعت الواو الأخيرة وقبلها فتحة، فوجب إعلالها بالقلب أو الحذف، فكان الحذف أخفّ، فاجتلبوا لها همزة الوصل، واسكنوا الباء، ونقلوا الإعراب الذي كان في اللام المحذوفة إلى العين وهي النون، كما فعلوا ذلك في أب وأخ، فصار وزن ابن (افعا) ، أما بنت فوزنها (فعت)، التاء فيها عوض عن الواو المحذوفة، والهاء هاء التأنيث؛ لأننا نقول ابن وابنة، وكذا أخت وزنها (فعت) "[2]". أما (أيّم) فوزنها (فيعل)، الجمع منها أيَامَى على وزن (فَعَالى) الأصل منها أيائم على وزن (فعائل) قدّمت الميم. فالأيّم من النساء التي لا زوج لها، جمعها الأيايم"[3]".

– براء على وزن (فعاء)، والأصل فيه بُرءاء على وزن (فعلاء)؛ لأنّه محذوف اللام ، وهذا ما حكاه الفرّاء "[4]"، وقال غيره براءٌ بالتنوين مصروف ووزنه فعال "[5]". ونجد (فمْ) يوجد من قال بزيادة الميم، فالوزن (فم) أيضا حيث الفاء فاء الكلمة، وسقطت العين واللام؛ لأنّ الأصل (فوه) فعل، والميم زائدة نزلت في مكانها بالميزان، فأصبح الوزن (فم) وقال ابن القطّاع الميم في فم ليست زائدة، وإنّما هي عوض عن الواو التي هي العين، ووزنه على أن

---

1 – ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 652.
2– ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 366.
3 – ابن منظور، لسان العرب ج1 ص 530.
4 – ابن القطّاع، المرجع السابق، 364.
5 – أسنده ابن منظور لابن جني.

تُقيم العوض مقام المعوّض منه (فع)، ولامه محذوفة لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، وهي الهاء في (فوه) "[1]".

– طوفان إذا كانت من (طاف يطوف) إذا دار ولف فوزنه (فَعَلان). أما إذا كانت من (طفا يطفو) إذا علا قدمت اللام إلى مكان العين، فوزنه (فلعان) .اللات ووزنها (فعه)، والأصل (فعله)؛ لأنّ لات لوية حذفت الياء فبقيت لوة، وفتحت الواو لمجاورة الهاء، فانقلبت ألفا، وهي مشتقة من (لويت) على الشيء إذا أقمت عليه "[2]"، وقيل هي (لوهة) وزنها (فِعلة) من لاه السراب يلوه إذا لمع وبرق، فقلبت الواو ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وحذفوا الهاء لكثرة الاستعمال واستثقال الجمع بين هاءين.

موازين ما فوق الثلاثيات

تعرضنا لذلك فيما سبق وسنشرح ذلك بالتفصيل فإذا كانت الأحرف الزائدة عن ثلاثة أحرف أصلية، أي أن الحرف الزائد لا يمكن الاستغناء عنه لأنه أصل في بناء الكلمة، ولا يستقيم معناها بدونه، زدنا " لاما " واحدة في آخر الميزان إن كانت الكلمة رباعية نحو: دحرج: فعلل، بعثر: فعلل، زلزل: فعلل، طمأن: فعلل، وسوس: فعلل، دِرْهَم: فِعْلَل، جُرْهُم: فُعْلُل، بَيْدَر: فَعْلَل "[3]". وإن كانت أصول الكلمة خماسية وهذا لا يقع إلا في السماء زدنا لامين في آخر الميزان، نحو سَفَرجل: فَعَلّل، زَبَرجَد: فَعَلَّل، غَضَنفَر: فَعَلّل فيلاحظ هنا إدغام

1 – ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص366.

2 – ابن منظور، لسان العرب، ج13 ، ص261

3 – البيدر: كومة كبيرة من حصاد القمح ، والمكان الذي يداس فيه.

اللامين لأنهما من جنس واحد أولهما ساكن، وقد لا ندغم عندما لا نكون في حاجة إلى إدغام في مثل: جَحمرش"[1]": فعللل.

وإن كانت الزيادة ناجمة من تكرار حرف من الأحرف الأصول في الكلمة تكرر ما يقابل الحرف الزائد في الميزان نحو: قَدَّم: فَعَّل، ترجم: فَعْلل، ومنه مرمريس: فَعْفَعيل فقد زيد على الكلمة الأصل مَريس حرفان الميم المماثلة لفاء الكلمة، والراء المماثلة لعين الكلمة، لذلك زيد في الميزان فاء وعين أخرى مقابل الزيادات المماثلة للأصول.

أما إن كانت الزيادة في الكلمة ناشئة عن حرف غير أصلي، وغير مكرر بل ناتجة عن حرف من أحرف الزيادة التي تجمعها كلمة " سألتمونيها " فإننا نزن من الكلمة أحرفها الأصول فقط بما يقابلها في الميزان، ثم نزيد في الميزان الأحرف الزائدة في الموزون كما هي بضبطها الموجود في الكلمة فنقول في وزن الكلمات الآتية: مَقْتُول: مَفْعُول، مسلوب: مفعول، أكْرَم: أَفْعَل، شَارَك: فَاعَل، مُستَحسَن: مٌستَفْعَل، مستصغر: مستفعل، انْجَرَحَ: انْفَعَلَ.

إذا مهما اختلفت الموازين فما هي إلا تفاعل للأصوات اللغوية فيما بينها ، حين تجاورها، فيؤثر بعضها في بعض تأثيرا فيزيولوجيا أو فيزيائيا، أو هما معا، بإحداث تحولات صوتية تغيّر الموازين و المباني الإفرادية في أشكالها وألوانها وفق (قوانين صوتية، تحكم بِنيتها، وتُسهم بفَاعَلية في توضيح معالمها التّغايرية، من أجل إقرار شكليّة الانسجام الصّوتي في اللّفظ، وتيار الكلام)"[2]"، على مستوى الصوائت والصوامت، كالإدغام، والإبدال، والقلب، والإمالة"[3]".

---

1 – ابن جني، التصريف الملوكي، ص 04.

2 – عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص261، دار صفاء، ط2 2014م.

3 – مكي درار، المجمل، ص111، ومابعدها.

الفصل الثاني

التلوينات الصوتية عند علماء القرن الرابع هجري

تحديد المفهوم

مما هو معلوم، أن كلّ لفظ في أيّ نص كان يُوضع في موضعه المناسب تماما كما أراد صاحبه وناطقه، وهذا الترتيب للأصوات في نص ما يقرها في مكانها متشابكة مع سابقاتها و لاحقاتها في إطار منظومة سياقية نصية تقوم على نسج معين، وتتساوق معا لأداء ما يراد من أغراض ومقاصد، حسب تلويناتها الصوتية.

مع المفهوم

لتحديد مفهوم أي لفظ كان، وجب العودة إلى معناه المعجمي، فلفظ تلوين أُشتق من لَوَنَ، وفيه قال ابن منظور: (اللّونُ هيئة كالسَّواد أو الحُمرة)" [1]"مما يدّل على حالة وهيئة معينة لشيء ما، من أجل غاية الفصل بين الأشياء. وفي المفهوم نفسه، قل ابن فارس: (اللام، والواو، والنون، كلمة واحدة؛ وهي سَحنَة الشيء)" [2]" وهي دلالة على تغير الشيء، وعدم ثباته على حال وتحوّله إلى حالات وهيئات. كما ورد أيضا، للتوكيد (لون كل شيء: ما فصل بينه وبين غيره)" [3]" بمعنى أنه يحمل خصائص التمييز والفصل بين المتشابهات. ويقال: (فلان متلوِّن، إذا كان لا يثبت على خلق واحد)" [4]" وهذا ما هو موجود في حياتنا اليومية، من أن الإنسان المتلون، هو الذي نلمس فيه عدم الاستقرار والثبات في مواقفه، كونه دائم التغير.

1 – ابن منظور، لسان العرب، مج13، ص 393.تح: عبد الله الكبير دار المعارف، مصر، دط، 1981م.

2 – ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص 223.

3 – ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 393.

4 – ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 393.

ويستقى أن مفهوم التلوين في اللغة هو (عدم الثبات على حال، فالتّلوين في الكلام أيضا قريب من معناه اللغوي، وهو عدم ثبات الأسلوب على حال واحدة، أو فن واحد من فنون القول)"[1]" وهو ما ينطبق على اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تخضع للتأثير والتأثر.

أما التلوين في اصطلاح أهل العلم فهو: (كلّ ما يلحق المباني الإفرادية والتركيبية من تبدّلات)" [2]" ويقصد بالمباني الإفرادية الصيغة بأنواعها الحدثية، والذاتية، والوصفية، والأداتية"[3]" وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في الفصل الثالث من بحثنا إن شاء الله أين سنتعامل مع الصيغة الحدثية، والذاتية. والتي تمثل ثاني مستوى من المستويات اللسانية، والتبدل في المباني يعني إما التنويع والتلوين في نطق التركيب في حالة الجمع، أو التخصيص لحرف منه فقط بالتلوين؛ مما يؤدي إلى إلحاق تغيير كامل بمعنى المبنى، ثم المباني التركيبية؛ نقصد بها الجملة وهو ثالث مستوى، وستكون دراستنا بالتقاطع بين ثلاثة مستويات الصوتي والصرفي، والتركيبي.

إننا نجد في المباني التركيبية، جملا تختلف في حال نطقها من التعبير عن التعجب، إلى التعبير عن الاستفهام وذاك بتغيير في التنغيم والتلحين والنبر والإيقاع" [4]" وهذه جميعها تلوينات، وكمثال على ذلك، قولنا: (أكذبت؟) في الاستفهام، وقولنا: (أكذبت !) في حال التعجب، وهنا نلاحظ فرقا في المعنى أي أن التلوين يكون في نغمة التلفظ، صعودا أو نزولا أو مستوية.

---

1 – مكي درار، فاعلية التلوينات الصوتية في المستويات اللسانية، ملتقى معسكر المنعقد في 06/05 ماي 2008، بعنوان: السيميائية وتحليل الخطاب.

2 – مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص99.

3 – هذه التقسيمات، تراجع عند سعاد بسناسي، ومكي درار، صوتيات التصريف من التوصيف إلى التوظيف، ص21، مطبعة دار أم الكتاب مستغانم، ط1، 2015م.

4 – للتوسع في هذه المفاهيم، ينظر مكي درار، ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، ص145 وما بعدها، مطبعة دار أم الكتب، ط1، 2012م.

وفي حالة المباني الإفرادية يكون التلوين في حلول صوت محل آخر؛ حيث إن تغيير مواقع الأصوات (تأثير قوي في تغيير المعنى، فهناك مواقع لصوامت مرتبطة بمعان أساسية وتفريعية، في مثل: رتبة الباء بعد الراء. إذ إن كل مفردة مبدوءة بصامت الراء ومتبوعة بالباء ترتبط بمعنى التقيد والتثبت، ويأتي الصامت الثالث لتنويع التقيد، وتميزه في مثل: ربط، وربع، وربص، وربق"[1]" يأخذ هنا المعنى الأساس التقيد والتثبت كل من الراء بعده الباء، أما بقية الصوامت المتغيرة في مثل:الطاء والعين والصاد والقاف، فهي ترتبط بالمعنى التفريعي، وهو درجة التقيد ونوعه، وهكذا نرى أن تنوع المعنى مرتبط بتنوع الصامت الثالث.

ويمكن القول، إن التلوين (يصيب الصوت المدرك فيغير مادته كالإدغام، والإبدال، والقلب – ولنا حديث مفصل في هذا الفصل – أو يغير صورته النطقية فقط، أو الدلالية، كالتفخيم، والترقيق، والإمالة؛ ومن ثمة فهو أشكال متنوعة تلحق الصوامت، أو الصوائت، أوهما معا)"[2]" أي إنّ التلوين يصيب المادة المنطوقة، ووفقا لطبيعة التلوين تتحدد القيمة الدلالية، ومثال التلوين النطقي الإدغام الذي هو (الإتيان بحرفين ساكن فمتحرّك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطّ بهما دفعة واحدة)"[3]" وهو حالات أنواع سنأتي لذكرها في موضعها من البحث، وله شروط تزخر بها الكتب، فالإدغام لا يكون إلا في الصوامت فقط، ومثال ذلك قولنا (جدّ) أين نلاحظ وجود دالين الأول ساكن، والثاني متحرك (جدْدَ).

1 – مكي درار، فاعلية التلوينات الصوتية في المستويات اللسانية، ص6.

2 – مكي درار، المجمل، ص107.

3 – أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، ص223، دار الكتاب العربي بيروت، د ط، د ت.

نجد التلوين في حالة النطق، وذكرنا فيما سبق الاستفهام والتعجب، وكالتفخيم والترقيق الذي يلحق نطق الصوامت والصوائت، والإمالة التي هي: (الميل بالفتحة نحو الكسرة)"[1]" فهي تحتص بالصوائت.

وللتلوينات الصوتية خصائص وجب ذكرها، منها اختلافاتها الموقعية، والتقارب الصوتي من حيث المخارج والصفات، بالإضافة للتوزيع التكاملي، والتغير الحرّ)" [2]" بالإضافة إلى خاصية التحقق المادي كما ذكره صاحب المجمل ويعني بذلك القدرة على نطقها، وتجسيدها باللسان، وبالتالي تصبح أصواتا مسموعة، لكن أمر تحقيقها كتابة يصبح صعبا أحيانا، كما أن التلوين يختلف باختلاف موقعيته، وذلك مثل تغليظ نطق اللام إذا كانت متوسطة، أو متطرفة.

تتميز التلوينات الصوتية المتشابهة بالتقارب الصوتي مخرجا، وصفة بحيث ينشأ عن كل صوت تلوينات مختلفة، قد تغير المعنى لكنها تبقى محتفظة بخصائص الصوت الذي تلونت عنه، وقد تتميز التلوينات الصوتية بالتكامل، إذ إننا لا نستطيع نطق صوت مكان آخر، كنطق صوت اللام في (لام) بدل صوت اللام في (لان) فكل تلوين تتخذه اللام، يتغير متأثرا بطبيعة الأصوات التي تليه؛ إذ يصبح بمثابة مكمل صوتي لها، ولا يمكن لأي تلوين يتخذه صوت اللام نفسه، أن يحل محل صوت لام آخر فيما لو وضع مكانه، وهنا نلحظ التكامل في موضعين: في الأول مع بقية أصوات الكلمة، والثاني مع تلوينات الصوت ذاته وذلك في مثل اللهُ – باللهِ – للهِ أيضا.

ونجد التغير الحر الذي يغير فيه صوت بآخر دون إخلال بالمعنى، وهذا يصح في حالات مثل: نطقنا لهاء (طه) بدون إمالة، ونطقها مرة أخرى بالإمالة، ولا يصح في حالات

1- مكي درار، المجمل، ص113.

2 - نفسه، ص 113.

أخرى، مثل: تفخيم نطق الطاء في (طاب)، وترقيقها حتى تصبح تاء في (تاب) ومن جهة أخرى فإن التلوين في المبنى، يؤدي بالضرورة إلى تلوين في المعنى، مثل: (صار وسار).

فالتلوينات الصوتية (لاشعورية في الغالب، يأتيها المتكلم منسقا بعاداته النطقية التي اكتسبها من والديه ومحيطه)" [1] فالإنسان ابن بيئته، وبطبعه الاجتماعي ينطق الأصوات متأثرا بما يسمعه ممن حوله، من مجتمعه وأهله، أما مفهوم التلوين فهو التنّوع في النطق في المباني الإفرادية، وتنغيم أصوات تلك المباني لاسيما إن كانت تحوي أصواتا متوسطة، وأثر هذا التّغير في توجيه دلالة هذه المباني وتبدلها.

إنّ التلوين الصوتي تغيّر يصيب هيئة نطق الأصوات، وأنه قد يكون أحيانا عفويا، نتيجة تأثير البيئة، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين النصوص في ما إذا كان للتلوين أثر على الدلالة أم لا، فالبعض يرى أن له أثرا، والبعض الآخر يرى أنه لا يؤثر؛ إذا فقد نظر كل من المفهومين اللغوي، والاستعمالي للتلوين على أنه التغير، والتبدل في هيئة الأشياء والأصوات، أين سيظهر التوضيح أكثر من خلال عرض أنواع التلوينات الصوتية وأثر ذلك على دلالة ومعنى المباني.

الإدغام

الإدغام في مفهومه اللغوي، يعني المزج والإدماج، وهذا لا يتأتى إلا من تلاقي عنصرين متفقين في الذات والهيئات، ومن هنا كان مفهوم الإدغام هو الخلط والمزج بين عناصر متماثلة أقلها اثنان. أما في الاستعمال اللغوي، فإن الإدغام ظاهرة لغوية صوتية،

1 – محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص54، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.

تحدث نتيجة تأثر الأصوات المجاورة ببعضها، والهدف منه تحقيق أقصى درجة التماثل والتجانس بين أصوات اللغة.

ولما كان الإدغام إدخال شيء في شيء، قال ابن منظور: (والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فِيه)" [1] هذا عن المعنى المعجمي اللغوي للإدغام. إذا فالمعاجم العربية عرّفت الإدغام تحت مادة دغم، فابن دريد عرّفه في جمهرة اللغة قائلا: (يقال أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته فيه، ومنه إدغام الحروف بعضها في بعض) "[2]. إذا اتفقت المعاجم العربية على معنى الإدخال للإدغام

أما مفهومه عند اللغويين؛ فهو (عبارة أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة شديد، والغرض منه التخفيف– و التسهيل) "[3] وقد اشترط ابن جمعة لوقوع الإدغام من وصل الساكن بالمتحرك ليؤدّي بالثاني من غير فصل بينهما، بحيث لا يُسمع للأول (المدغم) أثر بل يكاد السامع يستسيغ حرفا واحدا جاء مشدّدا، ومعنى ذلك أن الحرفين يُلفظ بهما دفعة واحدة.

ومجمل القول في الإدغام، إنه تجاور صوتين متماثلين – أي متفقين في المخرج والصفات الأساسية والثانوية" [4] – في وسط المفردة أو في نهايتها" [5] لغرض التخفيف

1 – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص18.

2 – ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص 670، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1987.

3 – علي موسى الشوملي، شرح ابن معطي، ج2، ص 1363، مكتبة الخريجي الرياض، ط1، 1985م

4 – ينظر في هذا، سعاد بسناسي ومكي درار، المقررات الصوتية، ص122 وما بعدها.

5 – أما إن تجاور صوتان متماثلان في بداية الصيغة، في مثل (تَتَنَزَّلُ) فيستغنى عن الحرف الأول، ويقال فيه (تَنَزَّلُ).

والتسهيل؛ وذلك أن الصوتين المتماثلين أو المتقاربين إذا تجاورا في الصيغة الإفرادية أو التركيبية فإنّ أداءهما عند النطق بهما مستثقل على اللسان، بحيث ينجرّ عنه تضعيف للجهد العضلي الذي يقوم به اللسان، وبفناء أحد الصوتين المتماثلين أو المتقاربين في الآخر تزول تلك الوقفة التي كانت في الأولى بفضل النطق بهما معا.

ومن هنا فإنّ الإدغام في اصطلاح ومفهوم ابن جني هو: (والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصوت من الصوت ألا ترى أنّك في قطَّع ونحوِه قد خفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نَبا اللسان عنهما نَبْوة واحدة وزالت الوَقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدّغمه في الآخر ألا ترى أنّك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثانية بها كقولك قطْطَع وسُكْكَر وهذا إنما تحكِمه لمشافهة به. فإن أنت أزلت تلك الوُقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه "وإدّغامه" فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه)"[1]" وعن غير ذلك شاعت عبارة " يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة " في أكثر تعاريف علماء القرن الرابع هجري وما سبقه وتبعه. وهو قيد ليس صحيحا في بعض تعاملات الإدغام، كإدغام الباء في مثلها أو في الميم؛ إذ لا صلة لهما باللسان لأنّهما أصوات شفوية وشفوية أسنانية.

وقد تحدث ابن جني عن الإدغام، وعقد له أبوابا خاصة في كتابه الخصائص، فكانت إشارات دقيقة دالة على معرفة دقيقة بموضوع الإدغام، وأوجهه المختلفة ومصطلحاته، ولا يخفى علينا الإدغام عند أستاذه الفارسي حينما تطرّق للإدغام في كتابه التكملة شارحا ذلك بقوله: (الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مِثْلِه من غير أن تفْصل بينهما بحركة أو وقف

1 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص140.

فيرتفعُ اللّسان عنهما ارتفاعة واحدة وذلك في قولك: عُدَّ وفِرَّ وعَضَّ.)" [1] وهذا ما تحدثنا عنه وشرحناه سابقا.

ومنه شدّ وملّ وحبّ أصلها شَدَدَ ومَلِلَ وحبُبَ، يتبين لنا من عرض ذلك عن الإدغام أنه تواصل يقتضي السرعة والإيجاز، وبخاصة وأن جهازي النطق والسمع يتأثران بالمشافهة وقد يتضرران إن لم نلجأ للسرعة والإيجاز؛ حيث إن الإسغاء يتطلب التركيز ليتم الاستيعاب والإدراك كما أنّ النطق يحتم على المتحدث أن يضمن نطق الصوت نطقا سليما ومرنا دون تباطؤ أو توانٍ، وإلا فقد التبليغ تحقيق الغاية التي نتوخاها.

إن التواصل يتم عن طريق جهازي النطق والسمع، وذلك يقتضي التساهل والمران عند التعامل بهما – على كل تعامل باللغة المرسومة – عند التبليغ إرسالا واستقبالا، فإن أغفلنا التيسير والمران فوتنا على المتكلم والسامع معا فرصة الانتفاع عند كل تعامل وربط، ولا سيما وأن التواصل والتبليغ يتعامل مبدئيا بلغة المشافهة التي تتطلب عدم الإطناب والتطويل؛ ربحا للوقت واقتصادا في الجهد، وتوفيرا للطاقة، يتضح ذلك من خلال التوضيح الآتي:

الكلمات المدغمة يتم نطقها على هذا الشكل: شدَّ، ملَّ، حَبّ؛ أي يتم ذلك على هذا النحو: (شَدْ..دَ)، (مَلْ..لَ)، (حَبْ..بَ) فنحن عند الإدغام نوجز ذلك في مقطعين وفي أقلّ من ثانيتين. أما عند الفكّ وعدم الإدغام فإنّ انجازها يتطلب وقتا أطول، ومقاطع أكثر على هذا المنحى: (شَدَ..دَ)، (مَلِ..لَ)، (حَبُ..بَ). والملاحظ هنا أننا عند الإدغام نفصل ذلك متنقلين من حرف شجري (ش) إلى حرف نطعي (د) ثم إلى حرف نطعي آخر (د) في (شدَّ) مفككة.

1 – الفارسي، التكملة، ص273.

كما أننا عند إنجاز نطق (ملَّ) نعود من حرف شفوي (م) إلى حرف ذلقي (ل) مرة واحدة فقط ولو فككنا اللفظة لكان الأمر أعسر وعدنا من حرف شفوي (م) إلى حرف ذلقي (ل) مكسور، ثم إلى حرف ذلقي (ل) مفتوح وفيه جهد وطاقة مهدورة وزمن أطول. والأمر نفسه مع (حبّ) حين تنطق مدغمة ننطق من حرف حلقي (ح) إلى حرف آخر شفوي (ب) وعند التفكيك يتم ذلك من حرف حلقي (حَ) إلى آخر شفوي (ب) مضموم ثم إلى حرف شفوي (ب) مفتوح.

إذًا، الإدغام هو ما عُرف بالمضاعف مما نتطرق إليه في حديثنا عن الفعل المضاعف بكلّ حالاته؛ مُظهرين التدخل الصوتي، وتداخله في تحديد التضعيف وكذا حالاته بأوزانها وأنواعه، وكل ما يتعلق بذلك ونخص حديثا عن الإدغام عند ابن جني والفارسي. فوجب قبل ذلك تحديد مفهوم التضعيف مضافا لما قدمناه عن مفهوم الإدغام.

المضاعف

اسم مفعول من ضاعف، وهو من حيث اللغة الشيء المضعّف، ومن حيث الاصطلاح: عبارة عن اجتماع حرفين من جنس واحد مثل: سرّ يسرّ إلى آخره، ويقال له: الأصم لشدّته"[1]" أي: لتحقق الشدّة فيه بواسطة الإدغام؛ ولا يقال فيه صحيح، لصيرورة أحد حرفيه حرف علّة، في نحو: تقضّى البازي فإنه أصله: تقضض البازي، فقلبت أحد حرفي التضعيف إلى الياء، نظرا لاجتماع المتجانسين، وعد الإدغام. وذكر في باب الصحيح، لأن

1 – ينظر بدر الدين محمد بن أحمد العيني، شرح المراح في التصريف، ص 148، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار القاهرة، 2007م

في باب المضاعف جهتين: جهة الصحة، وجهة السقم، و الأول أغلب على الثاني، فكذلك قدم على البقية"[1]".

وينظر إليه الطيب بكوش من الناحية الصوتية قائلا: (ويغلب سقوط حركة العين؛ لان النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تضعف عادة من مدّي حركة العين، وتتفق اللهجات العربية القديمة في إسقاط هذه الحركة عند تماثل العين، واللام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير النبرة إلى ثقل تقارب مقطعين قصيرين متماثلين (شدّ – دّ) لذلك لم تحتفظ العربية بحركة العين رغم التضعيف إلّا في أفعال قليلة على وزن فعُل لتمييزها عن البقية؛ لأن فعُل خاص دائما بالصفات، ومنها كبُب حبُب...، وينتج عن إسقاط العين، أن العين التي كانت بداية المقطع الثاني وهو منفتح قصير تصبح نهاية مقطع منغلق، ويصبح الفعل مركبا من مقطعين فقط، الأول مغلق، والثاني منفتح قصير (شد – د)، ولا يخفى ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النطقي، وخفّة في الصيغة الحاصلة)"[2]" .

والمضاعف قسمان: المضاعف الثلاثي: وهو ما كان عينه، ولامه من جنس واحد سواء أكان مجردا في مثل: عدّ بوزن فعل أم مزيدا فيه، في نحو: أعدّ بوزن: أفعل. ويجيء المضاعف الثلاثي المجرد من ثلاثة أبواب: أي أوزان:

1–فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: سرّ يسُرّ.

2–فعَل يفعِل: بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع نحو: فرّ يفِرّ.

---

1 – سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، ص 92–93، تحقيق: عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8.

2 – الطيب البكوش، التصريف العربي، ص 101، تونس 1987م.

3-فعِل يفعَل: بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع نحو: عضّ يعَضُّ.

ولا يجيء من باب فعَل يفعَل بالفتح فيهما، لثقله بحرف الحلق فيه، ولا من باب فعِل يفعِل بالكسر فيها لوجهين: أحدهما: الالتباس، والآخر مخالفة القياس، ولا من باب فعُل يفعُل بالضم فيهما لثقله، أو لمخالفة القياس، ولكنه جاء قليلا نحو: حبّ فهو حبيب، ولبّ فهو لبيب من حَبُبَ يحبُب، ولبُب يلبُب بالضم فيهن يدلّ عليه قوله: (فهو حبيب ولبيب؛ لأنه فعيل، وهو يجيء غالبا من فعُل يفعُل بالضم فيهما، وكذلك شدّ الشيء فهو شديد، والأصل شدُد بضم العين، وقال بعضهم شدّ الشيء غير مستعمل، وإن كان صيغة شديد يقتضيه كما أن قولهم: فقير يقتضي أن يكون من فقُر بالضم، ولكنهم استغنوا عنهما باشتد وافتقر" [1]" أي لا يجيء إلّا من الدعائم .

والثاني المضاعف الرباعي: مجرّدا كان أم مزيدا فيه، وهو ما كان فاؤه، ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه، ولامه الثانية من جنس واحد، ويقال له: المطابق من المطابقة أي الموافقة أي: طوبق فيه الفاء واللام الأولى، والعين واللام الثانية، نحو: زلزل. ويسمى الأصم أيضا؛ لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقيق شدته فقد حملوه على الثلاثي؛ ولأن علة الإدغام اجتماع المثلين، فإنه إذا كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام، لكنه لم يدغم لمانع، وهو وقوع الفاصلة بين المثلين، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام نحو: مددن من الثلاثي، فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل"[2]" فعَلْنَ.

غير أن هناك من يرى أن هذا النوع من الأفعال، هو ثنائي مكرر، ولذلك فهو على وزن: فعفع حيث يقول صاحب النص السابق: (ويلحق الصرفيون بهذا النوع أفعالا، مثل: خرخر، وقلقل، وصرصر؛ ويطلقون عليها مضاعف الرباعي، غير أن ما نراه في هذا الفعل،

1 - بدر الدين بن أحمد العيني، شرح المراح في التصريف، ص149-150.

2 - صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص108.

أنه ثنائي مكرر، ولذلك فهو بوزن فعفع)" [1]" أي ليس بزنة: فعفل. والمضاعف هو المدغم، وسبق القول إن الإدغام في اللغة هو إدخال الشيء في الشيء أو الإخفاء و الإدخال، وفي الاصطلاح: إسكان الحرف الأول، وإدراجه في الثاني، وقال ابن الحاجب: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل والإدّغام بسكون الدال هو إفعال من مصطلحات الكوفيين، والإدغام بتشديد الدال، افتعال هو من عبارات البصريين. أي هو نقل الأثقل إلى الأخف؛ وشبهه الخليل بوطي المقيد، فإن المقيد يمنع من توسع الخطوة فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه، وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفها في حيز واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين" [2]" والغرض من الإدغام: التخفيف فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل" [3]" والتخفيف مطلب لغوي أصيل ومبدأ من مبادئ اللسانيات الحديثة، ويسمى الاقتصاد اللغوي، وتحقيقا لمبدأ الخفة والاقتصاد، تفاوتت الحروف العربية في مجال الإدغام، فكان أنواعا.

أنواع الإدغام

الإدغام إدماج في مفهومه العام، وفي مجال الاستعمال، يتنوع الإدماج بحسب، التراكيب والتشكيلات، ويتعدد بحسب المظاهر والاستعمالات، وقد تتبع المختصون مظاهر الإدغام وظواهره، ثم حصروه في ستة أنواع، نجملها في ما يأتي مستخلصة من آثار العرب القدماء والمعاصرين"[4]".

1 – مسعود سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، ص92–93، تحقيق: عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8.

2 – التفتازاني، السابق، ص150.

3 – نفسه، ص97.

4 – ينظر في هذا: سيبويه، الكتاب، ج4، ص436. وابن جني الخصائص، ج2، ص502. ومكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص187.

1-حسن الإدغام

2-جواز الإدغام والإظهار

3-ما لا يحسن فيه الإدغام

4-ما لا يجوز فيه الإدغام

5-ما يبدل استثقالا

6-ما يخفى وهو بزنة المتحرك"[1]"

وجاء في آخر عنوان مما سبق، عبارة (ما يخفى وهو بزنة المتحرك) حيث كان للميزان وجود في الموضوع وكان له فضل الحكم والتمييز بين المتشابهات والمتداخلات، وتبقى قضية مهمة في الموضوع وهي أن في إدغام الحروف تفاوتا وتفاضلا، حصرها المختصون في أربعة أنواع وهي:

1-حروف لا تدغم ولا يدغم فيها، وهي الهمزة وأصوات المد الثلاثة، والمجموع أربعة، وامتناع الإدغام في هذه الحروف أنها ليست حروفا بكامل أوصافها وإنما هي حركات ممتدة.

2-حروف لا تدغم ويدغم فيها، ومجموعها أربعة كالأولى وهي: الميم، والفاء، والراء، والشين، وذلك لاختصاص كل حرف من هذه الحروف بفضيلة يجب المحافظة عليها" [2]" لما لها من قيمة في التصويت والأداء.

1 – للتوسع في هذه المفاهيم، ينظر: مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، خلفيات وامتداد، ص187، وينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص502 وما بعدها.

2 – ينظر: مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص 195، وما بعدها.

3-حروف تدغم ويدغم فيها وهي بقية الحروف العربية وعددها واحد وعشرون حرفا.

4-حروف تدغم كمجموعات، وهي الحروف النطعية كلها، تدغم في الأسلية، وفي الأسنانية"[1]" تقيما وترجيعا، وقد قسم المختصون الإدغام إلى قسمين كبيرين واحد رجعي، وفيه يتأثر الحرف الأول بالثاني، وهو قليل. وإدغام تقدمي وفيه يتأثر الحرف الثاني بالأول"[2]" وهو المشهور.

ونبدي بملاحظة في الموضوع، وهي أن جميع مظاهر الإدغام وظواهره يمكن إدراجها تحت غاية الاقتصاد اللغوي، وهو ما سماه القدماء خفة، بوسيلة هي دمج المتماثلين وتقريب المتجانسين، واجتمعت ظواهر الإدغام تحت عنوان التماثل، وجمع المختصون المتقاربات تحت عنوان التجانس وسماه القدماء الإبدال.

الإبدال

الإبدال ظاهرة صوتية تشترك مع الإدغام في مطلب التخفيف، كما يسمى الاقتصاد اللغوي أيضا، وميزانه الصرفي (إفعال) وهذا الميزان يختص بالتحويل، في مثل: إدراج، وإدماج، وإصغار، وإكبار، وإرضاء"[3]"، وغيرها.

ومما جاء في تعريفه أنه (لون من الانسجام والتناسب في السياق اللغوي، وهو شبيه بالإدغام؛ يهدف إلى تقريب صوت من صوت اقتصادا في الجهد العضلي وتناسبا في

1 – للوقوف على حروف الإدغام، مجتمعة في جدول، ينظر مكي درار، الحروف العربية، ص211.

2 – ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية، في القراءات القرآنية، ص126، دار المعرفة الجامعية، دط،1996م.

3 – في معنى هذه الموازين الصرفية، ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ص222 ومابعدها.

السياق النطقي)"[1]" وهو أنواع أيضا، وتشترك جميع أنواعه في معنى التحويل والتغيير من خلال ميزانه الصرفي، وجموع حروف الإبدال مختلف فيها والمشهور أنها اثنا عشر حرفا، منها حروف الزيادة العشرة، المجموع في عبارة(سألتمونيها) مضاف إليها حروف الجيم والطاء والدال، وجمعوها في عبارة (هدأت موطيا) وفي عبارة (طال يوم أنجدته)" [2]" والعبارات جميعها، متفقة في حروف الزيادة الصرفية (سألتمونيها) ومختلفة في المضافات إليها، وهي: الجيم، والطاء، والدال.

إنّ الإبدال من النواميس الطبيعية التي تخضع لها اللغة سواء أكان الإبدال قياسي أو سمعي شاذا، أو نادرا. إنّ الإبدال من موضوعات التغيير في اللغة عند القدماء، وإن تباينت آراؤهم حوله بين راد أمره إلى لهجات مختلفة اجتمعت في لغة نموذج – متفق عليه – لتوافُقِ المعاني بين تلك اللهجات؛ وبين من يراه أعم من إحلال حرف محل آخر، يمثل الرأي الأوّل أبو الطيب اللغوي في كتابه الإبدال الذي نفى أن يكون الإبدال المراد به أن يتعمد (العرب تعويض حرف من حرف، وإنما هو لغات مختلفة لمعان متفقة)" [3]" بينما يمثل الرأي الآخر معظم الدارسين القدامى كالاستراباذي حين قال الإبدال في اصطلاحهم اعم من قلب الهمزة والواو والياء والألف، وآبي حيان الذي ذهب إلى أنه قلما نجد حرفا إلا وقد جاء فيه الإبدال .

لقد تعرض الدارسون قدماء ومحدثون لظاهرة التغيير هذه وأسموها الإبدال محددين إياها بقولهم: (البدل أن تقيم حرفا مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة وإما استحسانا)" [4]"

1 – مكي درار، الحروف العربية، ص 201.

2 – للتوسع في وظائف هذه العبارات ينظر: مكي درار، الحروف العربية، ص212، وينظر: ابن ملك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص300، وينظر: الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص370، وينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص216.

3 – أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ص09، تح: عزّ الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية دمشق، 1961م.

4 – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص173.

والملاحظ هنا أن تعاريف الدارسين تكاد تتفق على أن الإبدال هو إقامة حرف مقام حرف آخر والمراد به كلّ تغيير صوتي يلحق الكلمة، فإن خضع للضوابط والقواعد كان قياسيا، ويسمى عند الصرفيين بالإبدال الشائع، ويلحق الحروف الصحيحة وحصروه في تسعة أحرف يجمعها قولهم" هدأت موطيا" فإن لم يخضع لضوابط عامة كان سماعيا "[1]".

في توافق الموازين

الميزان وظيفته الأساسية تقدير الكميات و الكيفيات ، في مختلف الذوات والهيئات، ويفترض أن يكون دقيقا ، صحيحا متمكنا ، ولكن الميزان الصرفي معتل في مكونا ته – معتل الوسط – منقلب عن أصله – موزان – ومن هنا نتوقع وجود خلل في مقادير الموازين وتقديراتها. ول ذلك أمثلة ونماذج نورد بعضها.

في موضوع ميزان المبدلات ، لا نبدل كلمة المقابلة في الميزان بل نقول إن وزن فحصط ، وفزد فعلت، وفعُلت، ولا نقول فعلط لا فعلد ، وإن كان الرضي يذهب إلى أنها توزن على هيئتها بعد حدوث إبدال فيقال: فعلط و فعلد"[2]".

وسبب وزنهما على فعلت وفعُلت عند من يذهب إلى وزنهما على الأصل هو أن أصلهما فحصت، وفزت فأبدلت التاء في الكلمة الأولى طاء ، وفي الثانية دالا في بعض اللهجات ، وهذا

1 – ومن الإبدال غير الشائع –الشاذ– قولهم " اصيلالا " وعليه قول النابغة الذبياني: وقفت بها أصيلالا أسائلها عيّت جوابا وما بالربع من أحد وهو من البسيط ، والأصيل بفتح الهمزة بزنة الأمير وقت العشي، وقد جمعه الشاعر على أصلان مثل رغفان جمع رغيف ثم صغره على أُصَيلان بضم الهمزة وفتح الصاد، ثم قلب النون في آخره لاما وكان قبل القلب أصيلانا، أوضح المسالك، ج4، ص370، دار الفكر ط6، 1974.

2 – شرح الرضي، ص 19.

الوزن للتمثيل فحسب ؛ لأن الأصل في الضمائر ألا توزن ، وإلا جرى العرف على وزنهما مع الأفعال المتصلة بها و بخاصة المعلولات.

إبدال المعتلات

الإعلال (هو تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه ، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة : القلب والإسكان، والحذف)"[1] وهو عند أبي حفص الزموري : (تغيير حرف العلة بقل ب، أو حذف ، أو إسكان أو حروف العلة: الواو والياء والألف، اختلف في الهمزة قيل: هو حرف صحيح وقيل حرف علة، وهو مذهب الفارسي) "[2] أما عباس حسن فيقول في المسالة الإعلال والإبدال (الإعلال المراد به تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (أ، و، ي) وما يلحق بها وهو : الهمزة، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفا أخر من الأربعة مع جريانه في كل ما سبق على قواعده ثابتة يجب مراعاتها. من الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل : قال وهو مقول ، والأصل مقول (بضم الواو الأولى نقلت الضمة إلى الساكن قبلها و هذا يسمى : إعلالا بالنقل) وترتب عليه تسكين حرف العلة، و إتباع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما، فحذف الأولى منهما وهذا يسمى إعلالا بالحذف، وصارت الكلمة إلى مقول بعد هذين النوعين من الإعلال وتحقق شروطهما. وكالفعل: قال و أصله قَولَ بفتح الواو قلبت أيضا بتحريكها وانفتاح ما قبلها، فصار الفعل قال وهذا إعلال بالقلب "[3] والإعلال على حد تعبير عبده الراجحي (تغيير في حرف العلة تغييرا معينا قد يكون بقلبه إلى حرف أخر ، أو بحذف حركته أي تسكينه أو بحذفه

1 – احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،ص1.

2 – أبو حفص الزموري، فتح اللطيف في التصريف على ابسط و التعريف، ص 302.

3 – عباس حسن، النحو الوافي ج الإعلال و الإبدال ص75، دار المعارف مصر، ط 3.دت.

كله، أي أن الإعلال يكون بالقلب، أو بالتسكين، أو بالحذف، ومعنى ذلك أنه مقصور على حرف العلة التي يحددها العرب بأنها الألف، والواو والياء ثم يلحقون بها الهمزة)"[1]

ونستخلص من مجمل ما سبق، أن الإعلال هو: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة بالقلب والحذف والنقل والتسكين لأجل التخفيف ، أو كما يقول شاهين: (الإعلال كما يراه أغلب علماء التصريف، وهو ما تتعرض له أصوات العلة والهمزة من تغييرات وذلك بحلول بعضه مكان بعض ، وهو ما يعرف بالإعلال بالقلب كما في نحو : عجائز والأصل عجاوز ، أو بسقوطها من الكلمة ، وهو ما يعرف بالإعلال بالحذف ، كما في نحو مضارع (وعد) ، أو بسقوط بعض عناصرها وهو ما يعرف بالإعلال بالنقل أو الإسكان كما في نحو يقول وأصلها) "[2] ويقول في موضع أخر : (والسر في تسمية هذه الأصوات بأصوات العلة أنها كما يقول إلاستربادي : لا تصح ولا تسلم ؛ بمعنى أنها تتغير ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والصامت؛ فهي كما يقال كالعليل المنحرف والمزاج المتغير حال بحال)"[3] .

لقد ألحق النحاة العرب الهمزة بأصوات العلة المدية الواو ، والياء، والألف، هي في الواقع ليست بداخلة فيها، فهي ليست من ضمن المصوتات ، ولكنها من الصوامت، ويؤخذ على علمائنا أنهم جعلوها مع الألف والواو والياء، في باب واحد ، ويسهل هذا أن رمز الألف هو في الأصل رمز الهمزة، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إل في منتصف القرن الثاني الهجري تقريبا حين اختار الخليل بن أحمد، رمز العين الصغيرة ترسم في موضع هـ ذا الصوت الحنجري ، وقد وجدناهم يجعلون الهمزة أحيانا حرف علة وأحيانا صوتا شبيها به والحقيقة أن الهمزة صوت صامت، وترتب على ذلك أنهم اضطربوا في علاجهم لكل مسائل الهمزة وعلاقتها بأصوات المد ،

1 – عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص129.

2 – ينظر عبد الصبور شاهين . المنهج الصوتي للبنية العربية ص 171.

3 – شاهين، نفسه، ص 171.

التي هي مصوتات ، وذلك لعلاقتها بأصوات العلة كما اضطربوا في علاجهم في قضايا أحرف المد (المصوتات) وعلاقتهما بأحرف العلة نتيجة للاشتراك في الرموز"[1]" الخطية البصرية.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة ، أنه لا توجد أية علاقة صوتية بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة، فالهمزة تختلف في مخرجها عن أصوات المد والعلة ؛ إذ أن الهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس، ولذلك فهي معدودة من الصوامت لا المصوتات ، ولكن أصوات المد (المصوتات) أصوات انطلاقة مجهورة تخرج من أقصى الحلق"[2]" .

ونظرا للتباعد الواضح بين الهمزة باعتبارها حرفا صامتا ، وبين حروف العلة باعتبارها مجرد حركات طال زمن نطقها، فلا يصح أن يقال بوقوعه بينهما وبين أحرف المد التي هي مصوتات"[3]" ما تجدر الإشارة إليه أن اللسانيات الحديثة ترفض النظر إلى ما يسمى في العربية بأصوات العلة المدية الواو والياء المديتين والآلف على أنها حروف تنظر إليها مصوتات طويلة ، بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين ، والميم وغيرهما من الصوامت. كذلك لا تفرق النظرة الحديثة بين أصوات مجهورة يخرج الهواء عندها على شكل مستمر من البلعوم والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروخه ، أو يسبب احتكاكا مسموعا. بين الواو والياء المديتين والألف من الجهة، وبين الضمة والكسرة والفتحة من الجهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية ، فتعتبر الأولى مصوتات طويلة ، وتعتبر الثانية مصوتات قصيرة" [4]" والمصوتات الطويلة في عرف اللسانيات الحديثة ما ذكره لإبراهيم أنيس في قوله : (أما أصوات اللين العربية فطولا تقصر وذلك مع جزم ، كما في نحو : ينام ، يقوم ، يبيع ، يرضى ، يسمو ، يرمى ، حين يدخل على هده الأفعال أداة جزم

1 – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ص 171.

2 – نفسه، ص172.

3 – نفسه، ص174.

4 – ينظر : Flesh.R.Henry التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني تعريب و تحقيق عند الصبور شاهين، ص68.

فتصبح: ينم، يقم، يبع، يرض، يسم، يرم، فكل الذي أصابها هو أن صوت اللين الطويل أصبح قصيرا وهذه الظاهرة مطردة في اللغة تحتمها قواعد اللغة "[1]".

وقد نص ابن جنّي على الطبيعة الواحدة لكل من حروف المد والحركات حيث قال في باب مضارعة الحروف للحركات من كتاب الخصائص :(إن الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة : الواو الصغيرة و الكسرة : الياء الصغيرة ، والفتحة: الألف الصغيرة) ثم يقول: (فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها ،وكانت متى أبشعت ومطلت تمت، ووفت، وجرت مجرى الحروف)" [2]" أي أن الفرق بين النوعين لا يتجاوز كونه فرقا في كمية النفس.

من خصائص الميزان

عندما يقال ميزان، نتصور صورة ما ، تحكم و تتحكم ، في موضوعات خاصة ومجالات خاصة ، بكميات خاصة، وحينها ونتصور في الجميع الخصوصية والتخصص ، ومن ،تصور حكم الميزان قطعيا في جميع المجالات.

وفي مجال اللغة وميادينها ، للميزان حضور قوي فعال ، في المنظوم والمنثور ، وفي ما هو منهما وليس منهما، ونقصد به القرآن الكريم، كما نتصور في الميزان – في بعض الأحيان – تقويا للمعوج قبل تقديره ، والتقويم قد يكون بالتسديد أو بالاستغناء ومن أسماء هذا المفهوم الإحالة والإزالة، و هاتان الصورتان. تسميان في اللغة، الإعلال و الحذف.

الإعلال بالحذف

1 – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص157، مكتبة نهضة مصر، دط،دت.

2 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص315 – 316.

مما يعنيه هذا مفهوم، حذف حرف أو أكثر ، من الكلمة الموزونة لعلة صرفية ، فيجب أن يحذف ما يقابله في الميزان سواء أكان المحذوف أصليا أم زائدا، فيكون وزن يعد ، يصل مضارع الأفعال وعد، وزن، وصل (يعل) بحذف الفاء في الميزان مراعاة لحذفها في الموزون حيث كان الموزون قبل الحذف يوعد، يوزِن، يوصِل بوزن يفْعِل، وقعت الواو ساكنة بين ياء و كسرة فح ذفت وكانت الواو في الأفعال الثلاثة فاء الكلمة ، فحذف ما قبلها في الميزان وكذلك فعل الأمر من الأفعال السابقة يكون بوزن (عِل) بحذف الفاء من الميزان مراعاة للموزون عد ، زن، صل والأصل إوعد، إوزن، إوصل ولما كانت لواو ساكنة وما قبلها وما بعدها مكسورين : الهمزة والواو حذفت. ثم حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها حيث جيء بها توصلا لنطق الساكن.

ومن الحذف الذي يجب مراعاته في الميزان حذف عين الفعل من أمر الأفعال المعتلة مثل : قال يقول، باع يبيع، سار يسير ، صام يصوم، فالأمر من هده الأفعال : قل، بع سر ، صم (قُل، فِل) بحذف العين من الميزان مراعاة للموزون و أصل الأمر منها أقْول و إبيع، إسير، وأُصوم نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فحذفت الهمزة للاستغناء عنها بعد تحرك القاف ، والياء، والسين، والصاد، وسكنت الواو والباء بعد نقل حركتهما فالتقى الساكنان الواو واللام في أقْول، والياء والعين في إبيِع، والياء والراء في إسير والواو والميم في أُصوم ، فحذفت الواو والياء من الكلمات الأربعة فصار الأمر منها : قُل، بِع، سِر، صم، بوزن قُل وفِل ومن ذلك الأمر من وعى، وقى، عِ، قِ ووزنهما عِ بح ذف الفاء واللام. و خلاصة ما يقال هنا : إن أي حذف في الموزون، يقابله حذف في الميزان" [1]مع مراعاة مبدأ التعويض بالتأصيل ، أي الرجوع إلى أصل المنطوق، قبل أن يلحقه التغيير.

التغيير بالترميم

1 – صالح سليم الفاخوري، تصريف الافتعال والمصادر والمشتقات، ص 52–53.

نعنى بهذا ، إبدال حرف العلة ، بعد ألف مفاعل، أو شبه همزة ، مثل: صحيفة، تجمع على صحائف، ورسالة تجمع على رسائل وأصل صحايف ، ورسايل، وقعت الياء بعد ألف شبه مفاعل وكان المدة زائدا في المفرد فقلبت همزة، فصارت صحائف، ور سائل بوزن فعائل ومثلها عجائز جمع عجوز إذ أصلها عجاوز وقعت الواو بعد ألف شبه مفاعل أيضا وكان مد المفرد فقبلت همزة فصارت إلى عجائز بوزن فعائل"[1]".

وفي مثل: مدد، فقد أدغمت الدال الأولى وهي عين الكلمة فـي مثلها، وهو حرف زائد ، أما الدال الثانية فهي لام الكلمة، ووزنها: فعل بتضعيف العين، أو إدغام حرف في مثله، مثل: مكرمي ومسلمي، وأوصلها مكرمون لي ، ومسلمون لي ، حذفت اللام تخفيفا ثم النون للإضافة فصارتا مكرموي ومسلموي بواو الجمع ، وياء المتكلم ، فقبلت الضمة كسرة والواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء، وهما زائدتان فصارتا مكرمي ومسلمي على وزن مفعلي بإحداث إدغام في الميزان مراعاة للموزون"[2]" و سنعود لذلك في مبحث الإدغام، بالشرح والتحليل والتفصيل.

تداخل المفاهيم

المفاهيم والمصطلحات اللغوية، هي منها وليها ، ومن ثم كثيرا ما يحصل تداخل بين المعاني الوظيفية للمفاهيم والمصطلحات ، وقد يحصل الاختلاف بين المكنات أو الموقعيات، ومن ذلك مفهوم القلب أو الكميات كالإعلال ، أو الإحالات كالإبدال ، وأحيانا نجد عند اللغويين وبخاصة الصرفيين مفهومين مجتمعين في عنوان واحد كالذي نقف عنده حالا.

الإعلال والقلب

1 – الفاخوري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 52–53.

2 – الفاخوري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص 53.

يطلق هذا المفهوم حين يقلب حرف يقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر مثل: قال، باع، فإن أصلها قول وبيع بوزن فعل تحركت الواو في قول والياء في بيع ، وكان ما قبلها مفتوحا فقلبنا ألفا فصارتا إلى قال وباع بوزن فعل على الأصل. فإننا نأتي بالميزان على أصل الكلمة من غير أن نهتم للتغيير الذي حدث ، فنقول: إن وزن استقام، واستطال، واستبان: استفعل لا استفال ، لأننا وزنا هذه الكلمات على أصلها الذي هو استقوم ، واستطول، واستبين، دون أن نراعي التغير الذي طرأ على حرف العلة ، وكذلك نقول : إن وزن استرضى و استبقى استفع ل، ولا نقول استفعى، للسبب نفسه و نقول : في وزن يستقيم ، يستبين، يستطيل ، يستعلى، يستبقى: يستفعل ولا نقول : يستفيل ولا يستفعي.

الإعلال بالنقل

هو نقل حركة حرف العلة، إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، في مثل: يقول و يصوم بضم الواو وسكون ما قبلها بوزن يفعل ، وقد حدث فيها إعلال بالنقل حيث نقلت حركة الواو في الكلمتين وهي الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها القاف في الأولى ، والصاد في الثانية فصارت إلى يقُول ويصوم بوزن يفعل على الأصل.

ازدواجية التوظيف

توزن الكلمة التي وقع فيها إعلال بالنقل والقلب معا على أصلها قبل حدوث هذين الإعلالين فيها فنقول في وزن يخاف و يهاب : يفعل ولا نقول : يفال بل نزنه ما على أصلهما يخْوفُ ويهيب، ثم قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فصارتا يخاف ويهاب ووزنهما يفعل، دون تغير في الميزان مراعاة للأصل.

تاء الافتعال

الإبدال – على ما سبق تقديمه – هو (جعل حرف مكان حرف) ومما جاء في تعريفه أيضا، أنه (حذف حرف ووضع آخر في مكانه بحيث يختفي الأول ، ويحل في موضعه غيره ، سواء

أكان الحرفان من أحرف العلة أم كانا صحيحين أم مختلفين ، فهو أعم من القلب ؛ لأنه يشمل القلب وغيره ولهذا يستغنون بذكره عن القلب)"[1]" ويذكر عبد المقصود: (إن الإبدال تغيير يحدث في أصوات العلة و الهمزة ، و في غيرها من الحروف ، و يرون أن القلب تغير يحدث في أصوات العلة و الهمزة، وعندهم الإبدال أعم من القلب؛ لأن الإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأحرف الصحيحة والمعتلة) "[2]" و بعد هذا يقول : (وأرى أنه لمن الأفضل أن نتجنب الخلط واللبس، فنأخذ برأي الأغلبية ونخص الإعلال بالتغيير في الأصوات العلة الثلاثة التي هي : الواو، والياء ، و الألف وتلحق بها الهمزة ونخص الإبدال بالتغيير فيما عداها أعني الإبدال الأصوات الصحيحة فقط). "[3]"

وينحصر الإبدال الصرفي اللازم في تسعة أحرف يبدل بعضه من بعض هي: (الهاء، الدال، الهمزة، التاء، الميم، الواو، الطاء، الباء، الألف، وقد جمعت في قول بعض النحاة ، هدأت موطيا) يقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك : (هذا الباب عقده المنصف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا ، و هي تسعة أحرف جمعها المصنف في قوله : (هدأت موطيا) وهي اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطيئا ، لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها ، وكسر ما قبلها)"[4]".

1 – عباس حسن . النحو الوافي ص 757.

2 –عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص33.

3 – نفسه، ص33.

4 – شرح ابن عقيل، ج2، ص503، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط 20، 1980م.

فالمبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصله ا، ولا تكلم بها على الأصل البتة، و ذلك انك إذا قلت افتعل، و ما تصرف منه ، وكانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة : صادا، أوضادا، أوطاء، أو ظاء، فالتاء فيه مبدلة أي أن تاء الافتعال تقلب طاء ، و ذلك قولك : اصطبر، ويصطبر ، ومصطبر (ولا يقال في اصطبر اص بتو ولا في اضطرب ا ضرتب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل ، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى ذكره، والعلة في أنه لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف)"[1].

قد تبدل تاء الافتعال على ما قبلها إذا كان قبلها صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء اصبر ، ومصبر، و اصلح (من الصلح) و اضرب ، و اظهر (وأصل هذه كلها اصتبر ، واصتلح ، واضرتب، فكرهوا ظهور التاء ، و هي مهموسة غير مستع لية مع الضاد الظاء ، وهما مجه ورتان مستعليتان فلوادوا الإدغام فأبدلوا الزائد، وهو تاء افتعل الأصلي الذي قبله)"[2]

وأما اصتبر فإنها و إن كانت الصاد مهموسة كالتاء ، فإن فيها استعلاء ليس في التاء فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحدا فأبدلوا الزائد للأصلي فقالوا : اصتبر، ولا يجوز في اصطبر : اطّبر على أن تدغم الصاد في الطاء ؛ لأن في الصاد صفيرا و تمام صوت فلو أدغمتها لسلبتها ذلك ، كما لا يجوز في اضطرب اطّرب ، لأن الضاد لا تدغم في الطاء ، لأنك لو قلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء و إنما الم ذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه ، و قوة المتحرك أو الشيء في نظيره ، و أما قولهم : اطّجع في أضطجع فشاذ ، وكذلك الطجع ونظيره فـي الشذوذ كقولهم : استخذ فلان أرضا. يريدون اتّخذ ،

1 – ابن جني، المنصف، ج2، ص 541، والتصريف الملوكي، ص 48.

2 – ابن جني، المنصف، ص 543.

وكذلك لا يجوز في اصطلح اتّلح و لا في اضطرب ا ىتّب؛ لأن الصاد والضاد لا يدغمان في التاء"[1].

وقد تبدل تاء الافتعال دالا إذا كان قبلها زاي نحو: ازدجر، و مزدجر، ومن اتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال: ازجر و هو مزجر وأصلها ازتجر فالزاي مجهورة، والتاء مهموسة فقبلوا التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر عندما قال : ازدجر. ومن قال : ازجر فقد أبدل الزائد للأصلي مثل: اصبر (ولا يجوز ادجر ولا اتّجر في ازدجر ؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء، ولا في الدال لئلا يذهب منها الصفير ، وطول الصوت لما فيها من لانسلال" [2] وقد تبدل تاء الافتعال دالا إذا كان قبلها ذال، ثم تدغم الذال فيها ، وذلك افتعل من ذك ر، يذكر تقول فيه : ادكروا يدكر من أتبعها الحرف الأولى قال: اذّكر و مذّكر (وأصلها اذكر والذال مجهورة، والتاء مهموسة فأبدلوا التاء دالا لتوافق الذال في الجهر كما قربوا التاء من الزاي في ازدجر بأن قلبت دالا ، ومن قلب الزائد للأصلي فقال اذّكر كما قال: ازجر وادكر أجود من اذّكر)"[3].

فالكلمة التي أبدلت فيها تاء الافتعال توزن على أصلها قبل حدوث الإبدال. "[4] إما للاستثقال، وإما للتشبيه على الأصل كما قال ابن الحاجب. "[5] في الثانية إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه للاستثقال، وإما للتشبيه على الأصل . وقد اعترض بعض الصرفيين على قول ابن الحاجب، فقال الاستربادي قلنا: هذان حاصلان في فحَصْطُ، و في فُزْدُ، ولا يوزنان إلا بلفظ البدل و لو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه ، أن المدغم في أصلي فإنما بما بعده و المكرر فإنه بما قبله ليدخل فيه ،

1 – نفسه، ص 542–543، وابن جني، الخصائص، ج1، ص3، وج1، ص 263.
2 – نفسه، ص 545–546، والتصريف الملوكي، ص48.
3 – ابن جني، التصريف الملوكي، ص48.
4 – ينظر: شرح الرضي على الشافية، ج1، ص18–21.
5 – الأستربادي، شرح الشافية، ج1، ص18.

نحو قولك ازّين و ادّارك على وزن: افعّل و افلّعل، و قولك قردد، وقطّع على وزن افعلل، وفعّل، وفّعل لكان أولى و أعم"[1].

وقال ابن جماعة: كلا الوجهين (الاشتغال، و التنبيه على الأصل) فيه ضعف أما الأول : فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص إذ قد يقبلون الزنة بقلب الموزون ، و لا يراعون بيان أصل الوزن، و أما الثاني : فلتخلف المعلول عن العلة إذ الاشتغال لو كان لعلة لعدم التعبير عن الزائد يلفظ لما قالوا في وزنه هبلع مثلا هفعل، فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير"[2] .

وقد رفض الاسترابادي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء ، و قال: إن هذا مما لا يسلم: بل اضطرب على وزن افطعل ، وفحصط (أي فحصت بتاء المتكلم) وزنه : فعلط، وهراق وزنه: هفعل... فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه، وقال عبد القاهر في المبدل من المبدل من الحرف الأصلي، يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال: في قال إنه على وزن فال.

أما الإبدال من شبه تاء الافتعال فتقول في وزن ازّين، واطّير تفعل لا افعل ؛ لأن أصلها تزين، و تطير فقبلت التاء من جنس الحرف الذي بعدها، وهو فاء الكلمة ثم سكن وأدغم في الفاء، وتعذر النطق بالساكن فـأتى بهمزة الوصل توصلا إلى النطق به فصار ازين، واطير، ومثلهما ادارك، واثاقل فوزنهما تفاعل و لا افاعل غير أن بعض الصرفيين يزنها بالصيغة التي عليها فيقول في وزن ازين، و ادارك افّعل، و اقّاعل"[3].

القلب المكاني

مع المفهوم

لمّا كان الغرض من الميزان الصرفي في التنبيه على فاء الكلمة ، وعينها و لامها ، وعلى ترتيب الحروف الأصول ، وعلى الحرف الزائد وموضعه ... وعلى حركات هذه الحروف

1 – شرح الشافية، ج1، ص19.

2 – الأستربادي، شرح الشافية، ج1، ص18.

3 – ينظر: شرح الرضي على الشافية، ج1، ص18–19.

وسكناتها... فلذلك إذا حصل قلب في الكلمة الموزونة بتقديم حروف الكلمة وتأخيرها عن بعضها قلبت حروف الميزان بما يوافق هذا الموزون ."[1] مما يدعونا إلى معرفة القلب المكاني قبل المباشرة بوزن الكلمات التي فيها هذا القلب، فما هو القلب المكاني؟ و ما هي أدلته و صوره ؟

القلب المكاني ظاهرة لغوية، توجد في أكثر لغات العالم تقوم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، و أكثر ما يكون في المهموزة المعتل ، وقد جاء في غيرهما قليلا ، نحو : امضحل في اضمحل، و اكرهف في اكفهر "[2] أو هو(جعل حرف من حروف الكلمة مكان غيره ، وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف)"[3] ويقع هذا التقديم والتأخير في كلام العرب كثيرا ، وهو سماعي لا يقاس عليه، و(أمّا طريقه الإقدام من غير صنع ة فنحو ما أطيبَه ، وأيطبَه أشياء في قول الخليل : وقسي وقوله أخو اليوم اليمي فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير بأت، ولا صنعة، ومثله موقوف على سماع، و ليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس)"[4]. باستثناء ما (ادّعى الخليل مما أدّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ف إنه قياسي)"[5] والقلب مكاني ظاهرة عرفتها اللغة العربية كما عرفتها غيرها من اللغات.

دواعي النشأة

يقرر كثير من الباحثين أن وجود ظاهرة القلب المكاني في لغة من اللغات يعود إلى أحد الأسباب الآتية:

1 – ابن الحاجب، الشافية، ملحق1، ص300.
2 – نفسه، ج1، ص21.
3 – ابن جماعة، حاشية على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية)، ج1، ص21.
4 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص88.
5 – الاستربادي، شرح الشافية، ج1، ص21–22.

– التخلص من مسقبح في الكلام أي : أن عدم القلب يؤدي إلى وجود ما لا يقبله الذوق السليم كاجتماع همزتين، وبينهما حاجز غير حصين كما في كلمة أشياء جمع شيء كان ينبغي أن تجمع على شيئا ء، وقد عُدل عن هذا الجمع بسبب توالي همزتين ، و بينهما ألف ، و هو مانع غير حصين لمجانسته للهمزة، فقدّمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على الفاء ، ولام الكلمة هي الهمزة، وفاؤها الشين فأصبحت أشياء، ووزنها : لفعاء .

– طلب الخفة كما في جاءٍ اسم فاعل من جاء ، وأصله جائي ء اجتمعت همزتان في الطرف فقدّمت الثانية فأصبح الوزن: فالع، ثم قلبت الأولى التي تأخّرت ياء فصارت الكلمة جائي ثم أعلّت إعلال قاضٍ هذا رأي الخليل، وقد خالفه سيبويه، وعدد من اللغويين منهم الرضي شارح الشافية "[1] فذهب سيبويه إلى أن (اسم الفاعل من جاء جاءٍ بوزن فاعٍ ، كانت ثم جائي جائيء قلبت الياء همزة، مثل: بائع، ثم جا ئِ بقلب الهمزة الثانية ياء ثم جاءٍ بحذف الياء بإعلالها إعلال قاض) "[2] أما الرضي فإنه بعد عرضه لرأي الخليل قال: (وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين)"[3].

– وضع صوت محل آخر تبادليا في كلمة ما إما نتيجة خطأ في اللغة، أو تلاعب فيها كما في بقية صور القلب المكاني التي ستأتي في موضع لاحق. و في العصر الحديث ح ظي القلب المكاني بإهتمام كثير من اللغويين المحدثين فناقشوه مناقشة مستفيضة ، ثم خرجوا برأي مفـاده أن للقلب المكاني صورا لم يلتفت إليها القدامى وهي :

1 – أصوات اللين القصيرة: وهي الفتحة، والضمة، والكسرة حيث يحدث في بعض الأ حيان تقديم بعضها على بعض، ويتجلّى ذلك في الكلمة المضعّفة عند فك تضعيفها مثال : مدّ ومضارعه يمّدّ، أو يمدد، وشدّ، ومضارعها يشدّ أو يشدد، وقد حدث فيها قلب مكاني عند فك التضعيف حيث قدّمت الضمة على السكون بعد أن كانت متأخّرة عنه.

---

1 – السابق، ج1، ص9، ومابعدها.

2 – نفسه، ج1، ص02.

3 – نفسه، ج1، ص25.

2 – صيغة افتعل: أصلها اتفعل فصبر مثلا صيغة الافتعال منها اتصبر ، واحتضر، واتحضر، واتحطب وذلك لأسباب يجملها أصحابه فيما يأتي: إن ما يقابل هذا الوزن في باقي اللغات السامية الأخرى كالعبرية، و الآرامية تقع فيه التاء قبل فاء الفعل فالفعل افتقد مثلا يقابله في العبرية هيت باكاء .

3 – إن حرف الزيادة في جميع الأفعال المزيدة تقع قبل فاء الفعل لم يشذّ منهما سوى افتعل كما يلاحظ من : افعل , انفعل ، تفاعل، استفعل، وهذا يشير إلى أن حرف الزيادة كان يقع قبل فاء الفعل في وزن افتعل كذلك .

4 – إن المماثلة بين الأصوات الصحيحة في العربية هي بعامة مماثلة خلفية أي أن الصوت الخلفي هو الذي يتغير مماثلة للصوت الذي يليه جنب ينطق جمب ، قلبت النون ميما أي أنها أصبحت شفوية مماثلة للياء ، ومثلها متدثر صارت إلى مدّثر قلبت التاء دالا أي أنها أصبحت مجهورة مماثلة للدال، ثم يعقب الفاخري بقوله : (ونحسب أن هذا الرأي بحاجة إلى إعادة نظر ذلك أن الأساسين: الأولى، والثاني لا يعول عليهما كثيرا في تأكيد هذا الرأي، ذلك أن اللغة العربية كما يقرر كثير من الباحثين المحدثين هي أقرب اللغات السامية إلى اللغة الأم ، وجميع شقيقاتها تطورت على نحو ملحوظ لدرجة أن بعضها بلى و درس ، كما في اللغة الآرامية ، والاكادية، والحبشية، واليمنية، و غيرها ؛ الأمر الذي يجعل من إقامة إحداها شاهدا على ظاهرة لغوية غير سديد. أمّا عن زوائد الصيغ فإنها كما وقعت قبل الفاء وقعت بعدها مثل : افعوعل و افعول ، وافعالّ، و افعنلل...الخ ."[1]

ثم يضيف قائلا: (ومهما يكن ن أمر هذا الرأي قبلناه أم لم نقبله فـإنه لا يخلو من طرافة ذلك أنه يدعو إلى إخراج الدرس التصريفي من نطاقه الضيق، ودمجه في بقية فروع الدرس اللغوي"[2].

1 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، ص63.

2 – نفسه، ص63.

أراء في القلب المكاني

لقد اختلف العلماء في حقيقة القلب المكاني ، فذهب الكوفيون إلى أنه واقع في كل كلمتين اتحد معناهما واختلف ترتيب حروفهما ، ولو وجد أصل مستقل يرجع إليه كل منهما مثل جذب وجبذ فإنهما بمعنى واحد، وإن لم يرجعا إلى مصدر واحد إذ أن مصدر الأولى جذب ، ومصدر الثانية جبذ، وذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن القلب المكاني ، لا يقع إلا في الكلمتين اللتين ترجعان إلى أصل واحد؛ وهذا، فإن (جبذت ونحوه، فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته؛ لأن ذلك يطرد فيها في كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه ، وإلى هذا ذهب العلامة أبو الفتح بن جني حيث يقول في موضع من خصائصه (اعلم أنّ كل لفظين وجد فيهما تقديم ، أو تأخير فلمكن أن يكونا جميعا أصليين ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ... فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ... وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا، نحو : جذب، يجذب، جذبفهو جاذب ، و المفعول مجذوب ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلت لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر فإذا وقفت الحال بينهما، ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا، وأن يمثلا لصفحتيهما معا، وكذلك ما هذه سبيله فإن قصر أحداهما عن صاحبه ، ولم يساوه فيه لكان أوسعهما تصرفا أصلا لصاحبه)، ومعنى هذا أن كل لفظين من أحرف واحدة جاء المعنى واحدا، وفيما تقديم أو تأخير ، وأمكن أن يكونا جميعا أصلين ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ب أن يكون كل منهما كامل التصريف، فكلاهما أصل قائم بنفسه ، ولا يجوز جعل أحدهما أصلا للآخر لما في ذلك من التحكم، فإذا كانت المادتان كاملتي التصريف حكموا ب أن كلا منهما أصل. وليس من القلب المكاني الخلاف اللغوي بين القبائل العربية في نطق الكلمة مثل : صاعقة، وصاقعة، الأولى لغة الحجاز، والثانية لغة تميم، والكلمتان بمعنى واحد ، غير أن الأولى تجمع على صواعق ، والثانية

على صواقع؛ و قرأ الحسن البصري (ويجعلون أصَابِعَهُمْ في آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِق) [1] في قوله تعالى: (الصواعق).

تنوع و تصور

القلب مفهوم يوحى بالتغيير والتحول ، وعدم الثبات و الاستقرار على حال ، و من ثمة كان صورا و أنواعا، حصرها المختصون في خمسة[2] وهي

أ -تقديم العين على الفاء حيث تصير فَعَل إلى عَفَل مثل : جاه بوزن : عَفْل، وأصلها وجه بوزن فعْل قدمت الجيم على الواو فصارت جوه تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فصارت جاه ووزنها : عفل. أينق أصلها أنيق جمع ناقة بوزن ، أَفعُل أصلها أنوق ، ثم استثقلوا الضمة على الواو وقدموها فقالوا أونق ثم عوضوا من الواو ياء فقالوا أينق ووزنها: اغفل.

-أيس أصلها يئس بوزن فعِل قدمت الهمزة على الياء فصارت أيس : عفِل.

-آراء جمع رأي، وأصلها آراء قدّمت الهمزة الثانية على الراء فصارت أ أراء فاجتمعت همزتان في أول الكلمة فقلبت الثانية ألفا من جنس حركة الأولى فصارت آراء بوزن اعفال.

-آبار جمع بِئر أصلها أبآر بوزن: أفعال جمع بئر قدّمت الهمزة على الباء فصارت أأبارا ثم قلبت الهمزة آلفا أي: من جنس حركة ما قبلها فصارت آبار على وزن : اعفال .

ب –تقديم اللام على الفاء ، وهذا النوع نادر ، ومثاله كلمة أشياء ، وما على شاكلتها ومثل أفياء جمع فيء جمع لشيء ، وأصل الجمع شيئاء بوزن : فعلاء قدمت الهمزة الأولى وهي لام الكلمة على الشين (فاء الكلمة) ، فصارت أشياء بوزن : لفعاء هذا رأي الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين في كلمة أشياء، ويرى الأخفش أن أشياء اسم جمع لشيء بوزن : فعْل جمع على افعلاء

1 – البقرة من الآية 19.

2 – الرضي، شرح الشافية، ج1، ص24. والجاربردي، شرح الشافية، ج1، ص21.

اشيئاء حذفت اللام للتخفيف ، وهي الهمزة الأولى فصارت أشياء بوزن افعاء و قد ردّ هذا الرأي للأسباب الآتية:

1 -إن حذف الهمزة لا يكون بدون علة صرفية تقتضي ذلك .

2 -إن فعل لا يجمع على افعلاء و إنما يجمع على يجمع فعول، و أفعال .

3 -إن أشياء تصغّر على أُشيّاء، و لو كان أصلها اشيياء لردت في التصغير إلى الواحد.

ج- تقديم اللام على العين : تغير فعل إلى فلع و من أمثلته : راء، وناء فعلان أصلهما رأى ، ونأى بوزن : فعل قدّمت فيها الياء على الهمزة فصارا ري أ، ونيأ ثم قلبت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها فصارتا راء، وناء على وزن: فلع قال كثير "[1]

و كل خليل رءاني فهو قائل من أجلك هذا هامة اليوم أو غد

- ومن ذلك: سرأى أصلها ساء بوزن فعل قدّمت الهمزة على الياء فصارت سأى بوزن: فلع.

- تنازبوا أصلها تنابزوا بوزن: تفاعلوا قدّمت الزاي على الباء فصارت تنازبوا بوزن تفالعوا .

شاكٍ أصلها شائك بوزن : اسم فاعل من شاكٍ بوزن فاعل قدّمت الكاف على الهمزة فرجعت الهمزة إلى أصلها الواو فصار شاكِ وثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصارت شاكي ثم اعلّت إعلال قاضٍ فأصبحت شاكٍ بوزن: فالٍ.

- شواع: أصلها شوائع جمع شائعة بوزن : فواعل، ومعناه متفرّقة تقول : وجاءت الخيل شواع أي متفرّقة، قدّمت العين على الهمزة فصارت شواعي فرجعت الهمزة غلى الياء أصلها فصارت شواعي ثم أعلّت إعلال قاض فصارت شواعٍ بوزن: فوال .

- المهاة : أصلها الماهة، و هي البقرة الوحشية بوزن : فعلة قدمت الهاء على الألف فصار مهاة بوزن: فلعة .

1 - سيبويه، الكتاب، ج3، ص467.

- قسِيّ: جمع قوس أصلها ق ؤوس بوزن فعول قدّمت السين على الواو أي : اللام على العين فصارت قسووا ثم قلبت الواو المتطرّفة في الجمع ياء فصارت قسويا فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة التي قبل الواو كسرة لمناسبة الياء فصارت قسِيّ على وزن: فلوع.

4- تأخير الفاء عن اللام، و هي قليلة، ومن أمثلتها :

- حادي، وأصلها واحد على وزن : فاعل أخّرت الواو إلى ما بعد الدال فصارت حادو فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء فصارت حادي بوزن: عالف .
- طادي: و أصلها واطد اسم فاعل من وطد بوزن : فاعل تأخّرت الواو عن الدال فصارت طادو ثم قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة فصارت طادي بوزن: عالف .

قال القطامي ما اعتاد حب سلمى حين معتاد ولا تقض بوافي دينها الطادي .

5-تقديم اللام الأولى على العين في غير الثلاثي ، وهي قليلة أيضا، ومن أمثلتها : طأمن أصلها طمأن، على وزن فعْلَلَ ، من الطم أنينة قدّمت الهمزة التي هـ ي لام الكلمة الأولى على الميم عين الكلمة، فصارت طأمن بوزن فَلْعَلَ هذا على رأي الجمهور ، أما سيبويه فإنه يرى أن طأمن أصل، و طمأن فرع "[1] .

أدلة التعرف على لأصالة و التفريع .

لمّا كان القلب المكاني يقوم على تبادل في مواقع الحروف ، فـإن من مقتضيات الإلمام به الوقوف عند قضية الأصالة ، و الفرعية أي : محاولة معرفة الأصلي من المقلوب ،

1 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص381.

وقد استقضى الصرفيون الكلمات التي حدث فيها ، و قارنوها بمثيلاتها الأصلية مستخدمين في سبيل تحقيق ذلك الأدلّة الآتية "[1]

أ -الرجوع إلى أصل الكلمة وذلك بإرجاع الكلمة إلى مصدرها الذي أخدت منه مثل : ناء يناء؛ وهذا ليس له مصدر إلا الن أي، و هو مصدر ن أى ينأى، ووزنه : فعَل يفعَل ، ووزن المقلوب ناء يناء فلع يفلع راء يرائي ، و ليس له مصدر أيضا إذ أن مصدره رأي مصدر رأى بوزن: فعل ووزن المقلوب راء: فلع .

ب – أمثلة اشتقاقه: وذلك بالرجوع إلى الكلمات المشتقة مما اشتقت منه الكلمة التي حدث فيها القلب في مثل :

- الجاه كلمة مشتقة من المصدر وجه ذك أن أمثلة اشتقاقه هي : وجه توجه مواجهة توجيه وجاهة كلها مشتقة من المصدر الذي اشتق منه الجاه ، وعلى هذا يكون وزن جاه عفل ؛ لأن أصلها وجه بوزن فعل، ولمّا أعلّ بالقلب أعلّ أيضا بتحريك عينه، ونقله من فعل إلى عفل أي صار من وجه إلى وجوه قلبت عينه ألفا لتحركها ، و انفتاح ما قبلها فصار إلى جا هيقول ابن جني: (روينا عن الفراء أنه قال سمعت أعرابية من غطفان و زجرها ابنها فقلت لها : ردي عليه فقالت: أخاف أن يوجهني بأكثر من هذا فقال : وهو من الوجه أرادت بواجهني وكان أبو علي الفارسي يرى أن الجاهمقلوب عن الوجه أيضا ... ويحكى أبو زيد : قد وجّه الرجل وجاهة عند السلطان وهو وجيه، وهذا يقوي القلب؛ لأنهم لم يقولوا (جويه) ولا نحو ذلك)"[2] .

الحادي كلمة مشتقة من المصدر واحد ذلك أن أمثلة اشتقاقه ، وهي: الوحدة والتوحيد ، والوحدان ، والواحد. جميعها وقعت فيها الواو قبل الحاء أي فاء الكلمة، ولمّا وجدت الحاء في هذه الكلمة فقط واقعة صدرا دلّ ذلك على وجود قلب فيه حيث أخّرت الفاء عن اللام فأصبحت حدو ، و لما كانت واحد اسم فاعل أقحمت الألف الدالة على الصيغة بين الحاء، والدال فأصبحت حادو، ولما تطرّفت

1 – ابن الحاجب، الشافية، ملحق19، ص 217.

2 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص76.

الواو، وكان ما قبلها مكسورا قلبت إلى ياء حسب القاعدة ، ويكون وزنها : عالف . و مثل ذلك قولهم: القسِيّ و هي جمع قوس على قووس ف إن قولهم قوس في المفرد وقولهم تق وس الشيخ، واستقوس، ورجل مقوس أي معه قوسه يدل على أن أصله قووس جمع قوس على وزن : فعول، فكرهوا الواوين فصار قسو و فقلبوا الواو الثانية ياء لتطرفها ولكرههم الواوين ، والضمتين فصار قسوي فاجتمع في الكلمة واو ياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار قسي بعد أن أدغمت إحدى اليائين في الأخرى، ثم كسرت السين لمناسبة الياء ، و القاف لصعوبة الانتقال من ضم إلى كسر فصار قسي وأصبح وزنها : فلوع، ويمكن أن يعرف القلب فيها بالأصل الذي هو المفرد، وهو قوس"[1].

ج- الصحة على وجود ما يوجب الإعلال مثل : أيس على وزن عفل مقلوب عن يئس ودليله الصحة مع وجود ما يوجب الإعلال ، وهو تحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، و قلبها ألفا. يقول ابن جني: (آيست من كذا فهو مقلوب عن يئست لأمرين ذكر أبو علي أحدهما، وهو ما ذهب إليه من أن آيست لا مصدر له ، و إنما المصدر ليئس هو اليأس، واليآسة قال: (فأما قولهم في اسم الرجل إياس فليس مصدرا لأيست ، ولا هو أيضا من لفظه ، وإنما هو مصدر أست الرجل أو ؤسه إياسا سموه به كما سموه عطاء تفاؤلا بالعطية. . وأما لأخرى فعندي أنه لو لم يكن مقلوبا لوجب إعلاله، وأن يقول : أست أاسا كهبت أهاب فظهوره صحيحا يدل على أنه إنّ ما صحّ ؛ لأنه مقلوب عما تصحّ عينه وه و يئست لتكون على ذلك المعنى كما كانت صحة (عور) دليلا على أنه في معنى لابد من صحّته و هو أعور)"[2] .

1 - ابن جني، المنصف، ج2، ص 101-102.

2- ابن جني، المنصف، ج2، ص71-72.

د- قلة الاستعمال: يعرف القلب بقلة استعماله بالنسبة للأصل ، في مثل: آدار، مقلوب عن أدؤر في جميع دار وآدر أقل استعمالا من أدؤر فصحّ أنه المقلوب عن أدؤر، ومثله راء وهو مقلوب ، عن رأى أكثر استعمالا من راء"[1] فآدر على وزن؛ اعفل وراء على فلع.

هـ- أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف مثل : جاء إذ أن أصلها جائي ء فيعرف القلب في الكلمة عند الخليل إذا أدّى تركها بلا قلب إلى اجتماع همزتين، وذلك في نحو جاءٍ، اسم الفاعل من جاءَ، و أصله جائيء بتقديم الياء التي هي عين الفعل على الهمزة التي هي لام الفعل فلو تقلب اللام مكان العين ، لأدّى تركها إلى انقلاب الياء همزة ؛ لأن اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي تقلب عينه همزة بعد ألف فاعل فتجتمع همزتان في كلمة واحدة ، وذلك مستكره فوجب تقدير القلب فيه فيصبح جايئ جائيا ثم يعلّ إعلال قاضٍ فيصبح جاءٍ ، ووزنه فالٍ، والجائي الفالع، وهذا على رأي الخليل الذي يستند فيه بطريق القياس الأولوي على ما ورد من العرب من إجراء القلب في اسم الفاعل كراهية الهوزة الواحدة، و ذلك نحو قول طريف بن تميم العنبري :

فتَعرّفوني إنني أنا ذاكمو شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ .

فقدموا الكاف من شائك التي هي لام الكلمة على الهمزة ، وهي عين الكلمة، فصارت شاكيا، فأعلت إعلال قاض فصارت شاك. كذلك سار الخليل بن احمد الفراهيدي في قوله :

بالقلب في جاء، و أمثالها من الأجوف المهموز اللام في صيغة اسم الفاعل على طريق القياس الأولوي، أما سيبويه فلم يكن يرى القلب في ذلك بل كان يرى أنه لا بأس من اجتماع همزتين إذ يعمل حينئذ على ما تقتضيه الأصول من قلب الهمزة الثانية في جائيء ياء، ثم تعلّ إعلال قاض مستندا إلى أن أكثر العرب تقول: شاك في ردّهعلى الخليل، إذ أن هؤلاء حذفوا الهمزة و كأنهم لم يقبلوا حين قالوا: فاعل منها لأن من شأنهم الحذف لا القلب ، ولكنهم لم يصلوا إلى حذف همزة

1 - سيبويه، الكتاب، ج2، ص130.

جائي كراهية أن تلتقي الألف ، والياء وهما ساكنتان، وهذا تقوية لمن قال: أن الهمزة التي في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين"[1] ونفهم من هذا، أن وزن جاءٍ: فالٍ، وشاكٍ فالٍ .

- وجود كلمة ممنوعة من الصرف دون سبب ظاهر لذلك مثل: كلمة أشياء اسم جمع لشيء بوزن لفعاء، إذ أن أصلها شيئاء بوزن : فعلاء، وهو ممنوع من الصرف أما أشياء ، فليس ممنوعا من الصرف إذا كان وزنه : أفعال فلما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف دلّ على أنه حدث فيه قلب فأصلها شيئاء بوزن فعلاء ، اجتمعت همزتان في الطرف ، وبينهما حاجز غير حصين ، وهو الألف فقدمت الهمزة الأولى فأصبحت أشياء بوزن: لفعاء.

فيعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدّي إلى منع الصرف بغير علة ، وذلك في أشياء على رأي الخليل، وسيبويه فإنها عندهما لفعاء حيث وجداها ممنوعة من الصرف لغير علّة ، فقررا فيها ليكون أصلها شيئاء على وزن فعلاء كحمراء فلا ينصرف لألف التأنيث ، وإن كان اسم جمع لا جمعا لشيء، و قد قدمت فيها الهمزة التي هي لام الكلمة في موضع الفاء، وصار أشياء على وزن لفعاء فمنعها من الصرف نظرا إلى الأصل فعلاء "[2] .

ومما يثبت أن أشياء لفعاء، وأصلها شيئاء فعلاء جمعها على أشاوى كما يجمع صحراء على صحاري فأبدلت الياء من أشايا واوا"[3] وقد خالف الخليل وسيبويه من جاء بعدهما فالأخفش مذهب فيها .

1 – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص129.

2 – ابن جني، المنصف، ج2، ص94.

3 – سيبويه، الكتاب، ج2، ص379–380.

مما تقدم من أمثلة القلب المكاني يتضح أن وزن الكلمة المقلوبة يختلف عن وزن الكلمة غير المقلوبة، فالكلمة الأصلية توزن بالطريقة التي ذكرها ، أمّا الكلمة المقلوبة فقد أحدثنا في ميزانها التغير الذي حدث فيها ، فإن تقدم الحرف الثاني من الكلمة على الأول ، قدمنا عين الميزان على الفاء، و أن أخرنا الحرف الثاني عن الثالث، أخرنا عين الكلمة عن اللام؛ وإن قدمنا الحرف الثالث عن الأول، قدمنا اللام على الفاء، كما في الأمثلة المتقدمة.

ففي رأى ينأى، وناء يناء ، – و هما فعلان ثلاثيان مجردان – لما قلنا : الأصل نأى ينأى، وزنها ب فَعَل يَفْعَل ، ولما قلنا: ناء يناء، مقلوب عنها بتقديم الألف التي هي لام ، على الهمزة التي هي العين قلنا: وزنها فلع بتقديم لام الميزان على عينه ، في وجْه لما قلنا: أصل وزناها: (فعْل)، وأن جاه هي المنقلبة، وزناها (عفل) بتقديم عين الميزان على فائه .

وكذلك الأمر في وزن ما زاد على الثلاثة من الأسماء والأفعال كالواحد ، لما كان هو الأصل وزن بالفاعل، أمّا الحادي، وهو المقلوب، فقد وزناه على: عالف، فأحدثنا التغير الذي أحدث في الكلمة، مع وضع الحرف المزيد في مكانه .

وكذلك إن كانت الكلمة جمعا ، نحدث في ميزانها ما يحد من التغيير كما في قو وس جمع قوس على وزن : فعول فلما أصبحت قسِيّ ا قلنا : إن وزنها فلوع. ومن هـ ذا، يتبن أن القلب المكاني الذي يحدث في الكلمة ، يؤثر في الميزان بإحداث التغيير في أحرفه، من التقديم، والتأخير ، وهذا إذا أردنا أن نزن الكلمة المقلوبة تبعا للأصل الذي قلبت عنه ، والذي نزنه بالميزان الصحيح ؛ أمّا إذا قيل: ما وزن آدر على اللفظ دون اعتبار الأصل ؟ قيل: إنها على وزن فاعل "[1] .

أما القلب المكاني في ضوء منهج التحليل الصوتي. فله في فيما يسمى بالقلب المكاني رأي. حيث يرى أنه لا يحدث قلب على ما هو سائد بين علماء العربية ، (فرأي) في

1 – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، ص8 ومابعدها.

التحليل الصوتي الحديث هو وزن : (فعا) وليس على وزن (فعل) وناءٍ على وزن فاع ولا فلع، ويرى في تفسير ذلك ، أن نأي أصلها نأي على وزن : فعْل، ولكن الانزلاق سقط ، وهو الياء نظرا للصعوبة المقطعية فقدت بذلك الكلمة لامها ، وصارت بوزن: فعا وعلى ذلك قياس بقية الأمثلة"[1].

1 – شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص48.

الفصل الثالث

المباني الإفرادية

اللغة العربية تشبه الكائن الحي تنمو، وازدهارها يتطور ويستمر استمرار الحياة؛ إنّها تحوي طاقات كامنة، واحتواءها إمكانات تعبيرية متجددة؛ ذلك ما يمكنها من التكيّف مع كلّ زمن بتغيّراتها، والتصدي لتلك الطاقات الكامنة المتجددة على الدوام؛ جديد على اللّغة مما يجعلها قادرة على استيعاب متطلبات كل عصر، في مجال التعبير والتواصل ولا يخفى أنّها كانت حاملة للرسالة السماوية.

الكلام هو الوسيلة التي تظهر ما يدور في عقل الإنسان على ظاهره، ويُقسم الكلام إلى أربعة أقسام في اللغة العربية وهي: الاسم (الذات)، والفعل (الحدث)، والصفة، والحرف، ومن خلال ضمّ هذه الكلمات بعضها البعض تنتج الكلمة وهو ما يعرف بالمبنى الإفرادي؛ وهذا ما سنقدمه بالتفصيل في هذا المقام.

فاللغويون العرب القدامى أدركوا أهمية العلاقة الاعتباطية القائمة بين المباني الإفرادية والأصوات المتركبة منها، وما ينتج عنهما من دلالة، فهما يشكلان لبّ التّركيب اللّغوي، وخاصة الأصوات لأنها أولى المستويات اللغوية حاضرة في عناصر اللغة من اسم وفعل، وصفة، وحرف، ففي اجتماعها العميق يتحقق للنسق التركيبي مغزاه الدلالي وهذا ما سنفصله في آخر فصل من هذا البحث، وحينها تؤدي اللغة وظيفتها التّواصلية باعتبارها (الجسر الذي يصل بين الحياة والفكر)"[1]" مما جعلها تتّسم بطابع الحيوية.

ومن هذا المنطلق، يمكننا التحدث عن المباني الإفرادية بصفة عميقة من كلّ الجوانب، الحدثية منها، والذاتية، والوصفية، أين سنتعامل مع الحدثية بتفصيل ونترك الذاتية أي الاسم للدراسة في الفصل الرابع مبرزين تحت كلّ مبنى الصيغ والأوزان، لكن قبل ذلك وجب التطرق لبعض المفاهيم حتى نعطي لكلّ جانب من هذا الفصل حقه في المفهوم والاستعمال.

1 – تأليف جماعي، مستويات اللّغة العربية، ص09.

المباني

المبنى في مفهومه العام، هو الهيئة، و الشكل المركب من عناصر مرتبة. جاء في المفهوم المعجمي لابن فارس: (الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض) "[1]"، ومن دلالة المادة الأصلية، فإنّ المبنى هو الشكل المتحصّل من عملية البناء والبناء بعامّة يقوم على تركيب مواد أساسية، وأخرى ثانوية، مشكلة مبنى مستقلا بذاته. وبنية جمعها أبنية من البني نقيض الهدم "[2]" ومصدر الفعل بني البني، ومنه (بنى البناء بناءً، يبني بنيا ... والبنية الكعبة) "[3]" فالبنية تعني البناء والطريقة، وتعني التشييد والعمارة، والكيفية التي يكون عليها البناء، ومنه جاء في لسان العرب (البِنيَة والبُنية ما بَنَيتَه وهو البِنَى والبُنَى ... يقال بِنْيَةٌ وهي مثل رِشوة ورشا، كأن البنية الهيئة التي بنيت عليها مثل المشية والركبة، والبنى بضم المقصور مثل البنى يقال بنية وبنًى وبنية وبِنى بكسر الباء مقصور مثل جزية وجزى، وفلان صحيح البنية أي الفطرة، وأبنيت الرجل أعطيته بنًى وما يبتني به الأرض)"[4]" إذا فمجمل المعنى اللغوي للبنية من الفعل بَنَى البناء، والطريقة و التشييد، والعمارة والكيفية.

أما في الاصطلاح، فمفهوم المبنى يتداخل مع مفهوم الصيغة كون (الصيغة الصرفية مبنا صرفيا يمثل القوالب التي يصبّ فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلّوا بها على معان معينة ومحددة، لما يدور بخلدهم، وما تتّفق عنه أذهانهم وأفكارهم.) "[5]"وهذا يعني أنّ

1 – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بني)، مج1، ص 157.
2 – ابن القوطية، كتاب الأفعال ص133، ومعجم لسان اللسان ج1، ص110
3 – معجم العين، ج8، ص 379.
4 – ابن منظور، لسان العرب مادة بنى، ج15، ص93–94.
5 – أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص18.

المبنى الصرفي يعادل الصيغة الصرفية، وهي الصورة الشكلية التي تصيغها القوالب اللّغوية لتأدية معنىً محدّدا.

ومن جهة أخرى، نجد تمام حسان يقابل المباني بما اصطلح عليه الغربيون بالمورفيمات ويطلق عليه علماء اللغة الصوامت بصوائتها أي الفونيمات، فقال: (طائفة من المباني MORPHéMES تتمثل في الصيغ الصرفية، وفي اللواصق، والزوائد، والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني) "[1]. في النص إشارة واضحة صريحة إلى أنواع المباني التي سيأتي ذكرها، منها الصيغ الصرفية التي عدّها تمام حسّان مبان فرعية بقوله: (الصيغ الصرفية مبان فرعية، وأنّ أصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم والصفة والفعل) "[2]" وخلال ذلك، يتضح أنّ مفهوم المبنى أوسع من مفهوم الصيغة، فكل مبنى دلّ على (شكل الكلمة المفردة وهيئتها ووزنها) "[3]" فهو صيغة، وما دونها مبنى وليس صيغة .

بين البنية والصيغة

البنية مشتقة من البناء، والبناء كما قلنا سابقا: (ضم الشيء بعضه إلى بعض)"[4]" .

ويطلق أيضا على المبنى كما في لسان العرب، وقال الزبيدي: (يقال: بناه يبنيه بنيا وبناء وبنيانا وبنية وبناية، ويطلق البناء عنده أيضا على المبنى، كما يطلق البناء على الجسم)"[5]" وقال بن الأعرابي البناء الأبنية من المدر والصوف، وكذلك البناء من الكرم . وقال غيره يقال: بِنية وهي مثل رِشوة و رشا، كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل: المشية والركبة "[6]"

1 – تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 36.

2 – المرجع السابق، ص 13.

3 – مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص 407.

4 – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بني)، مج1، ص 157.

5 – الزبيدي، تاج العروس، ص46.

"[1]" فتعريف البنية مستفاد من صيغة اسم الهيئة كذلك، لا من مادتها فقط، وإنما ترجع مادتها إلى التماسك والثبوت، ويدل عليه قوله: وبناء الكلمة بالكسر(لزوم آخرها ضربا واحدا من سكونه أو حركة لا لعامل) "[2]" وكأنهم سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير بتغير الإعراب، سمي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعا، لا يزول من مكان إلى غيره "[3]".

ويتبين من الأصل الذي اشتقت منه الكلمة، أنها مجموعة الأحرف التي يتكون منها على صورتها الخاصة؛ أخذا من معنى البناء الذي هو ضم عدد اللبنات بعضها إلى بعض كما يقول ابن فارس، أو مجموع الأحرف التي تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار شكلها الخارجي، وتطلق على كل من الأسماء والأفعال والحروف، فبنية الكلمة مثل: "خالد" مجموع حروفها التي هي الخاء والألف واللام والدال.

وبهذا نتبين الفارق بين كل من الصيغة، والبنية فقد تبين من اشتقاق كلمة صيغة أن معناها: الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، أما البنية فيتبين من خلال ما سبق نقله عن كتب اللغة ، والمعاجم، أن الأصل الذي اشتقت منه الكلمة يدل على أنها: تعني معنى الضم والثبوت، لا الهيئة والصورة؛ لأن البنية تشبه القالب الذي يضمّ أجزاء ما يصب فيه ويجعله متماسكا، لكن الصيغة هي ما يخرج من القالب، منظورا فيه إلى الشكل الذي خرج عليه، والمعنى الذي يشير إليه، فالصيغة إذن توضع في قالب من قوالب الأبنية المفردة في اللغة، فإذا لم يمكن ذلك ، اعتبرت الكلمة بنية وليست صيغة، وعلى ذلك تشمل الصيغة الأسماء المعربة والأفعال، إذ أن كل واحد منها له أوزانه الخاصة به. أما الأسماء

1 – المرجع نفسه ص46.

2 – الفيروز أبادي، القاموس المحيط ج4، ص307 .

3 – الزبيدي، تاج العروس ج1 ص365.

المبنية: كالضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، والأفعال الجامدة، وكذلك الحروف فليست كلها صيغا، وإنما هي أبنية"[1] .

و ثمة فارق آخر هو الفصل بين الصيغة، والبنية، وهو أن الصيغة لابد أن تدلّ على معنى وظيفي، أو ما سماه ابن جني بالمعنى الصناعي و هو المعنى الذي تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء، أو البنية كالظرف، والضمير، والحرف، فهو و إن دلّ على معنى وظيفي فهو إنّما يدلّ عليه بمادته، و لفظه، أو على حد تعبير ابن جني بدلالته اللفظية، وليس بدلالة صناعية يدلّ عليها قالبه، أو صيغته، فلما سقطت دلالة صيغته، أو قالبه لم يستحق أن يوصف بكونه صيغة؛ لأنه حينئذ وصف لا معنى له.

ومن ثم فإن كل صيغة بنية، وليس كل بنية صيغة وقد يجتمعان في مثل: حامد, إذ أن هذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف ضم بعضها إلى بعض، وهي صيغة أيضا؛ لأنها على وزن من أوزان الأسماء المشهورة، وهو وزن فاعل، وقد تكون البنية، ولا تكون الصيغة كما في الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والحروف "[2]".

ولنتبين أكثر نرجع لمعنى الصيغة في المعاجم العربية حيث جاء (أنّ الصَّاد والواو والغين أصل صحيح، وهو تهيئة شيء على مثال مستقيم)" [3]"، ونجد من معانيها (الحسن، وهذا شيء حسن الصّيغة أي حسن العمل، وفلان حسن الصّيغة أي حسن الخلقة والقد) " [4]"، إذا يمكن من خلال ذلك ربط الصيغة بالحدث "[5]" أي الفعل.

1 – د.عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص 26.
2 – د . عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ص 26.
3 – ابن فارس، مقاييس اللغة مادة صوغ، ج3، ص 321.
4 – ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 442.
5 – بسناسي سعاد، دراسة لسانية للمباني الإفرادية، ص 11.

والخلاصة أن الصيغة منحصرة في الأسماء، و الأفعال، و الصفات، أمّا البنية فهي شاملة لباقي مباني التقسيم "[1]". أي الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة. فالصيغة كيان جمعي حيث إنها تضع الأطر السماعية في قوالب تجمعها بعد أن تجردها، كما تسهل حفظ اللغة، وتعلم قواعدها فهي إذ تبين أصول الكلمات، وما يتفرع عنها، وتسهل على المتعلم استيعاب الكثير في لفظ موجز ، إذا فالصيغة والبنية مصطلحات متداخلة مضاف لها مصطلح المبنى.

بين البنية والمبنى

تلتقي كلّ من البنية والمبني في الأصل الاشتقاقي (بني) و(البني: نقيض الهدم)" [2] فكلاهما بناء، و (بنية الكلمة وباؤها ومبناها ألفاظ مترادفة تعني كلّها ذات اللفظ و تركيبه ومادته و أصوله. ويظل للكلمة الواحدة معناها الذي وضعت من أجله)" [3] وهذا الرأي مفاده أنّ الترادف بين البنية والبناء و المبنى، يرجع إلى إشتراكها في العناصر الأساسية التي تتألف منها الكلمة، وهي المادة الأصلية، والهيئة التي ركبت منها والدلالة، ويبقى الوزن العنصر الفارق بين البنية والمبنى.

إذا من خلال ما سبق، هناك تقارب بين البنية و المبنى في المعنى؛ كما أنّه يوجد تباين من جهة أخرى، فالبنية هي (مجموع الأحرف التي تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كلّ من الأسماء و الأفعال والحروف)"[4]"، فكلّ بنية بهذا المفهوم هي مبنى، ولكن (المبنى إطار شكلي)"[5]" عكس البنية التي هي إطار

1 – د. تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 133.
2 – الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مادة (بني) ج1، ص96.
3 – محمد سمير اللبيدي، معجم المصطحات النحوية والصرفية، ص27.
4 – الهنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص25.
5 – تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 184.

إطار داخلي، تنتظم فيه العناصر الصوتية المعروفة عند أهل اللغة بالصوامت والصوائت مشكّلة بنية صوتية على مستوى البناء التركيبي وهو ماسنتطرق له في آخر فصل من هذا البحث. ترتكز اللغة العربية على ثلاثة مقومات هي: الاسم، والفعل، وحرف المعنى، مثلما جاء في ألفية ابن مالك "[1]":

كَلامُنا لَفظٌ مُفيدٌ، كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ، ثُم حَرفُ الكَلِمْ

فبهذه الركائز يكون التعبير على كلّ ما يقع في العقل، ويخطر على الذهن، فاللّغة مادة التّعبير، والتّفكير، والتّفاهم بين العقول البشرية، والتّواصل؛ فكلّ التراكيب اللغوية لا تخلو منها، فلو (سقط أحد هذه الأقسام بقي في النّفس شيء لا يمكن التّعبير عنه بإزاء ما سقط، فلمّا عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنّه ليس إلّا هذه الأقسام الثلاثة)" [2]" ، فالكلمة تكون اسما أو فعلا، أو حرفا جاء لمعنى – ولنا في ذلك كلام – وهي أساس التعبير والإرسال، والمباني عديدة ومتنوع خصصت هذا الفصل للمبنى الإفرادية.

المبنى الإفرادي

خلاصة القول عما ذكرت أنفا؛ المبنى يوحي بالتّبويب والتّنظيم، والكلمة بناء له مادة فبنية (الكلمة وبناؤها ومبناها، ألفاظ مترادفة تعني كلّها ذات اللّفظ وتركيبه ومادّته وأصوله)"[3]"، بالإضافة إلى المادة لها شكل وأصول يقوم عليها بصفة منظمة محكمة، يعني مبنى الكلمة نظامها الخاص، وأنواعها كما ذكرنا آنفا اسم، وفعل، وحرف، وهذا يختلف عن الصّيغ الصّرفية التي تكون (مبانٍ فرعية وأن أصولها هي المباني التّقسيمية الثّلاثة الاسم

1 – محمد بن مالك، منظومة الألفية، ص1.

2 – الأنباري، أسرار العربية، ج2، ص04.

3 – اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص27.

والصّفة والفعل)"[1] فالمباني شاملة للصّيغ، وتنقسم إلى اسم وصفة ووفعل، بالإضافة للحرف أو الأداة وهي من كلام العرب، وإن اختلف في تسمياتها وعددها؛ فإنّها تصنف في الدّراسة اللّغوية الحديثة إلى: صيغ حدثية، وذاتية ، ووصفية، هذه الصيغ تمثّل ثاني مستوى وهو الصرفي في اللّغة العربية ، والصيغة الإفرادية تتكون من (ثلاثة عناصر أساسية، وهي: المادة والوزن والدلالة، يضاف إليها الشكل)"[2] والشكل أي الهيئة فيما قسّم اللغويون الصيغة إلى حدثية وذاتية، ووصفية، وأداتية؛ أين سأخص الحدثية بالدراسة في هذا الفصل.

يقابل الإفراد في اللّغة التّركيب؛ أي لفظ مركب من مفردتين، وهو أنواع منها (العددي نحو: خمسة عشر و الإضافي مثل عبد الله، والمزجي في نحو: حنبعل، والظرفي مثل: ليل نهار، وعلى عكس ذلك؛ فالإفراد يدلّ على كلمة واحدة؛ أي العلم الذي خلا من المزج والإسناد نحو مصطفى)"[3]في حين تكون الصيغ الإفرادية: حدثية، وذاتية، ووصفية، وأداتية، و أخترت هاهنا العمل على الحدثية والأداتية، وفي كلّ منهما وجب دراسة الأصول من الفروع ولنا في ذلك حديث مجمل قبل التفصيل في كلّ صيغة لوحدها.

مع الأصول

الأصل: عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها؛ إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا، أو لعلة عارضة فإنه لذلك في تقدير الثبات، و قد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل و عينه ولامه، و قابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل، ولا عينه، و لا لامه، بل لفظوا به البتة من ذلك قولنا قعد مثاله فعل

1 – مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 125.

2 – مكي درار، المجمل، ص125.

3 – صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ص227.

فالقاف فاء الفعل والعين عينه و الدال لامه فالحروف إذا كلها أصول، فإذا قلت: يقعد، زدت الياء وصار مثاله يفعل فالياء زائدة؛ لأنها ليست موجودة في قعد، و القاف و العين والدال موجودة فتصرفت الكلمة، نحو قاعد، و متقاعد، و مقتعد، فالألف، والميم، و التاء زوائد لأنها ليست موجودة في قعد ولذلك زدتها في المثال المصوغ لاعتبار الزوائد من الأصول ولم تقابل بها فاء، ولا عينا ولا لاما؛ فقد بان إذا فرق ما بين الأصل والزائد "[1]".

ونلاحظ أنه استعمل مصطلح المثال، ويعني وزنه (و مثال ذلك قولك: ضرب فالضاد من ضرب فاء الفعل و الراء عينه، و الباء لامه، فصار مثل ضرب فعَل، فالفاء الفصل الأول، والعين الفصل الثاني، واللام الفصل الثالث فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء الباء ، أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، فهو زائد، و معنى زائد أنه ليس بفاء، ولاعين، و لا لام، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لظلت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه وهو ، فيها ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة، فلو حذفتها لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدلّ عليها قبل الحذف، وكذلك قولهم : مضروب لو حذفت الميم و الواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالا على اسم المفعول كما يدلّ عليه مضروب بكماله بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة، وما أشبهها بعد حذف الميم؛ لأن الضاد بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم فمما زيد في ضرب من أوله قولهم: استضرب فالهمزة والسين، والتاء زوائد؛ لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله استفعل، و كذلك يضرب الياء زائدة ومثاله يفعِل، و الزيادة في وسطه قولك : ضروب الواو زائدة ومثاله فعول، والزيادة في آخره قولك: ضربان فالألف و النون زائدتان، ومثاله فعلان)"[2]" إذا الأصول هي: الفاء والعين واللام، وما زاد عليها فهو زائد أي: ليس بفاء ولا

1 – ابن جني، التصريف الملوكي، ص 47 – 48 .

2 – ابن جني, المنصف، ص 41.

عين ولا لام، وليس معنى الزائد أنه لو حذف من الكلمة لظلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها.

الكلمات ذات الأبنية الأصول

أصول الأفعال

أبنية الفعل الأصول ثلاثية، و رباعية "[1]"؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به و حرف يوقف عليه، و حرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا، و الموقوف عليه ساكنا، فلما تنافيا في الصيغة، كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف قد يكون متحركا ، و قد يكون ساكنا .

فبنية الفعل الأصول هنا هي المتصرفة، و لها الأصالة في التصريف، ولا تكون إلا ثلاثية مثل: كتب ، أو رباعية مثل : دحرج، ولم يبن من الفعل خماسي؛ لأنه إذا يصير ثقيلا، بما يلحقه مطردا من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة "[2]" بدليل إسكان ما قبله.

أصول الأسماء

أبنية الاسم الأصول ثلاثية، و رباعية، وخماسية "[3]"، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة التي يمكن تصريفها، و اشتقاقها، و لا تكون إلا ثلاثية نحو: رجل و بَرَد. أو رباعية نحو :

1 – ابن الحاجب، الشافية، ص299.

2 – الاسترابادي، شرح الشافية ج1، ص9.

3 - ابن الحاجب الشافية،ص285.

جعفر. أو خماسية نحو : سفرجل. ولم يجوزوا في الاسم سداسيا لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف "[1]"، يقول ابن مالك:

و ليس أدنى من ثلاثي يُرى قابل تصريف سوى ما غُيّرا

يعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء، و الأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأن الأسماء، و الأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو: يد ،ودم، وعلى حرف واحد، نحو: ماالله في القسم على القول بأنه اسم، وهو الأرجح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو: خذ وبع وعلى حرف واحد نحو: قِ فعل أمر من وقى "[2]" ثم يقول ابن مالك:

ومنتهى اسم خمس أن تجردا و إن يُزد فيه فما سبعا عدا.

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة، و مزيد فيه ، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف، نحو: سفرجل، و غاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف اشهيبابا مصدر اشهابّ.

ميزان الثلاثيات

إذا أردنا أن نزن كلمة ثلاثية الأصول "[3]" سواء كانت اسما أم فعلا، فإننا نقابل أصول هذه الكلمة بأحرف الميزان (ف ع ل) الأول بالفاء، و يسمى فاء الكلمة، والثاني بالعين ويسمى عين الكلمة، و الثالث باللام، ويسمى لام الكلمة كما وضحنا سابقا في الفصل الأوّل

1 –ابن الانباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957، ص03.

2 – شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف و النحو، ابن مالك ضبطه و خرج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين، ص 325.

3 – ينظر، الفارسي، التكملة ، ص212–213.

و تشكل بعدها أحرف الميزان بحركات أحرف الكلمة الموزونة فنضع للفاء، والعين حركتهما، أما الحرف الثالث فلا يشكل؛ لأنه محل الإعراب، و إذا أردنا وزن كلمة محركة مع حركة حرفها الأخير حرّكنا اللام بحركته، أو بنيناه على علامة بنائه، فنقول إن وزن كتب ودرس: فَعَل، وفلْس و شمْس: فعْل. فرس، وطن: فعَل. كَتِف، فَخِذ : فعِل. عضُد، رجُل: فعُل. مِلح، بِئر : فِعل. كَرُم، سَهُل، صَعُب: فعُل. عِنب: فِعل. إبل: فِعِل. قفْل، رمْح: فعْل. شَرِبَ، عَلِمِ: فَعِل، ضُرِب: فُعِل. صَام: فَعَل. دان: أصلها ديَنَ، فَعَل.

ميزان الرباعيات

إذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، "[1]" سواء أكانت فعلا، أم اسما زدنا على الميزان الثلاثي لاما ثانية على قول ابن الحاجب. ولكن لماذا تكون الزيادة بلام ثانية، ولا تكون بفاء ثانية، أو بعين ثانية؟ . يجيب التصريفيون: بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء أو العين؛ لأنه لما لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام؛ لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول، وثانيها، و ثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، و لما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد "[2]" فتقول: دحرج: فعْلَلَ. دربخ"[3]": فَعْلَلَ. بعثر: فعْلَلَ. زلزل: فعلل. جعفر: فَعْلل زِبرج : فِعلِل (الذهب، الزينة، و السحاب الدقيق). بُرثن، فُستق: فُعْلُل "[4]" درهم، خنجر: فِعْلَل، قِمَطْر: فِعَلّل (فِعلَّ) بكسر الفاء، و فتح العين، و سكون اللام الأولى، وزيادة لام رابعة ثم إدغام اللامين، الرجل القصير الضخم ما تجعل فيه أرجل المجرمين في السجن.

1 – ينظر، الفارسي، التكملة، ص 220.

2 – الاستراباذي، شرح الشافية ج1، ص13.

3 – دربخت الحمامة لذكرها: طاوعته للسفاد، ودربخ الرجل: طأطأ رأسه وبسط ظهره.

4 – الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد، أو هو للسبع كالإصبع للإنسان.

جُخْدب، وهو ضرب من الحمام: فُعْلل.جُنَدِل بضم الجيم وفتح النون، و كسر الدال: المكان الغليظ الذي فيه حجارة: فَعْلِل. عُلِبط وهو القطيع من الغنم: فُعَلل . يلاحظ أن الحرف الأول، وهو الأصل الأول قابل فاء الكلمة و الحرف الثاني، و هو الأصل الثاني قابل عينها، و الحرف الثالث، وهو الأصل الثالث لامها، وأما الحرف الرابع تقابل اللام الثانية، كما يلاحظ أن حروف الميزان قد شكلت بحركات الكلمة الموزونة، وبالترتيب نفسه.

زنة الخماسيات

ورد أن أبنية الفعل الأصول ثلاثية، و رباعية فقط، وأن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية و خماسية فقط. إذا فعند وزننا لبناء أصلي على خمسة أصول فإن هذا البناء يكون اسما فقط، فعند وزن الكلمة الخماسية الأصول نضع الفاء مقابل الحرف الأول، والعين مقابل الحرف الثاني، و اللام الأولى مقابل الحرف الثالث، واللام الثانية مقابل الحرف الرابع، و اللام الثالثة مقابل الحرف الخامس، ونشْكل كل حرف بحركة الحرف المقابل له من أحرف الكلمة الموزونة أوسكونه فنقول: سفرجل: فعلّل، زَبَرْجَد، غضنفر ، حجنفل (الغليظ الشفه)، شمردل (الفتى السريع من الإبل ، و غيره الحسن الخلق)، خزعبل (الأحاديث المستظرفة)"[1]"، قِرْطَعْب: فِعْلّل (والقرطعب و الجردل الوادي ، و الضخم من الإبل) جَحْمَرِش: فعْلَلِل (و هي العجوز الكبيرة ؛ و المرأة السمجة). قُذعمِل: فُعَلِّل (هو الضخم من الإبل).

وهم إنما زادوا من الرباعي و الخماسي على حروف فَعَل حرفا، أو حرفين من جنس الكلام؛ لأنها طرف، ولأنهم بصدد أن يزيدوا بعد الآخر، فكررت اللام لقربها من الطرف وقد جرينا على مذهب البصريين الذين يثبتون للمجرد رباعيا و خماسيا، أما الكوفيون فإنهم

1 – الغضنفر: الأسد و الغليظ الجثة، و الزبرجد: من الجواهر والزمرد. و الحجنفل: الغليظ الشفة، والشمردل: الفتى السريع من الإبل و غير، الحسن الخلق و الخزعبل: الأحاديث المتطرفة.

يقصرون المجرد على الثلاثي في الأسماء و الأفعال و يجعلون ما زاد فيها على الثلاثة من الزوائد، ثم اختلفوا فمنهم من يتوقف في وزن ما زاد على ثلاثة أحرف ويقول في وزنه " لا أدري"، ومنهم من يزنه فيقابل الأصول الثلاثة بالفاء و العين و اللام ، وما زاد على ذلك يقابله بلفظه، فيقول في وزن جعفر: فعلر ومنهم من يكرر اللام فيما زاد على الثلاثة مع قوله بزيادته "[1]".

هذا إذا كانت أحرف الكلمة صحيحة ، أمّا إن كان في الكلمة إعلال، أو إدغام فمنه ما لا يراعى فيه التغيير عند الوزن، كما ذكرنا في الفصل الثاني كالإعلال بالقلب، وذلك في معتل "العين"، أو "اللاّم" عند تغييره بقلب عينه أولامه "ألفا" فهذا الإعلال لا يغير له الميزان، وإنما يؤتى به على حسب أصل الكلمة قبل حدوث الإعلال، فنقول في نحو: "قال"، و"صال"، و"باع"، و"بان" إنها على وزن "فَعَلَ"، ولا يجوز أن نقول إنها على وزن: " فال"، وإن كان عبد القاهر الجرجاني يذهب إلى أنها على وزن: "فالَ". ونقول في نحو: "دعا"، و"سما"، و"رمى"، و"سعى" إنها على وزن "فَعَلَ" و لا يجوز أن نقول إنها على وزن "فعَا".

وكالتغيير الذي يكون للإدغام "[2]"، وفيه توزن الكلمة على أصلها قبل حدوث التغيير فوزن "شدَّ" و"مدَّو "عفَّ": "فعَلَ"، ووزن "ودّ" و "ملَّ" فَعِل "، ولا نقول إنّ وزنها "فَعْلَ " وكذلك أوزان فعل الأمر منها، نقول في وزن "عضَّ ": "إفعلْ" ، ولا نقول :"فَعْلَ"، وفي وزن "شدّ": "اُفْعُلْ" ولا نقول:" فُعْل"، وفي وزن :"فِرَّ": "اِفْعِلْ"، ولا نقول: " فِعْل".

ومنه ما يراعى فيه التغيير في الميزان، وذلك كالإعلال بالحذف، فإذا حذف من الكلمة الموزونة حرف من الأصل حذف ما يقابله في الميزان، فنقول في وزن "عِدْ " و"صِلْ" و"صِفْ": "عِلْ"؛ لأن هذه الأفعال من "وَعَدَ، "و "وَصَلَ"، و"وَصَفَ"، فالمحذوف منها الحرف

1 – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص213.
2 – ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص502.

الأول، وهو: "الواو" ويقابله "الفاء"من الميزان وفي وزن "بعْ، "و"بِنْ" نقول: "ْفِل" لأنهما من "باع" و"بان " فلما حذف من هذه الكلمات الحرف الأول، أو الثاني حذف ما يقابلهما من الميزان وهما " الفاء" أو " العين" .

و كالتغيير الذي يعتري بعض الكلمات في بعض اللغات من تسكين حرف، أو تحريك الآخر فإنه يراعى في الميزان أيضا، فنقول في "لِعِب"، و"ضِحِك" إن وزنهما "فِعِل"، ولو أنهما في اللغة الأخرى "لَعِب" و "ضَحِك" على وزن "فَعِل " ونقول: في وزن"شهْدَ : "فَعْلَ" ولو أنه من "شَهِد" بوزن "فَعِل . "وفي وزن "بِئِر" و "رِئِم" نقول "فِعِل" ولو أنهما على وزن "فِعْل" في الأكثر . وكالتغيير بالقلب المكاني مثل "راء" في "رأى" ، فوزنه "فلع " و كذلك "ناء" في "نأي".هذا مجمل الحديث حول الأصول من الأفعال والأسماء.

الصيغة الحدثية

الصيغة الحدثية تحمل في معناها الحدث أي العمل، أما الفعل عند اللّغويين فهو (ما دلّ على حدث وزمن، ومعنى الزّمن إنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصّيغة أي وظيفتها أمّا على المستوى النّحوي من مجرى السّياق)" [1]" يظهر الزّمن النّحوي من خلال تركيب اللّغوي الذي ترد في الصيغة الحدثية؛ وليس من خلال وظيفتها؛ لأنه في كثير من السياقات تكون الصيغة في الماضي، وهي تدل على المستقبل أو العكس، وللصيغ الحديثة والذاتية والوصفية مكونات أربعة هي، المادة والشكل و والوزن والدلالة.وقبل تناول هذه المكونات وجب تقديم مفهوم الفعل.

الفعل هو قسم من الأقسام الرئيسة للكلمة، أو الجملة التي يتألف منها الكلام. باعتباره الحدث والعمل المقترن بفاعل. هذا الفاعل الذي يحقق وجوده بأعمال و أفعال في فترات

1 – تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص104.

حياته، مما يدل على اقتران هذا الفعل المحدث بزمن؛ وهو ما يؤكد أن الفعل يستلزم وجود أمرين لتحقيقه؛ الأول، هو معنى ندركه بالعقل، وهو الحدث، الثاني هو زمن حصول ذلك المعنى أو الحدث. ولتوضيح مسار البحث وتحديد معالمه، نقف عند أهم المفاهيم وأشهرها لاحقا.

مع المفاهيم

ذكرت المعاجم العربية أن الفعل هو (كناية عن كل عمل متعد أوغير متعد)"[1] فالفعل عمل يقوم به الفاعل؛ بقسميه، متعديا كان أو لازما، وذلك باعتبار معناه.أما باعتبار زمانه، فالفعل يكون ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا. مما يؤكد اقتران الفعل بالزمن والحدث. ليكون التعريف الاصطلاحي أن الفعل هو ما دل(على حدث مقترن بزمن محصل)"[2]وهذا الزمن يحدد نوع الفعل إن كان ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا كما ذكرت آنفا.باعتباره (أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى ولما يكون و لما هو كائن لم ينقطع)"[3]أي أن الفعل يلحق الذوات كونه حدثا وعمل الذات في زمن معين.

قد تم ربط الفعل بالحدث ، لا بالعمل أو الوقوع؛ وقلنا الصيغة الحدثية ولم نقل الصيغة العملية، مع أن الفعل عمل، يقوم به الفاعل في فترة زمنية محددة، وهذا أقرب للصواب في رأيي، من الجهة النظرية، كما أن الحدث هو الأقرب للتسمية من الجهة العملية، فالعمل أحداث عديدة متتالية، أما الحدث فهو عمل منفرد، محصور واقع في العمل أحداثا.

1 – ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 1112، ع 2.
2 – سيف الدين الآمدي ، الأحكام في أصول الإحكام ، ج1، ص83.
3 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

وإذا ما عدنا للمعنى المعجمي، فإن الفعل هو (الحدث والعمل الذي يحقق للموجود وجوده)"[1]"ونجد في تعريف القدامى والمحدثين، أن الفعل هو حدث مقترن بزمن، فكان ربط الفعل بالحدث لا بالعمل أوالوقوع، مع أن كليهما يؤديان المعنى نفسه. أي هو الحدث والعمل الذي يقوم به الفاعل في زمن معين، فأيهما أدق معنى و أحسن استعمالا؟

ونعقد بعض التعريفات للفعل بذكر صفاته وعلاماته عند بعض علماء القرن الرابع هجري (ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه، وما أمر به. فالخبر نحو يذهب عمرو، فيذهب حديث عن عمرو، ولا يجوز أن تقول: جاء يذهب، والأمر نحو قولك: إذهب) " [2]" ونجد الفعل (ما كان مستندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء) " [3]" باعتبار الإسناد من مسند ومسند إليه غير الذي ذهب إليه ابن السراج باعتبار الفعل خبر ؛ أي عدل الأخبار من الإسناد؛ لأنه يوجد من الأفعال لا يصح إطلاق الأخبار عليه كفعل الأمر في نحو: ليضحك، لأن الخبر ما يحتمل الصدق أو الكذب، فيما يصح أن يطلق عليه الإسناد. ونجده أيضا (ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا)" [4]" إذا هذه مفاهيم للفعل باعتبار الصفات والعلامات فيما نجد ابن فارس يزودنا بمفهوم الفعل باعتبار العلامة دون أن يبين صاحب التعريف فقال: (قال قوم: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع...وللرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلّها ممتنعة من التثنية والجمع، وليست أفعالا. وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء، نحو: قمت وذهبت، وهذا عندنا غلط، لأنا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه)" [5]" فهاهنا يصح الاعتراض على التعريف بعدم شموله فعل الأمر.

1 – رفاس سميرة، الملامح الدلالية، ص25.
2 – ابن السراج، الموجز في النحو، ص27.
3 – الفارسي ، الإيضاح العضدي، ص7.
4 – ابن جني، اللمع في العربية، ص07.
5 – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص85 – 86.

الفعل جزء من الحدث، و لا يمكن تسمية الجزء بالكل هنا، وذلك باعتبار الحدث موجه العمل إلى الفاعل، أثناء القيام بالفعل الذي هو (أقوى العوامل، بحيث يرفع فاعلا، وينصب مفعولا، كما ينصب سائر ما أسموه ب (الفضلات) كالمفاعيل، والحال، و نحو ذلك، و أنه يعمل أينما كان) "[1]وهو ما يدل على أهمية الفعل، ودوره في المجال اللغوي.

ولما كان الفعل عملا، وحركة يستوجب تطورا، كان تغييرا وتلوينا في هيئة الكائن المتحرك الفاعل الفعال؛ وكان التغير لازما، ملازما لكل ما يسمى فاعلا، قائما بالفعل أو متصفا به، حقيقة أو مجازا، سواء كان الاتصاف نفيا أو إثباتا"[2] وهذا لضمان اطراد القاعدة.

وبالنسبة لشكل الفعل وتشكيلته، يوجد اختلاف وتفاوت في المادة والوزن والشكل، مما ينتج عنه تفاوت واختلاف وتلوين في المعنى المنضوي عليه الفعل، وفي الدرس اللغوي الصوتي، توجد معالم ومرتكزات لبناء الصيغة الحدثية، يمكن حصرها في أربعة وهي: المادة، والوزن، والشكل، والمعنى؛ والعناصر الثلاثة الأولى هي تلوينات وتشكيلات متمثلة في كميات صوتية عاملة في إنشاء الصيغة الحدثية وتنويعها.

ومن هذه الرؤية، لتقسيم الصيغة وتنويعها، جعلها معظم الدارسين العرب، في صدارة معظم البحوث والدراسات اللسانية، وتعود هذه النظرة إلى خلفيات سياسية اجتماعية، ففي التوجه الاشتراكي يكون الفعل هو الأساس في بناء المجتمع وفي ذلك نكران للذات، حين يكون الاعتبار للمنتوج المادي، وفي هذا جانب من المعقولية، ولكن فيه إهمالا كليا للذات

1 – إبراهيم السامرائي، الفعل، زمانه و أبنيته، ص 15.

2 – ففي قولنا: كتب محمد، يعرب محمد فاعلا، وفي قولنا: لم يكتب محمد، يعرب مجمد فاعلا أيضا، مع أن الفعل منفي عنه، ولم يقم به ولم يتصف به، من محاضرات مكي درار على طلبة ماجستير.

المنتجة"[1]"حتى في المجالات العلمية. وقد عبر الأخضر السائحي عن هذه الفكرة بقوله يصف الشعب الجزائري. *لم يعترف بسوى الأفعال ثابتة لا الاسم لاالحرف عاد في تهجينا"* [2]

في حين، اهتم كثير من الدارسين العرب، وخاصة القدماء، في دراساتهم بالذوات.وأعطوها أهمية، وجعلوها في صدارة تعابيرهم ودراساتهم اللغوية، فهذا سيبويه يقول:(فالكم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)" [3]"ويحتفظ بهذه العبارة ابن آجروم وهو من رجال القرن السابع هجري، فيقول: (الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)" [4]" وبين سيبويه وابن آجروم رجال نهجوا هذا النهج.

المادة في الفعل بين الأصل والزيادة

تمثل المادة مبنى الصيغة ، وهي من (مدد المدُّ الجَذْبُ والمَطلُ، مدَّهُ يمُدُّهُ مُدًّا، والمادة الزّيادة، وهي كلّ شيء يكون مدَدًا لغيره)" [5]" ومنه الزيادة الصوتية التي تحصل في الصيغ؛ لأنّها تتكون من صوائت وصوامت تتوزع فيما بينها، وهي (مجموع الصوامت العاملة في إنشائها من الثّلاثي الأصلي إلى السّداسي المزيد؛ ثم كلّ ما زاد عنها بالإسناد التّصريفي)"[6]" وأكثر الصيغ الحدثية ما كانت ثلاثية، نسبة إلى عدد صوامتها الثّلاثة، ثم الرّباعية التي تتكون من أربعة صوامت بالنّظر إلى أصواتها الأصول، والمزيدة تكون خماسية، وسداسية حيث تدخل عليها أصوات الزيادة – سألتمونيها – فيختلف المزيد عن

1 – من محاضرات مكي درار، على طلبة ماجستير.
2 – مجلة الأصالة، ص23،عدد 4 سنة1967م
3 – الكتاب سيبويه، ج 1، ص 12.
4 – متن الأجرومية، ص 3.
5 – ابن منظور لسان العرب، مادة مدد، ع2، ج3، ص396.
6 – مكي درار، المجمل، ص127.

المجرد المبنى والمعنى (فكلّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى)"[1]" أما من ناحية الصحة والعلّة؛ فكلّ صيغة تتألف من أصوات صحيحة فهي صحيحة، وكلّ صيغة أحد أصواتها أو أكثر من حروف العلّة فهي معتلة، وأصوات العلة هي (الواو، والألف، والياء) وكلّ هذه التفريعات، تشرح في موضعها من هذا الفصل.

الفعل الثلاثي

الفعل ينقسم باعتبار أصالة حروفه وزيادتها إلى قسمين فعل مجرد، وفعل مزيد فيه.

فالفعل الثلاثي المجرد هو: ما كان مكوّنا من ثلاثة أحرف أصلية من غير زيادة عليها لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلّة تصريفية: (و هذه الأحرف تقابل الفاء والعين، واللام من وزن فعل؛ لأن الأفعال في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه، و حرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا، و الموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف قد يكون متحركا، و قد يكون ساكنا)"[2]". ونجده فعل بغير زيادة عند ابن السّراج أو الفعل الذي لا زيادة فيه " [3]" حيث شرح ذلك بالفعل المتعدي والغير متعدي ، كما ذكر الفارسي ذلك قائلا: (الأفعال الثلاثيّة غير ذوات الزوائد على ضربين: متعدية، وغير متعدية)"[4]" اتفق علماء التصريف على نفس المعنى للفعل الثلاثي المجرد.

و المجرد قسمان ثلاثي و رباعي:

أكثر الأفعال المجرّدة في اللغة العربية ثلاثية الأصول، و لها ثلاثة أبنية باعتبار الماضي تصير إلى ستة في المضارع، وهذه الأوزان هي: فعَل ،فعِل، فعُل لها أوزان معينة

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص18.

2 – الجاربردي، شرح الشافية مجموعة الشافية، ج1، ص13.

3 – ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص85.

4 – الفارسي ، التكملة، ص 212.

في المضارع باعتبار تعدية الفعل (فأبنية المتعديّة على على ثلاثة أضرب: فَعَلَ يَفْعِل، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ...، وأما ما لا يتعدّى من هذه الأفعال الثلاثية فعلى أبينة المتعدّي) "[1] وفي نفس السياق يقول أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف في فن الصرف: (أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائما مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة أو مكسورة، أو مضمومة نحو: نصر، وضرب، و فتح، ونحو: كرُم، ونحو: فرِح و حسِب، وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب؛ لأن عين المضارع إما مضمومة أومفتوحة أو مكسورة، و ثلاثة في ثلاثة تسعة يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها، أو فتحها في المضارع فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة)"[2] وذلك إنما نتيجة (توزيع الصوائت العربية الثلاث على وسط الصيغة)" [3] حيث يكون التوزيع مغايرا لا تكرار فيه.

و يقول ابن الحاجب: (للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فعَل، و فعِل، وفعُل.)"[4]

و يرى سيبويه أنها أربعة هي: فعَل يفعُل، و فعَل يفعِل، و فعِل يفعَل، و هي للمتعدي واللازم، و فعُل يفعُل للازم فقط يقول: (و اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية على فعَل يفعِل، و فعَل يفعُل، و فعِل يفعَل، و ذلك نحو: ضرب يضرب، و قتل يقتل، و لقم يلقم، و ركن يركن. و لما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك وذلك :" فعُل يفعُل، نحو: كرم يكرم، و ليس في الكلام فعُلته متعديا فضروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعداك، ومالا يتعداك، و يبين الرابع ما لا يتعدى، و هو فعُل يفعُل)."[5]

1 – الفارسي ، التكملة، ص213.

2 – احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 30.

3 – مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص279.

4 – ابن الحاجب، الشافية ملحق رقم ،1 ص 304.

5 – سيبويه، الكتاب ج 2، ص: 226، 227.

1.فعَل: بفتح العين، و هو أكثر الأبنية استعمالا، و قد جاء فعَل لجميع المعاني تقريبا لأنه أخف أبنية الأفعال، ولا يجيء غير فعَل بمعنى من المعاني إلا، ونرى هذا المعنى موجودا فيه؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله، و اتّسع التصرف فيه استعمل لمعان لا تضبط " [1]وضعوه للنعوت اللازمة والأعراض والأمراض، والألوان، ولسائر ما قصد للدلالة عليه من المعاني التي لا تنضبط كثرة. ومن معانيه:

النيابة عن فعُل المضموم في المضاعف ؛لأن فعُل لا يرد مضاعفا فناب عنه فعَل نحو:جلّ قدره ،وعزّ، وشحّ فهو جليل، وعزيز، وشحيح. ومثل هذه من النعوت اللازمة كان من حقها أن تكون على فعُل بالضم.

النيابة عن فعُل اليائي العين؛ لأنه لم يرد يائي العين من فعُل فناب عنه فعَل نحو: طاب فهو طيّب، و لان فهو ليّن، وبان فهو بيّن. فهذه أيضا مما كان حقها أن تكون على فعُل بالضم.

ويطرد بناؤه من أسماء الأعيان الثلاثية لإصابتها، نحو: رأَسَه (أصاب رأسه)، وجَلَده (أصاب جلده)، وعانَه (أصاب عينه)، وهكذا أذنه وفخذه وبطنه ،أو إنالتها ، نحو : لحَمه وشحَمه، وتمَره ولبَنه أي : (أطعمه شحما، وتمرا، ولبنا). ولبناء أو للعمل بها، وذلك في الآلة نحو: رمَحه بالرمح، وسهَمه بالسهم، وعصَاه بالعصا، وللعمل لها أي: للدلالة على عمل صادر منها نحو: كلَبه الكلب، وسبَعه السبع، أو آخر منها نحو :عشَر المال ، وربَعه ونصفه. أي(أخذ عشره، وربعه، ونصفه)، ومن معاني فعَل: الجمع: حشد، حشر التفريق: بذر قسم. الإعطاء: منَح .المنع: منع حبَس. الامتناع: أبى شرَد. الإيذاء: لسَع لدَغ. والغلبة :قهَر ملَك. والدفع: درَأ دفَع. والتحويل: نقَله. والتحول: ذهَب، ورحَل. والاستقرار: سكَن

1 – الاسترابادي ، شرح الشافية، ج1ص70.

ثوَى. والسير: درَج. الستر: حجبه، وخبَأه.والتجريد: سلَخه، قشره. والرمي: قذَفه. والإصلاح : غزَل نسَج. التصويت: بكَى صرَخ "[1]".

ما قياسه الكسر (فعَل يفعِل): فعَل يفعِل لا يختص بمعنى من المعاني إلا المغالبة من الأفعال المعتلة العين، أو اللام بالياء مثل: سايرني فسايرته أسيره، و رماني رميته أرميه أي: غلبته في السير، والرمي، أو الأفعال المثالية الواوية، مثل: واعدني فوعدته، أوعِده، وأما من حيث بنية الفعل (الأحرف المكونة له)، فإن الأفعال التي جاءت عليه فغالبا ما تكون جوفاء أو ناقصة يائية، مثل: باع يبيع، سار يسير، رمى يرمي ، بكى يبكي ، مشى يمشي، كما جاء عليه أكثر الأفعال المضعفة اللازمة فرّ يفِرّ، والأفعال المثالية الواوية نحو: وعد يعِد، وزن يزِن ، وقد حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين ياء، وكسرة إذ الأصل يَوْعِد"[2]".

قال الإمام بحرق: (صرّح ابن مالك في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلتزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئا، و لا شرط له شرط)، ثم يعقب على هذا بقوله:(و ذلك عجيب منه فإنه قد جاءت أفعال منه بالفتح بل إنا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق فإنني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحا كوجَأ يجَأ ،و ودَعه يدَعه: تركه، ووزَع يزعَه: كفه، ووضعَه يضعَه، ووقَع يقَع، ووثَغ رأسه يثَغه : شدخه، وولَغ الكلب يلَغ، و وبَه له يبَه: إذا فطن، ولم أعثر على شيء من ذلك غير وضَح الأمر يضِح أي فطر. و أمّا حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم، و التسهيل)"[3]"

ما فاؤه واو من فعل المفتوح: نحو : وثب يثِب ، وجَب يجِب، وقَب يقِب أي: دخل، ولَج يلِج، وأَد يئِد.

1 – الإمام بحرق، الشرح الكبير على لامية الأفعال ص 28،29.
2 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال و المصادر و المشتقات، ص 123–124.
3 – ينظر الإمام بحرق، الشرح الكبير على لامية الأفعال، ص48.

ما عينه ياء من فعَل المفتوح نحو: جاء يجيء، وفاء يفيء، وقاء يقيء، وطار يطير، وذكر في التسهيل أن العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع، و لم يشذ عنه شيء فحينئذ يحمل: بات يبات لغة في يبيت على أن ماضي يبات فعل المكسور كخاف يخاف لافعل المفتوح ، و عكسه ناله ينيله لغة في يناله"[1].

ما لامه ياء من فعَل المفتوح نحو: أتى يأتي، وأوى إليه، وبرى السهم يبريه، وبكى يبكي، و رمى يرمي، و لم يشذ من هذا النوع إلا قولهم: أبى الشيء يأباه، و لم يستثنيه الناظم (أي ابن مالك)، و نقل في القاموس فيه: أبى الشيء يأبيه بالكسر على الأصل، وقيد في التسهيل لزوم هذا النوع بأن لا تكون عينه حلقية وشذ بغاه يبغيه، و نعى الميت ينعيه، وهذا فيما لم تكن فاؤه واوا كوجي يجي، ووخاه يخيه، ووعاه يعيه، ووهي يهي، وذكر في التسهيل أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طيء من سائر العرب، ومفهومه أن طيئا يفتحونه، و لم ينقله غيره عنهم إلا قلاه يقلاه قلاه : أي أبغضه."[2]

المضاعف اللازم من فعَل المفتوح : تبّت يدُه تتِبّ (خسرت)، و دبّ على الأرض يدِبّ وغبّ اللحم يغِبّ (انتن)، و هذا هو القياس في المضاعف من فعل المفتوح مع لزومه على خلاف الأفعال الآتية مرّ يمُرّ ، جلّ يجُلّ، و أما جلّ قدره يجِلّ فبالكسر. هبّت الريح ذرت الشمس تذُرّ (فاض شعاعها على الأرض) ، أجّت تؤج كرّ يكُرّ (رجع)، كهمّ بالأمر يهُمّ به عمّ النبت يعُمّ (طال و اكتمل)، زم يزُم بأنفه إذا تكبر، و أما زمّ البعير يزُمّه خطمه بزمامه، وكذا زم متاعه أي: شده فمعدي . سحّ يسُحّ ملّ في سيره يمُل (أسرع) و أما ملّ الخبزة إذا ادخلها الملّة، و هي الرماد الحار فإنه معدي، و أما ملَّه بمعنى ضجر منه فمضارعه يمَل بالفتح؛ لأنه من باب فعِل ألّ السيف يؤلّ لمع، و ألّ العليل أيضا يؤلّ أي صرخ شك في الأمر يشك أبّ الرجل يؤبُ إذا تهيأ للسفر، و في القاموس أبّ يؤبّ، و يئبّ

1 – الإمام بحرق، الشرح الكبير على لامية الأفعال، ص50.

2 – المرجع نفسه، ص51.

، شدّ يَشِدّ(عدا) أما شدّ المتاع فهو معدي و أن فيه الوجهين يشُد، و يشِدّ ، شقّ عليه الأمر يشقّ شقّا إذا أضرّ به . خشّ يخُشّ أي دخل غلّ فيه يغُلّ أي: دخل، و قيد به ليحترز من غلّ المتاع يغُلّه غلولا أي: سرقه، وأخفاه فإنه معدي قشّ القوم يقشُّون: حسنت حالهم بعد بؤس، جنّ عليه الليل يجُنّ، رشّ المزن يرُشّ أي: أمطر قليلا طشّ المزن يطُش أي: أمطر مطرا خفيفا دون الرش.

و جاء في القاموس طشّت السّماء تطُشّ، و تطِش، ثلّ الفرس، و الحمار يثّل أي: راث طلّ دمه يطّل أي ضاع، و لم يثأر به، و الأكثر طُلّ دمه بالبناء للمفعول، خبّ الحصان يخُبّ أسرع، و خبّ النبات يخُبّ إذا طال بسرعة، كمّ النخل يكُمّ إذا طلعت أكمامه عسّت الناقة تعُسّ إذا رعت و حدها بموضع خال، قسّت الناقة تقُسّ كعسّت تعُسّ"[1]".

أ- ما قياس ضم مضارعه المفتوح (فعَل يفعُل): و هو أربعة أنواع 1: المضاعف المعدى : نحو :سبَّه يسُبّه (قطعه)، و سبّه أيضا شتمه، وصبَّ الماء يصُبّه، وعبّه يعُبّه شربه من غير مصّ، و أما صاحب الوجهين من المضاعف المعدى فهو خمسة أفعال:هر يقال هرَّ فلان الشيء يَهِرّ يهُرّه كرهه، و هرّت القوم الحرب كذلك، و أصله هر الكلب يهِرّ بالكسر لا غير هريرا صوت من غير نباح.

2- شدّه يشِدّه و يشُدّه:أوثقه، و أصله شدّ الشيء في نفسه يشِدّ أي اشتد.

3- علّ يقال علّه الشراب يعُلّه ،ويَعِلّه: سقاه عللا بعد نهل محركه الشراب الأول والعلل الشراب، و أصله من علّت الأرض تعِلّ كثر ماؤها فهي عالة .

4- بتّ يقال بتّه يبتُّه، و يبِتّه: (قطعه)، و أصله من بتّ يبُتّ أي: انقطع كانبت.

1 - الإمام بحرق، الشرح الكبير على لامية الأفعال، ص58-60.

5- نم يقال نمّ الحديث ينُمّه، و ينِمّه: حمله، و أفشاه، وأصله من نمّ الحديث نفسه يُنِم فشا"[1].

ب- ما عينه واو: نحو: باء بك ذا يبوء رجع وعاد، و جابه يجوبه خرقه، وقطعه، وساءه يسوؤه، وناء بحمله ينوء، نهض بجهد، ومشقة. و لا أثر لكون لام هذا النوع حرف حلق كساح يسوح، وباح بسره يبوح، وفاح المسك وصاغ الحلي.

ج . ما لامه واو: أسا الجرح يأسوه: دواه، وألا يألو، بدا يبدو."[2]

قال الامام بحرق :(شرط في التسهيل للزوم الضم في لامه واو أن لا تكون عينه حرف حلق، وكأنه رحمه الله لم يمض النظر في ذلك فإنني تتبّعت مواده فوجدت غالب حلقي العين منه مضموما، و لم ينفرد الفتح إلا في القليل، و جاءت مواد منه بالضم، والفتح فالمضموم نحو: ثغت الشاه تثغو صوتت بالشيء، و جحا التراب يجحوه: جرفه، و دعا يدعو، و دهته الداهية تدهوه: أصابته، و رحوت الرحا أرحوها: أدرتها، وسخا يسخو: جاد، وفيه لغة كرضي، و رغا البعير يرغو، و سها عنه يسهو، و شغت سنة تشغو خالفت غيرها بزيادة، أو خروج، و صحا الجو يصحو، و لحاه يلحوه: عذله، و الشجرة قشّرها، ولخاه الدواء يلخوه اسعطه إيّاه، ولغا الشيء يلغوه لم يعتد به، و لها يلهو، و نخا ينخو نخوة: افتخر فهذه خمسة عشر مثالا انفردت بالضم على القياس، و لم أظفر لما انفرد بالفتح سوى طحا الأرض يطحاها : بسطها، و طغى يطغى جاوز القدر، و فيه لغة كرضي، و فجا التراب يفجاه: جرفه)"[3]

1 - المرجع السابق، ص55-56.

2 - المرجع نفسه، ص67-72.

3 - الامام بحرق، الشرح الكبير، ص72.

و جاء في أفعال الفتح، و الضم كدحا الارض يدحوها، يدحاها: بسطها، وسحا التراب يسحوه، ويسحاه جرفه، و المسحاة الآلة، وصغا إليه يصغو، ويصغي: مال،وضحا للشمس يضحو، ويضحي: برز، وطحا اللحم يطهوه، ويطهاه أنضجه طبخا، وشيا ، ومحا الكتاب يمحوه، ويمحاه، ونحا نحوه ينحو، وينحى."[1]

د- ما لغلبة المفاخرة: نحو: سابقني فسبقته فأنا أسبُقُه بالضم أي: فخرته في السبق مع أن أصله سبَقه يسبِقه بالكسر، و هكذا في كل فعل مكسور المضارع بنيته للمغالبة فإنك ترد مضارعه إلى يفعُل بالضم ما لم يكن فيه داعي لزوم كسر العين مع كون فائه واوا كوعد أوعينه أو لامه ياء كباع، و رمى فإنه مانع من الضم فتقول: بايعني، وأنا أبيعه ورماني فأنا أرميه بالكسر، و قالاني فأنا أقليه، و القلا بالكسر: البغض.

ما قياس مضارعه الفتح فعَل يفعَل : فأشع الفتح في مضارع فعل المفتوح قياسا في غير الدال على المفاخرة باتفاق من الكسائي ذي الحرف الحلقي أو عند وجود الحرف الحلقي العين ، أو اللام نحو: سأل يسأل و طرأ يطرأ يدعب دعابة، سمح يسمح، ولهث جحد شغر، و بخس نهض. و تفتح قياسا عين مضارع فعل المفتوح الحلقي بثلاثة شروط.

. أن لا يكون مضاعفا فإن كان مضاعفا بكسر لازمه، و ضم معداه.

.أن لا يشتهر فيه الكسر نحو: بغى يبغي، و نعى الميت ينعيه، و نضَحه بالماء ينضِحه، و نتَخه : نزَعه ،و شخَر يشخِر: صوت من حلقه، و أنفه، و رجَع يرجِع ورضع يرضِع، وفيه لغة كفرح، و سغب (جاع)، و نزعه ينزِعه .

1 - المرجع السابق، ص73.

.أن لا يشتهر فيه الضم كيدخُل صرخ يصرُخ: نفخ ينفُخ، و قعد يقعُد: أخذ يأخُذ وطلع يطلُع، و بزغ يبزُغ ،وبلغ يبلُغ، و سبغ يسبُغ، و سعل يسعُل، و نحل ينحُل (أعطى)، ونخل ينخُل، و زعم يزعُم ،و قحم يقحُم ،و لحم الفضة يلحُمها : لأم شقها.

و يرى الصرفيون أن فعَل مضارعه القياسي كسر عينه، أو ضمها أما الفتح فيأتي لمناسبة حرف الحلق عينا، أو لاما ذلك لتسهيل النطق بحروف الحلق الصعبة، أو لأن الفتحة أخف و ثانيا لأن الفتحة بعد الألف المادة، و الألف من حروف الحلق فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها "[1]". و أكثر الأفعال التي جاءت عليه حلقية العين، أو اللام، وحروف الحلق هي: الهمزة، و الخاء، و العين، و الغين، و الحاء الهاء " مثل سأل يسأل، سحَب يسحَب، فغَر يفغَر، شخَص يشخَص، سلَخ يسلَخ ، بعَث يبعَث، رفَع يرفَع، مضَغ يمضَغ، ذهَب يذهَب، جبَه يجبَه "[2]".

و كل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي، و المضارع فهو حلقي العين، أو اللام وليس كل ما كان حلقيا كان مفتوحا فيهما، و ما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقي فشاذ كأبى يأبى، و هلك يهلك في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات كركن يركن ، قلى يقلى ، غير فصيح، و بقى يبقى، لغة طيء، و الأصل كسر العين في الماضي، و لكنهم قلبوه فتحة تخفيفا، و هذا قياس عندهم"[3]".

فعِل يفعَل: بكسر العين في الماضي، و فتحها في المضارع كفرح يفرح، علم يعلم، وجل يوجل، يبس ييبس، خاف يخاف، هاب يهاب، غيد يغيد، عور يعور، رضي يرضى، قوي يقوى، ووجي يوجى، عض يعض نأمن يأمن، سئم يسأم، وصديء يصدأ. ويأتي من

1 – ابن الحاجب. شرح الشافية 1ج، ص67.

2 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال و المصادر والمشتقات، ص 124.

3 – احمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 31.

هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح، وتوابعه: الامتلاء، والخلو، والألوان، والعيوب والخلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل كفرح، وطرب، وبطر، وأشر، وغضب وحزن وشبع، وروى، وسكر، وكعطش، وظمىء، وصدي، و هيم، وكحمر وسود وكعور، وعمش، وجهر، وكغيد، وهيف. "[1]" يقول الرضي: (وفعل تكثر فيه العلل والأحزان، وأضدادها، نحو: سقم، ومرض، وحزن، وفرح، ويجيء الألوان، والحلي كلها عليه. "[2]"

فعِل يفعِل: بكسر العين في الماضي، و المضارع، و يعدّه الصرفيون فرعا على يفعل بفتح العين، و هو قليل في الصحيح كثير في المعتل،يقول ابن عصفور بعد ذكره أكثر أفعال هذا الباب: (و شذّ من فعل شيء فجاء مضارعه على يفعِل بكسر العين، نحو: نعِم ينعِم، حسِب يحسِب، ومِق يمِق، ورِث يرِث، وعِم يعِم، و وغِم يغِم، وغِر يغِر، وثِق يثِق، وفِق يفِق، ورِي الزند يرِي)"[3]".

فعُل: بضم العين، و له بناء واحد في المضارع يَفعُل، وهو أقل الأبنية استعمالا وأكثر ما جاء عليه يدلّ على طبائع، و غرائز، مثل: كرُم عظُم حسُن، نصُح خبُث كثُف حلُم خشُن، كما أن كل فعل كان على فعَل أو فعِل، و أريد به الدلالة على كثرة القيام به من صاحبه حتى صار كالغريزة، أو أريد به التعجب من فاعله نقل إلى فعُل قيل: قضى قضُو، علِم علُم، فهِم فهُم ،غضِب غضُب، كتَب كتُب، ضرَب ضرُب "[4]".

ولم يرد هذا الباب يائي العين إلا لفظة هيُؤ صار ذا هيئة، ولا يائي اللام، وهو متصرف إلا نهُو من النهية: بمعنى العقل، ولا مضاعفا إلا قليلا كشررت مثلث الراء ولبِبت بضم العين أيضا، وكسرها، والمضارع تلَبّ بفتح العين لا غير، وهذا الباب للأوصاف

1 – الحملاوي، السابق، ص31.
2 – الرضي، شرح الشافية ،ج1 ص71.
3 – ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص176.
4 – صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال و المصادر و المشتقات، ص 122.

الخلقية و هي التي لها مكث يقول الرضي: (و فعل لأفعال الطبائع، ونحوها كحسُن، وقبُح وكبُر، وصغُر. فمن ثم كان لازما وشذّ رحُبتك الدار أي: رحُبت بك، ويتابع فيقول: اعلم أن فعل في الأغلب للغرائز أي: الأوصاف المخلوقة كالحسن، والقبح، والوسامة والكبر، والصغر، والطول، والقصر، والغلظ، والسهولة والصعوبة، والسرعة، والبطء والثقل، والحلم، والرفق، ونحو ذلك " ويتابع "، وقد يجيء غير الغريزة مجراها إذا كا ن لبث، ومكث نحو: حلُم، ويرُع ،وكرُم، وفحُش "[1]".

ويقول الطيب البكوش عن هذا النوع من الأفعال: (ليس فعلا بأتم معنى الكلمة وإنما يدل على الاتصاف بذلك هو قليل العدد نسبيا قليل التصريف يلازم حركة واحدة في المضارع هي حركة عين الماضي ذاته ا)"[2]" و قد تبدو بعض الأفعال دالة على حركة في ظاهر أمرها مثل: قرب، بعد، لكنها في الحقيقة تدل على صفة القرب، أو البعد الناتجة عن الحركة، و لا تدل وحدها على الفعل لذلك يعوضها في هذه الحال أحد مشتقاتها مثل: ابتعد، اقترب. وهذه الصيغة و أوزانها في المضارع يقال عنها: (نسبة مطابقتها لما بين النظر والاحتمال هو منعدم)" [3]" ذلك لانعدام الأمثلة في الاستعمال . كما أن مجال الاشتقاق في هذا الفعل ضيق فلا يشتق منه اسم مفعول لقصوره على فاعله، و عدم مجاوزته له فهو ضرب قائم في الثلاثي غير متعد البتة "[4]".

ما البناءان الشاذان: فعِل يفعُل، وفعُل يفعَل فقد ذكر سيبويه للأول فضل يفضل ومت تموت، وذكر غيره دمت تدوم، وحضر يحضر، وقنط يقنط، وركن يركن، ونعم ينعم"[5]".

---

1 – ابن الحاجب، شرح الشافية، ص74.

2 – الطيب البكوش، التصريف العربي، ص 86.

3 – مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية، ص130.

4 – ابن جني، الخصائص ج 1، ص 376.

5 – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 227 .

وذكر سيبويه الثاني: كدت أكاد ، ومما تقدم يتضح أن أبنية، أو أوزان الماضي الأصلية هي : فعَل، وفعِل، وفعُل، وهناك أوزان أخرى ذكرها سيبويه، وقال إن : (فعل يجوز فيه أربعة لغات إن كانت عينه أحد أحرف الحلق، وهي: فعِل فِعِل ,فعْل فِعْل فَعُل يجوز فيه تسكين عينه للتخفيف نحو: كرْم الرجل في كرُم.

ويجوّز جميع العرب إلا أهل الحجاز. كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي على فعل بكسر العين فيقولون" أنا أعلم، و نحن نِعلم وأنت تِعلم، و كذا في المثال، و الأجوف، و الناقص، و المضاعف، نحو: إيجل، وإخال اشقى؛ كسر حرف المضارعة في أبى يأبى فقالوا: نحن نئبي، وهو يئبي، وفي وجل يوجل فقالوا: وهي تيجل، و أنا إيجل، ونحن نيجل، وبعضهم يقول هو ييجل كما كسروا في أنت تِستغفِر، و تحرنجم تِغدودن، و أنا إقعنسس، و كذلك كل شيء من تفعلت، أو تفاعلت أو تفعللت يجرى هذا المجرى) "[1]".

ملحقات التجريد (الرباعي)

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو: فعلل كدحرج يُدحرج، و دربخ يُدربخ إذا طأطأ رأسه، و سوّى ظهره، وإنما لم يجيء على غير هذا الوزن؛ لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكنا، وأول الماضي لا يكون مضموما في البناء للفاعل، و لا مكسورا للثقل فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحا لوضعه مبنيا عليه، ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكنا كله لئلا يلتقي ساكنان، و لا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير فتعين أن يسكن الثاني "[2]"،

1 – سيبويه، الكتاب، ج 2 ، ص 255 .259 .

2 – حسن عبد الجليل يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النح، ص 43.

و من المهم أن نعرف أن وزن فعلل الذي ينتمي إليه المجرد الرباعي ، وزن له أهمية خاصة إذ استعمله العرب في معان كثيرة ويحتاج إليه في عصرنا الحاضر عند استعمالنا أفعالا من ألفاظ الحضارة، أو عند النحت، ومن المعاني التي يستعمل فيها هذا الوزن المعاني الآتية :

1 الدلالة على المشابهة، مثل: علقم الطعام أي: صار كالعلقم.

2 الدلالة على أن الاسم المأخوذ منه آلة، مثل: عرجن أي: استعمل العرجون ويستعمل كذلك كثيرا في الألفاظ الأجنبية، مثل: تلفن أي استعمل التلفون. .

3 الصيرورة، مثل: لبنن أي صيره لبنانيا.

4 النحت لكلمتين مركبتين تركيبا إضافيا مثل: عبقسى: عبد قيس، أو من جملة حوقل بسمل"[1]"

تحدثنا في الفصل الأول عن الزيادة وكل ما يتعلق بها، لذا لن اجتر الحديث عن الفعل الثلاثي المزيد والرباعي المزيد لذا سأخصص الحديث عن أنواع أخرى لموازين الفعل نحو: المبني للمجهول، المضارع.

الفعل المبني للمجهول

الفعل المبني للمجهول : وهو ما حذف فاعله، وناب عنه المفعول، أوالظرف، أوالجار، و المجرور أوغيرهما. ويحدث لأبنية الأفعال المتعدية مجردة أو مزيدة، أو تغيير لأجل بنائها للمجهول أيضا. ويرى جمهور النحاة من البصريين أن فعل المفعول مغير من

1 – عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص 26.

فعل الفاعل فهو فرع عنه، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنه أصل بدليل ورود أفعال لم ينطق 1بفاعلها كزُهِيّ وعُنِيّ"[1]" .وقد نسب هذا الأمر في شرح الكافية لسيبويه "[2]" وإن لم يستعملا واستغني عن هما بتركت. إذا قالوا: (جُنَّ،وسُلَّ) فإنما يقولون: جعل فيه الجنون، والسل، وإذا قالوا:(جُنِنْتَ) فكأنهم قالوا :(جُعِلَ فيك الجنون). ومن هذا يتضح أن سيبويه يجعل لهذه الأفعال أصلا، وإن لم يكن مستعملا، وبذلك يكون المبني للمجهول فرعا من المبني للمعلوم عند سيبويه. ومما يؤيد هذا أن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، بدليل ورود جموع لا مفرد لها كـ(مذاكير، وملامح، ومحاسن)ونحوها على وزن (مفاعل) . وقد استعملوا بعض المصغرات من غير أن يستعملوا لها مكبرا، نحو:(رويد وكُميت) ، يضاف إلى ذلك إنه قد أميتت بعض الأفعال الماضية، واستعمل مضارعها، وأمرها نحو: يذر ويدع كما قال سيبويه. والقاعدة العامة في بناء الماضي للمجهول هي ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، نحو: كتب . كُتِبَ، ذهب . ذُهِب. فإن كان مبدوءا بتاء مزيدة ضم ثانيه أيضا، نحو : تدحرج . تُدَحرج وتقدم . تُقُدم. وإن كان مبدوءا بهمزة مزيدة للوصل ضم ثالثه مع أوّله نحو: استُخرج على وزن استُفعل اُستُخرج و انتُصر. اُنتُصر. وإن كان ثانيه، أو ثالثه ألفا زائدة قلبت واو، نحو: قاتل . قُوْتل، وتغافل . تُغُوفل "[3]". وإن كان أجوف لم تعل عينه فحكمه كما مضى، نحو :عَوِر – عُوِر على وزن فَعِل – فُعِل. أما إذا اعتلت عينه فأكثر العرب يجعل عينه ياء مكسورا ما قبلها سواء كان أصلها الياء أم الواو نحو: خاف – خيف، باع – بيع ، اختار – اختير . ومن العرب من يعكس الأمر فيجعل عينه واوا مضموما ما قبلها سواء كان أصلها الواو أم الياء نحو خاف– خُوْف باع – بُوْع . ومنهم من يشم الفاء، و يجعل العين ياء ليست بالخالصة نحو خاف – خيف ، باع – بيع. فمثلا أصل قيل: قُوِل؛ لأنه من القول

1 – السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 64.

2 – الرضي في شرح الكافية، ج 2،ص297.

3 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 2.

وفيه ثلاثة مذاهب كما يذكر العيني في شرح المراح: أحدهما أن يسكن الواو طلبا للخفة فصار قُوْل وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة والواو، والثاني أن تعطى كسرة الواو للقاف فصار قِوْل ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصر قيل، والثالث الإشمام ليراعي جانب العين والفاء فتقول :قُيُل تتلفظ بضم القاف والياء، ثم تسير إلى الياء وكذلك يجوز الأوجه الثلاثة في بيع واختي، وانقيد له بكسر التاء في اختير، والقاف في انقيد وأصل يقالُ :يُقْوَل فنقلت حركة الواو إلى القاف فقلبت ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها "[1]". ويرى سيبويه أن هذه اللغات دواخل على اللغة الأولى . وإن كان مثالا واويا فيجوز في واوه قلبها همزة مضمومة، أو إبقاؤها مضمومة، نحو: ولد– وُلد أو أُلد"[2]".

وتقلب لام الماضي الناقص ياءا سواء أكان أصلها الياء أم الواو، نحو: "غزا . غُزي و "شقي – شُقي"[3]" و أوجب الجمهور ضم فاء المضعف. يقول سيبويه: (و اعلم أن رُدّ هو الأجود الأكثر، لا يغير الإدغام المتحرك، وأطرد في لغة للعرب كسر فاء المضعف فيقولون في رُدّ و هُدّ رِدّ و هِدّ. وقال آخرون بإشمام الفاء)"[4]".

أما المضارع فيبنى للمجهول بضم أوله، وفتح ما قبل آخره وإن لم يكن مفتوحا، نحو: يكتب – يُكتَب و يذهب . يُذهب وأُخرج . أُخرج وإن كان مضارع أجوف معتل قلبت عينه ألفا، نحو: يقول – يقال ، يبيع – يُباع ، يستقيم – يستقام ولا يبنى هذا البناء من فعل جامد، ولا ناقص من كان، وكاد وأخواتها . كما سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش إن ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل. وما زيل زيد يفعل ذاك يريدون: زال، و كاد "[5]".

---

1 – عيني، شرح المراح في التصريف، ص231.

2 – ابن جني، المنصف، ص 198.

3 – سيبويه، الكتاب ج2 ص 382.

4– سيبويه، لكتاب، ج 2، ص 400 . 401.

5 – سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 360 . 361.

الفعل المضارع

معنى المضارعة

سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم بأحد حروف أنيت، و معنى المضارعة في اللغة: المشابهة مشتقة من الضرع ، كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاع، يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بجملة من الضرع، و تقابلا وقت الرضاع"[1]. و بيان مضارعة الفعل المضارع للاسم، وقوعه مشتركا، وتخصيصه بالسين وسوف، إذ زيادة أحد حروف انيت على أول الفعل الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة الضارع للاسم، و تلك الجهة وقوعه مشتركا، فهو يشبه الاسم عامة، و اسم الفاعل خاصة، أما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة، و صلاحيته للحال، والاستقبال

حروف المضارعة:

أربعة"[2]"، و هي : الهمزة: للمتكلم مفردا، مذكرا كان، أم مؤنثا ، النون: للمتكلم مع غيره، سواء أكانا مذكرين أم مؤنثين أم مختلفين. التاء: للمخاطب، مذكرا كان أم مؤنثا، مفردا كان أم مثنى أم مجموعا، وللمؤنث والمؤنثين غيبة. الياء: للغائب غير المؤنث، والمؤنثين.

حروف المضارعة

تكون مضمومة في الرباعي: سواء أكانت حروفه أصلية مثل يُدحرج أم فيه زائد مثل يُقطع ويُقاتل. وقد تأتي مفتوحة في الثلاثي: لأن الفتح لخفّته هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى، ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا، نحو: يضرب، يعلم،

1 – الاستراباذي، شرح الشافية ، دار الكتب العلمية بيروت، ج2،ص226.

2 – ابن الحاجب، الكافية في النحو ، ص 33.

يشرف وإنما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم، وذلك معدوم في كلامهم "[1]".
وأما نحو: يعد، يقول، يشد، فإن ما بعد حرف المضارعة غير مسكن؛ لأن يعد و شبهه قد حذفت منه الفاء الساكنة، وأصله: يوعد. وأما يقول، ويشدو نحوهما من المضاعف، والمعتل العين، فالحركة فيه عارضة؛ لأنها منقولة من العين إلى الفاء وأصلها: يقول ويشدد . وأمّا الرباعي فلا يلزم إسكان الفاء منه كما لزم في الثلاثي؛ لأن السكون قد لزم عينه فاستغني عن إسكان الفاء منه"[2]".

وينقسم الفعل المضارع إلى قسمين: مضارع الثلاثي المجرد، ومضارع غير الثلاثي :
أولا: مضارع الفعل الثلاثي المجرد . للفعل الماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: هي: فعَل، فعِل، فعُل، و لكل بناء منها صيغة مضارع واحدة، أو أكثر،(فعُل . يفعُل)، (فعِل . يفعَل، فعِل . يفعِل، فعِل . يفعُل)، (فعَل . يفعِل، فعَل . يفعُل) .

ثانيا: مضارع غير الثلاثي: إن مضارع الفعل الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه، يكون بزيادة حرف المضارعة في أوله، وبكسر ما قبل آخره، سواء أكان ما قبل الآخر عين الفعل، كما في الثلاثي المزيد فيه أم اللام الأولى، كما في الرباعي المجرد، والمزيد فيه ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة، أو لاما مكررة، وذلك نحو: انكسر ينكسر، ودحرج يدحرج، واحرنجم يحرنجم، وترجم يترجم.

والسبب في كسر ما قبل الآخر أنه لما غير أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي، إما بإسقاط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإما بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف، نحو: يدحرج، يقاتل، يقطع ... غير آخره بالكسرة؛ لأن التغيير يجر إلى التغيير

1 – ابن يعيش، الشرح الملوكي في التصريف .تحقيق د . فخر الدين قياوة سورية المكتبة العربية بحلب ط1 1393هـ-1973م . ص 62
2- ابن يعيش، الشرح الملوكي في التصريف، ص62.

ويجرىء عليه و أما ماكان أوله تاء زائدة من غير الثلاثي المجرد، فإن آخره لم يغير؛ لأن أوله لم يغير، إنما زيد عليه حرف المضارعة الذي لابد منه. لذلك بقي آخره كما كان، ولم يكسر، وذلك، نحو : تعلم يتعلّم، تجاهل يتجاهل، تدحرج يتدحرج .. وهناك سبب آخر منعهم من كسر ما قبل الآخر مما كان أوله تاء زائدة، وذلك لأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب: تعلّم، بمضارع علّم، والتبس أمر مخاطب جاهل، وأمر مخاطب تدحرج بمضارع دحرج، ولا يرفع الالتباس بضمة المضارعة في مضارع علم وجاهل، ودحرج لاحتمال الغفلة كذلك لم يجوزا ضم ما قبل الآخر استثقالا لاجتماع الضمتين فلا يقال: قاتل يقاتل أوللفرق بينها و بين مصادرها كالتعلم، والتجاهل، والتدرحج"[1]" وأما ما كانت لامه مكررة، نحو: احمرّ احمارّ، فيدغم الحرف ما قبل الآخر بإسكانه بالذي يليه، فيقال: احمرّ يحمرّ، واحمارّ يحمارّ"[2]"، هذا نظرا للحال الظاهرة.

إذًا أقسام الكلم في اللغة العربية: اسم وفعل وحرف معنى كما قلت سابقا، فالفعل يدلنا على يدلنا على حدث مرتبط بزمن: وهو أنواع: حسب الزمن يقسم إلى ماض ومضارع وأمر، وقد يقسم حسب اللزوم والتعدي إلى الفعل اللازم والمتعدي، وكل ذلك يعبر عن حدث نعبر عنه بالصيغة الحدثية وله أوزانه وصيغه كمل ذكرنا. بالمقابل نجد صيغة أخرى هي الصيغة الذاتية والتي تعرف بالاسم.

1 – ينظر ابن جني، المنصف، ج1، ص 93، 94.

2 – ابن الحاجب، الشافيه الملحق رقم واحد ص 308.

الفصل الرابع

المباني التركيبية

تصدير

يتناول البحث اللغوي الحديث عن كلّ المستويات اللسانية اللغوية: الصوتية والصرفية والتركيبية (النحوية)، والدلالية" [1]"؛ ولنا رأي في المستوى الرابع لاختلاف علماء اللغة فيه، حيث نجده المستوى المعجمي، وعند آخرين الأسلوبي، وإن رجعنا إلى الميزان المتعارف عليه عندنا (فعل)، فدراسة الحرف الأول أي بداية الكلمة تتحكم فيه الدراسة صوتية أي الصوت خارج الكلمة من مخارج وصفات، وغيرها مما يتعلق بالدراسة الصوتية ككل. أما وسط الكلمة فيتحكم في دراستها علم التصريف بتنوع الحركات والأصوات. أما آخر الكلمة فالإعراب أي النحو ككل، وهذا ما سماه علماء اللغة بالتركيب أي الكلمات المركبة مكونة جملا. لها دلالة وهذا هو المستوى الرابع.

وهذا التقسيم جاء لتيسير الدراسة والفهم لجوانب اللغة، أما واقع اللغة المنطوق فلا يعرف هذا التقسيم، فالكلام المنطوق تتكامل فيه هذه المستويات، وتأتي على دفعة واحدة، وأنا تناولت المستوى الأوّل والثاني في الفصول السابقة من هذا البحث، لأخصص الدراسة في هذا الفصل للمستوى التركيبي.

يتناول البحث اللغوي في المجال التركيبي دراسة نظام بناء الجملة، ودور كل جزء، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، وأثر كلّ جزء في الآخر، مع العناية بالعلامة الإعرابية، وما تنطوي عليه مما يسمى عند علماء اللغة ب: علم النحو، والعربية، والإعراب"[2]" ولو اختلفت المفاهيم بينها، و سنوضح ذلك في هذا الجزء من البحث. مبرزين

1 – مكي درار، هندسة المستويات اللّسانية من المصادر العربيّة، ص18.

2 – ابن جني الخصائص، ج1، ص34، 35.

العلاقة بين علمي النحو و الصرف، والاختلافات بين المفاهيم، وكذا الجملة وتدخل التراكيب الإفرادية في تكوينها.

مع المفاهيم

يعدّ هذا البناء من أهمّ المستويات اللغوية، لأن فيه مجتمع المفردات، وانطلاقا منه يتغير التعبير حين تنتقل المعاني إلى دلالات، ويبدأ منه الأسلوب والسياق، فعُرف النحو متزامنا مع علم التصريف، في الكتب الأولى وقبل أن نعرّف النحو ونبرز علاقة النحو بالتصريف، وكذا التزامن بين العلمين نتطرق لمعنى التركيب .

أفرطت معاجم اللغة في الحديث عن التركيب بقولها: (تراكب السّحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض،) "[1]" و جاء في الصحاح (ركّبه تركيبا إذا وضع بعضه على بعض،)"[2]" والتّركيب بمعنى الضّم، والتأليف أيضا، فجاء في المعجم الوسيط: (ركب ضمّه إلى غيره فصر بمثابة الشيء الواحد في المنظر، وركّب الدّواء ونحوه ألّفه من مواد مختلفة،)"[3]" ويعني في نفس السياق أنّ: (ركّب الشيء: وضع بعضه على بعض)"[4]" وأجمعت المعاجم العربية على معان متقاربة على أن التركيب يعني الضّم، والجمع، وكذا التأليف، وكلّها تقوم على الثنائية. فالضمّ والجمع والتأليف مؤلفة من وحدتين أو أكثر.

أما في اصطلاح أهل اللغة فإن التركيب؛ وانطلاقا من المعاني اللغوية التي مبدأها الثنائية، وهذا ما يؤكده الخليل قائلا: (إنّ الكلمتين إذا ركبتا، ولكل منهما معنى وحكم أصبح

1 – ابن منظور، لسان العرب، مادة ركب، ج05.
2 – الجوهري، الصحاح، ج1، ص139.
3 – مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ج1، ص 381.
4 – ابن منظور، لسان العرب، ج1 ، ص 432.

لهما بالتركيب حكم جديد،)"[1] و بين التأليف والتركيب فرق فضم كلمة إلى أخرى مثل بعلبك تركيب، أما التأليف يشترط فيه وقوع الألفة بين الجزأين، ويدل تركيب هذه الكلمة (ب ز و) أن الفعل منها عليه تصرف وهو قولهم: بزا يبزو إذا غلب وعلا ومنه البازي،)" [2] ويأتي تحت باب ائتلاف الكلمات؛ يقول الفارسي: (الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاما مفيدا؛ كقولنا: عمرو أخوك، وبِشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتَب عبد الله، وسُرَّ بكر،) "[3]إذا التركيب أيضا عند الفارسي هو ضمّ، أو من وجهة نظره رصْف اسم إلى جانب اسم، أو فعل إلى جانب اسم ليُكوّنا كلاما مفيدا، يؤدي وظيفته الاتصالية ويَقبله المتلقي، فقد يكون مركبا من اسمين وهو الجملة الاسمية، أو من فعل واسم وهو الجملة الفعلية، وقد يطول التركيب؛ فيتصل به ما تتم به الفائدة؛ كشبه الجملة، والمفاعيل بأنواعها، وغيرها من المكملات التي وإن كانت غير أصلية في الجملة من حيث اللفظ، فإنها أصلية من ناحية المعنى والدلالة، إذ إنّها تُظهر مَن وَقع عليه فعل الفاعل، أو توضحّ حاله وهيئته، أو غاية فِعله.

يعني التركيب إذًا التجميع، وذلك ما يتلاءم والمعنى المعجمي، فالوحدات الصوتية بكمياتها المعلومة والمعدودة المتآلفة في وحدتين على الأقل، تسمى كلّ منها مفردة، ويُسميان معا جملة، في مثل: (الله حقّ) والجمل أنواع سنأتي على ذكرها.

إذا التركيب هو ذلكم التلاؤم بين الكلمات باجتماع المفردات " [4]" بغية الوصول إلى معنى معين، حيث يتضمن ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض بناء على المعنى المنشود مع

1 – إبراهيم السّامرائي، فقه اللغة المقارن، ص46.

2 – ابن جني، الخصائص، ج 01 ، ص08.

3 – الفارسي، الإيضاح العضدي، ص09.

4 – مكي درار، هندسة المستويات اللّسانية من المصادر العربيّة، ص172.

مراعاة معاني النّحو، وما يترتب عليه من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتعريف وتنكير وغيره من الأمور المتعلقة بالنحو، وهذا هو المطلوب .

عبّر البعض أيضا عن مصطلح الجملة بالتركيب، فنجدها عند تمام حسّان النمط التركيبي نفسه "[1]" إلا أن مصطلح التركيب أشمل من الجملة ويبرر هذا بعض أنواع التركيب التي لا تدخل في عداد الجملة ونأخذ التّركيب العددي والتركيب الإضافي مثالا واضحا لذلك، بالإضافة إلى أنواع أخرى هي مجال دراستنا هذه إذ ينقسم التركيب النحوي إلى قسمين.

أنواع التركيب النحوي

التركيب النحوي نوعان: تركيب إفراد، وهو أن تركب كلمتين وتجعلهما كلمة واحدة بعد أن كانتا إزاء حقيقتين ويكون في الأعلام نحو: حضرموت "[2]"، وتركيب إسناد ، (وهو الكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى .)"[3]" فهو يتحدث عن تركيب كلمة مع كلمة بينهما علاقة، وهذا النوع من التركيب هو هدف الدراسة .

ويكون التركيب من اسمين وهو الجملة الاسمية ، أو فعل واسم ، وهو الجملة الفعلية ، وتدعى الجملة الصغرى كما سيأتي معنا لاحقاً ، وقد يكون التركيب مطولا فيتعلق به شبه الجملة أو المفاعيل. وقد عرف التركيب عند النحاة بالكلام أيضا، فقد عرّفه ابن جني بأنه :

1 – تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص56.

2 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص20 .

3 – ابن يعيش، المرجع نفسه، ج1، ص20.

(كل لفظ مستقل بنفسه، مفيدٌ في معناه وهو الذي يسميه النحاة الجمل ، نحو زيدٌ أخوك، وقام محمد) "[1]" وهذا ما يبيّنه علم النحو.

النحو

كان العرب يستعملون لسانهم عن سليقة لم يحتاجوا معها أن يبيّنوا قواعدَ نظمِه، وبعد مجيء الإسلام ومخالطتهم الأعاجم مالت ألسنتهم إلى اللحن، والخروج عن أصول الكلام التي ورِثوها عن أسلافهم، فتسرّب اللحن إلى لسانهم. وحرصا منهم الحفاظ على لسانهم الذي اختاره الله سبحانه وتعالى للقرآن ووعاء للرسالة الخاتمة، عمِلوا على وضع نحوٍ ينحوه كلُّ دخيل على اللسان، و يلتزمه أبناء العربية.فلمّا (فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة – عند أهل النحو – بالإعراب استنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستُعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم، ميولا مع هُجنة المُستَعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج حينها إلى حفظ الموضوعات اللّغوية بالكتاب و التدوين، خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشعر كثير من أئمة اللسان بذلك وأملوا فيه الدواوين،) "[2]" إضافة إلى رغبة اللغويين في أن يلتحق بهم غير العرب في تعلّم اللسان العربي، ليسهل التعامل مع كلام الله عزّ وجلّ.

تأخر التعريف بالنحو وبحدوده، ليكون أوّل علم أنتجه العرب، وباعتبار الكتاب لسيبويه أول كتاب نحوي. فالعربية لم تعرف علما من علومها كثر فيه الحديث والتأليف كالنحو، "[3]" فقد انطلق الدرس اللغوي من أجله كما قلت سابقا.

---

1 – ابن جني، الخصائص،ج 1، ص31 .

2 – ابن خلدون، المقدمة، ص1268.

3 – مكي درار، هندسة المستويات اللّسانية، ص173.

ترجع معاني النحو في اللغة إلى عدة مفاهيم: منها القصد، والتحريف، والجهة، وأصل كل هذه المعاني القصد؛ لأن النحو مأخوذ من قول أبي الأسود الدؤلي، عندما وضع كتابا فيه جمل العربية ثم قال: (... انحوا هذا النحو) أي: اقصدوه، والنحو القصد فسمي نحوا "[1]" وهذا ما يستشف من كلام اللغويين ، فيقول ابن فارس: (النون والحاء والواو، كلمة تدل على القصد ولذلك سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب يتكلم به) "[2]" فالنحو القصد

عجّت كتب اللغة بتعاريف مختلفة للنحو بعد الدؤلي وسيبويه وأقدم تعريف نجده عند ابن السراج: (النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلّم أذا تعلّمه كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة) " [3]" ويتضح ها هنا الربط بين المعنين اللغوي والاصطلاحي، كما نجد تعريفا لعلم النحو عند ابن جني قال فيه: (هو انتحاء سَمتِ كلام العرب في تصرّفه؛ من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها، ردّ به إليها) " [4]" وانتحاء السمت، يعني إتباع خطى العرب، وانتحاء سيرهم، في السمت الذي هو (الاستقامة لفعل الخير أي حسن الخلق) " [5]" أي اقتداء لما هو حسن وقالوا فيه: (سَمَت لهم يسمت سمتا إذا هيأ لهم وجه العمل ووجه الكلام والرأي، وهو يسمت سمته أي ينحو نحوه) " [6]" وإذا تتبعنا معاني السمت في المعاجم العربية نجدها تتخذ

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص19.
2 – ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5 ، ص403.
3 – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص36.
4 – ابن جني، الخصائص، ج1 ، ص 34.
5 – ابن فارس، مقاييس اللغة، ج3، ص99.
6 – ابن منظور، لسان العرب، مادة سمت، ج4، ص46.

وجهة واحدة هي، الإتباع الحسن في كلّ شيء، وبذلك يكون النحو الإتباع الحسن والقصد الهادف لما جاء عن العرب ومنهم. وبين ما عُرف عن العرب ومتزامنا مع علم النحو عند القدماء الصرف.

تداخل المصطلحات

يعتبر النحو علما مهما شغل فكر علماء اللغة قديما وحديثا، ويعتبر الدؤلي أوّل من كتب في النحو وتحدث عن النحو، والكتاب لسيبويه أول كتاب خرج متحدثا عن النحو، إلا أن القدماء من علماء اللغة أفردوا الحديث عن النحو وقد أدرجوا معه علم التصريف وهذا ليس بالأمر العجيب والغريب باعتبارهما مستويين متتاليين، والشيء الملفت للانتباه هو مصطلح النحو في حدّ ذاته على أن البعض من علماء اللغة نعتوه بالإعراب مرة، وبالعربية مرة أخرى، والكلام تارة أخرى.

إذا مجمل التعاريف التي ذكرتها آنفا للنحو هي تعاريف عامة؛ فيما سأعرض أخرى الآن وبشكل مقارن مع مصطلحات أخرى استعملها علماء اللغة قاصدين بها النحو، فيمكن أن نجمل المفاهيم اللغوية في: القصد، والتحريف، والصرف، والمثل، والمقدار، والجهة والناحية، والنوع والقسم، "[1]" وأكثر المعاني تداولا للنحو لغة القصد، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي في رأي جماعة من العلماء كابن دريد إذ قال: (ومنه اشتقاق النحو في الكلام، كأنه قصد الصواب،)"[2]" وفي المقابل نجد ابن فارس يقول: (ومنه سمي نحو الكلام؟ لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به)"[3]"

1 – ابن منظور، لسان العرب، مادة نحا، ج14 ، ص214 .

2 – ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص575.

3 – ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص403.

أما ابن منظور فقال: (والنحو القصد ...ونحو العربية منه ...وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثمّ خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء إذا عرفته،)" [1] ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم. والنحو مشتق عند ابن السكيت من معنى التحريف ومنه (سمي النحوي نحويا، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب)" [2] إذًا اتفق أصحاب المعاجم على نفس المعنى للنحو ألا وهو القصد .

و تاريخيا نجد النحو ذُكر بمصطلحات أخرى وجب تبيّنها، فنجده عند البعض العربية، والكلام عند آخرين، والإعراب " [3] عند أغلبهم. ولعل غلبة الأولية رجعت لمصطلح الكلام؛ لما روي من قول الدؤلي وقد سمع اللّحن في كلام الموالي: (هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام فدخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام) " [4] ولم يثبت من ذلك قصده الكلام النحو.

أما مصطلح الإعراب فكان من خلال رواية عن عمر بن الخطّاب استعمل كلمة إعراب بمعنى النحو فقال: (وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب) " [5] ولا دليل على صحة ذلك؛ على أن النحو ظهر في القرن الأوّل للهجرة، إلى غاية القرن الرابع هجري باعتبار أقدم توظيف لكلمة إعراب قصدا بالنحو ظهرت مع ابن جني في عنون كتابه سرّ صناعة الإعراب، ومع ذلك فقد سبقه الزجاج في الاستعمال حيث قال: (ويسمى النحو إعرابا،

1 – ابن منظور، لسان العرب، ج14 ، ص214.

2 – ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص215.

3 – ينظر: مكي درار، هندسة المستويات اللّسانية، ص172. و فتحي الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص13–14.

4 – السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص13.

5 – القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج1،ص15.

والإعراب نحوا سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد) "[1]" وتوجد دراسة كاملة شاملة عن ذلك بعنوان (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري) للدكتور عوض حمد القوزي.

تعتبر العربية والكلام مصطلحات ذكرت في القرون الأولى، وفي مواضع قليلة؛ أما كلمة النحو فإنّها وردت في النصوص التي تتحدث عن بدايات هذا العلم، مستعملة بمعناها اللغوي وقد وضع (الدؤلي كتابا فيه جمل العربية، ثم قال: انحوا هذا النحو. أي اقصدوه.والنحو القصد) "[2]"، وشاع مصطلح النحو تدريجيا، ومع أنه لم يقض على استعمال (العربية)؛ حيث بقي هذا المصطلح مستعملا مدة طويلة عند علماء اللغة، والنحو وتعبيراتهم، وفي عناوين كتبهم من ذلك قولهم: (أخذ أبو الأسود الدؤلي عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية)" [3]" وأكد ذلك قول ابن سلام: (أول من أسس العربية ... أبو الأسود الدؤلي) " [4]"، وبنفس التعبير صرّح المبرّد قائلا: (أول من وضع العربية ونقط المصحف أبو الأسود الدؤلي) " [5]" إذًا عبّر علماء اللغة والنحو عن النحو بمصطلح العربية في كتبهم ورواياتهم .

نضيف لذلك بعض المصنفات النحوية، حيث نجد منها: الواضح في علم العربية للزبيدي، واللّمع في علم العربية لابن جني، والمفصل في علم العربية للزمخشري، وأسرار العربية لابن الأنباري، والخلاصة الألفية في علم العربية لابن مالك. هذه هي أهم المصنفات عن النحو بمصطلح العربية في القرن الرابع هجري وما بعده. ولعلّ علم النحو من أهم

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص91.
2 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص89.
3 – السيرافي، أخبار النحويين الصرفيين، ص15–17.
4 – ابن سلام، طبقات الشعراء، ص5.
5 – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص21.

العلوم عن العرب، تعمقوا في دراستها حتى ألفوا فيها كتبا لا تعد وتحصى؛ ولو أنه لم يحظ بالدراسة الذاتية وحده بل طرح من علم التصريف.

أصول المصطلحات

إن النحو شقيق التصريف، وقرينه، وقسيمه، وإذا كان موضوع النحو هو تركيبية الجمل . فان موضوع التصريف هو الإفرادية – أعني الكلمات قبل التركيب – وهو ماتناولته في الفصل السابق، ولكل منهما صلة وطيدة بالآخر.

وإذا كان موضوع النحو التركيبية كما أسلفنا ، أعنى الجمل . فان موضوع التصريف الإفرادية. أي الكلمات قبل التركيب . و إذا كان الأمر كذلك، فإن أي دراسة لغوية لا تخلو، من حديث عن الكلمات من حيثيات: الأصوات ، والمباني، والتراكيب ، والدلالات؛ بل إن تسلسلا منطقيا ينبغي أن يكون على هذا النحو؛ هو النظر إلى الأصوات المكونة للكلمة، ثم المباني قبل التراكيب. لان الكلمة قد تصلح لتركيب من التراكيب ، ولكنها لا تصلح لكل التراكيب، ولا تتماشى معها، ولذلك كان اللغويون يفرقون بين الأفعال الثلاثي منها والرباعي، فإذا كان القصد عملا ذاتيا كان الفعل ثلاثيا، أما إن كان الغرض الحديث عن مساعدة الغير على ذلك العمل فان الفعل يكون رباعيا؛ وهو ما يمكن أن نتبينه بجلاء في نحو قولنا: (فَعَل) بفتحات متتالية نصر، ضرب، فتح ... أو(فعِل) بكسر العين ، فرح، حسب أو(فعُل) بضم العين كرم، شرف. أو(فعلل) دحرج، زحلق . وهي الأمثلة المتعلقة بالفعل المجرد والتي تطرقت لها في الفصل السابق، والتي يظهر من خلالها أن الثلاثى غير الرباعي بل إن الثلاثي وحده يختلف من صيغة لأخرى، وأن(خرج)على وزن (فَعَلَ) التي من باب(نصر) لا يمكن أن تكون(خرج)(يخرج) بفتح العين ، الراء هنا، ولا يمكن كذلك أن تكون (خرج)(يخرج) بكسر العين، الراء دائما إذ لم ترد الصيغ على هذا النحو في أي نص من نصوص اللغة الفصحى.

إن الصيغ التصريفية تكاد تكون توقيفية ، فهي صيغ توظف للدلالة على عمل ذاتي قام به المسند إليه الفعل ، والمحصور ذهنيا في مثل(خرج عليٌ) ليكون علي هو الخارج لا غيره، وانه أحدث ذلك بنفسه التي برحت المكان حتما. وان المعنى سيختلف إن أصبح التركيب (اخرج علي سعيدا) أي ساعد غيره وعمل على إخراجه من المكان. وقد جاء الاختلاف بين الأمرين من حيث إن(أخرج) هنا رباعي ، والذي مضارعه(يخرج) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وهي جوانب حتى الآن تصريفية ، ولو عدنا إلى الصيغ التصريفية لوجدنا الفعل (خرج) يتطلب فاعلا فقط ، وأن الفعل (اخرج) يضيف إلى مطلب الفاعل مفعولا به، فيكون التركيب على هذا الشكل: (خرج علي) و (أخرج علي سعيدا من البيت) وهنا يتداخل النحو مع التصريف ، فيصير الأمر بين فرعين من فروع الدرس اللغوي هما: النحو، والتصريف؛ وهو الأمر الذي كان علماء اللغة القدماء والمحدثين يشرحونه، ويبحثون له عن نماذج في كلام العرب, ليقيسوا عليها ما يمكن أن ينشئ.

نجد سيبويه يتحدث عن ذلك في قوله: (هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى). وهو الباب الذي قال فيه: (تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وادخله وأجلسه وتقول: فزع وأفزعته ، وخاف وأخفته ، وجال وأجلته، فأكثر ما يكون على فعل ، إذا أردت أن غيره ادخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت) "[1]"، ونجد الفارسي أيضا يتطرق لذلك، لكن بأمر مخالف لسابقيه؛ حيث أنه أفرد كتابا للنحو أسماه الإيضاح العضدي؛ وآخر خصصه للصرف عنونه بالتكملة فقال مثلا: (قال الخليل: إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وحزنى ، ونحو ذلك لأن هذه الأشياء ، أمور ابتلوا بها وادخلوا فيها وهم لها كارهون. فصار بمنزلة المفعول به نحو جريح وجرحى وعقير وعقرى وليس كذلك في اللفظ لان المريض مثل الظريف فكان حقه مراضا كما قال جرير: * وفى المراض لنا شجو وتعذيب * وقد قالوا: في الهالك هلاك وهالكون كما يجب

1 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 55 .

في القياس،) "[1]" فقد استعمل مصطلح المفعول به، وهو مصطلح نحوى وليس من التصريف في شيء، ليتبين أن صلة النحو بالتصريف قوية وواردة في كتب القدماء ولا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال.

في طريق النحو

اختلف بعض النحويين في تدريسهم وفهمهم للنحو، منهجا ومادة وطريقة؛ مع اختلاف واضح في كلّ هذا، فاختلاط قواعد النحو بغيرها جعل من العملية صعبة، وإدخال الطرح الفلسفي والمنطقي صعبّها أكثر، مما جعل صعوبة فهمه لطالب العلم. فهناك مشكلات تحول بين دراسة النحو، وإتقانه، من بينها ما هو متعلق بالضعف العام في اللغة العربية في مجتمعنا العربي؛ بسبب اختلاف اللهجات المنطوقة في حياة الناس العادية عن اللغة المكتوبة أي بين اللغة الفصحى والعامية التي خلقها تعدد اللهجات، مما جعل اللحن في العربية حين يريدون التحدث أو الكتابة باللغة الفصحى. وهو ما جعل معلم (النحو يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التطبيقية للأمثلة المنتقاة)" [2]" فالنحو في المجال التعليمي صار دروسا تلقى للتخلص منها دون مراقبة.

ولعل أهم مشكلة صعبت النحو هي طريقة تدريسه وتقديمه للطلاب، والتي تركّز أساسا على إتقان الإعراب، واستظهار القواعد النحوية وحفظها، وعند البحث على صعوبة النحو والمشكلة في استعابه، و فهمه باعتبارها إرثا وصلنا وهو موجود منذ القدم. ولعل أبرز مظاهر تلك الصعوبة تتمثل في ما يأتي:

1 – أبو علي الفارسي، التكملة، ص 189 .

2 – مكي درار، هندسة المستويات اللسانية، ص 178.

اعتماد النحاة في وضعهم لعلم النحو على المعيارية – منطق النحو – دون الاهتمام بمنطق اللغة وطبيعتها، حيث برز التعبير في طريقة التناول والتعبير في معظم كتب النحو والصرف والبلاغة، واستمر الحال كذلك في العصور الموالية انطلاقا مما وضعه السلف؛ حيث بدأ فرض القواعد على الأمثلة" [1]"، والقول بالوجوب والإيجاز. مما أدى بتدريس اللغة إلى القيام على وصف اللغة للتلاميذ، وهو الحال بالنسبة للمؤتمرات والملتقيات.

لقد تأثر واضعو علم النحو بعلماء الكلام في أنّ كلّ أثرٍ لابدّ له من مؤثر، مما أدى إلى ظهور نظرية العامل، والحديث عن العلل. إضافة إلى كثرة ما في القواعد من أقوال، واختلاف المسائل، واعتمادها التحليل المنطقي الذي يستدعي حصر الفكر لاستنباط الأحكام العامة من أمثلة كثيرة، مما دعا علماء التربية إلى المناداة بتأخير دراسة القواعد إلى سنّ المراهقة.

وكذلك صعوبة مواضيع النحو وجفافها، همها التدقيق في الجمل والتراكيب اللغوية دون مراعاة واقع الحياة العملية للطالب لمعرفة موقع الكلمة من الإعراب وضبط الحركات. إضافة إلى كثرة العوامل النحوية وتشعّب التفاصيل التي تندرج تحت هذه القواعد" [2]" مما لا يساعد تثبيتها في أذهان الطلاب. وهي أهم العوائق التي تصدم طالب النحو باعتبار تلك (القوانين إنّما هي وسائل للتعليم، ولكنهم أجروها على غير قصد بها، وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها)" [3]" فمثلا العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو

1 – عبد الوارث مبروك، إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، ص 174، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.

2 – السليطي، تدريس النحو العربي، ص36–37، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط1، 2002.

3 – ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص386، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، مكتبة الهداية دمشق، ط1، 2004م.

العمل حين نجد البعض يجيد كتابة المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن 'راب الفاعل أو المفعول، ولا شيئا من قوانين صناعة العربية.

ينطلق منطق الدرس اللغوي العربي من علم الأصوات، حيث جعل العلامة الإعرابية الصوتية أساس التعقيد وهذا ما ذُكر على لسان الدؤلي حين قال (إذا رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيت قد فتحت شفتي فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين)"[1]" من هنا قُعد للغة بمراعاة الصوائت العربية.

فكانت تلك الصوائت التي تكون في وسط الميزان الصرفي إن تعلق الأمر بعلم الصرف وأواخر الكلم إن تعلق الأمر بالنحو وبصفة خاصة الإعراب، هذه الصوائت أو الحركات (وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب، والجرّ، والرفع والجزم؛ والفتح والضم، والكسر والوقف،)" [2]" وانطلاقا من ذلك يمكن تصنيف الصوائت صوتيا والحركات صرفيا، والعلامات الإعرابية نحويا إلى أنواع

العلامات الإعرابية

تعتبر العلامات الإعرابية من أهم القواعد الخاصة في اللغة العربية، وهو نظام دقيق يصف خواتم الكلمات العربية الفصيحة، والإعراب يخص الأفعال، بالإضافة إلى الأسماء، وتختلف العلامة الإعرابية عن الصوتية في قضية التراث، فمن أسماء العلامة الإعرابية الحركة، وهي ضد السكون إذا ما عدنا للمعنى اللغوي، على أن السكون تصويت في الميدان

1 – عثمان أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص13، تحقيق:محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

الصوتي، ودليل ذلك وقوف المقرئ عند الميم في بداية سورة البقرة مثلا؛ فهو يقف عند الميم ويمدّ الصوت بها، (فهي ساكنة من حيث التقعيد، ومتحركة ممتدة من حيث الأداء)"[1]" لهذا وجب إعادة النظر في المفاهيم الصوتية.

العلامة هي السمة والصفة الفارقة للشيء عن غيره، وتميزه عن نظيره. ولها أبعاد متنوعة بتنوّع مجالات استعمالها، واختلاف سبل التعامل معها، فمنذ (كان الوجود كانت العلامة، وكان الإنسان صانعها)"[2]"، للإعراب عمّا يقوم في نفسه من دواع وحاجات؛ وبذلك أضحت العلامة وسيلة إعرابية عن الحاجات الإنسانية مما أدى إلى تنوعها لتنوع مقاصد توظيفها. وما يهمنا هو العلامة الصوتية الإعرابية وتحكمها في تحديد الدلالة وتنوع الموازين الصرفية.

نجد المعاجم اللغوية العربية قيّدت معاني الجذر(علم)، نذهب إلى ما أورده ابن فارس في مقاييس اللغة في قوله: (العين واللام والميم أصل صحيح يدلّ على أثر بالشيء يتميّز به عن غيره)"[3]"، يتجلى في هذا النص الإدراك الموضوعي لمعنى العلامة في دلالتها على الأثر الناتج عن تمييز الشيء بقيمة دلالية تعكسها العلامة المخصوصة له، وبهذا العلامة شاهدة على الأثر، وهو كنهها.

وحين نتطلّع على العلامة في المجال الدراسي نلفي تقاربا شديدا بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي، فالعلامة في مجمل الموروث اللساني العربي تعني (الوسيلة الحسية الحاضرة، والشاهدة التي تنوب عن شيء آخر ليس بحاضر، فهي اقتران ثنائي بين طرفين متلازمين يقتضي أحدهما وجود الآخر؛ الطرف الأول هو الدال، والطرف الثاني هو

1 – مكي درار، هندسة المستويات اللسانية، ص 184.

2 – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص135.

3 – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مادة علم، ج1، ص199.

المدلول، ويحصل في هذا الاقتران حدوث الدلالة)" [1] وإذا ما عدنا للمستويات اللسانية فالدال هاهنا نقصد به الميزان الصرفي يعطينا معنى وهو المدلول (فعل) على سبيل المثال ميزان صرفي للفعل تعارف عليه علماء الصرف كما ذكرت آنفا وهو دال أي وزن، وإذا ما تغيرت الصوائت فيه (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ) تغير المعنى وتنوعت الدلالة وهذا سماه الأستاذ مكي درار بمبدأ التفريع والتنويع. فطبيعة العلامة مدرك حسي ذو تركيب ثنائي تلازمي بين الميزان الصرفي ومعناه، وبما أن اللغة ظاهرة صوتية، والأصوات مدركات حسيّة فإنّ علامتها صوتية بقسميها الصوامت والصوائت في البناء اللغوي التركيبي والإفرادي. والصوائت أو الحركات أو الطليقات على اختلاف تسمياتها، تدلّ على (علامة متغيرة تلحق الصامت في التركيب لتبديل صوته أو صورته، أو هما معا)" [2]"، وهي تختلف عن الصامت في صورتها النطقية الانطلاقية.

هذه العلامة وصفها علماء اللغة بالإعرابية، ومدلول الإعراب هاهنا، مدلول واسع، إذ لا يقتصر على (الإبانة والإفصاح)" [3]" عن مكامن الدلالة في المباني على صعيد موقعيات النهايات، المتمثل في (الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة، من جر ورفع أو نصب وجزم بحسب ما يقتضيه العامل)" [4]" كما جرى استعماله عند النّحويين،وإنّما يشمل صعيد الموقعيات جميعها على اختلاف الهيئات والمباني (الحدثية، الذاتية، الوصفية، والأداتية). والعرب (يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، فيقولون " مِفتح للآلة التي يفتح بها، ومَفتح

1 – أحمد حساني، المصطلح اللساني في التراث اللساني – من التأصيل إلى التفعيل، ص88، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، العدد 1، 200م.

2 – مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص61.

3 – ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة عرب، ج4، ص299.

4 – سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصّرفية، ص149.

لموضع الفَتح"، ومِقص للآلة، ومَقص للموضع الذي يكون فيه القص")" [1]"، مما يثبت دور الحركات الواقعة في غير أواخر الكلم في إبراز التباين الدلالي بين المباني الإفرادية وبالتالي التركيبية. وبما أن الإعراب تبيين المعاني بالحركات، وصف حركات الموقعيات جميعها بالإعرابية. وهي ما سميت عند البعض بالصوائت الوظيفية؛ كونها تميّز وظائف أصوات الجذور ك(عَلَم، عُلِم، عِلْم)" [2] وأوزانها (فَعَل، فُعِل، فِعْل) على الترتيب اختلفت دلالتها باختلاف حركاتها أو بالأحرى صوائتها.

والجدير بالذكر، أنّ آراء بعض الدارسين اختلفت في شأن الوظيفة الصوتية و الدلالية للعلامات الإعرابية، وأخرى دلالية بين منكر ومعترف بحجج قابلة للمناقشة والنقد" [3] ومهما اختلفت أراء الدارسين، فالمرجح أن العلامات الصوتية الإعرابية لها قيمتان. إحداهما صوتية من أجلها وجدت العلامات الإعرابية، وأخرى دلالية، لأجلها أوجدوا هذه العلامات في المباني الإفرادية والتركيبية

العلامة الإعرابية رمز دال على الحالة الإعرابية تختلف باختلاف المبنى الصرفي للكلمة، فلكل حالة أكثر من علامة يحددها المبنى الصرفي للكلمة، فجمع المذكر السالم علامة رفعه الواو والمثنى الألف، وهكذا. أما الحالة الإعرابية: فهو أمر ذهني اعتباري، وهي: الرفع والنصب للاسم والفعل المضارع، والجر خاصة بالاسم، والجزم خاصة بالفعل المضارع. أما الوظيفة النحوية (الموقع الإعرابي) في ما تؤديه الكلمة من دلالة نحوية في الجملة كالفاعلية والمفعولية والخبر والحال .. الخ

1 – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص161، المكتبة السلفية القاهرة، 1910م.

2 – عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص167.

3 – محمد الانطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص313.

ولما كانت الوظائف كثيرة والحالات قليلة اجتمعت تحت كل حالة إعرابية مجموعة من الوظائف النحوية "[1]"، فالمرفوعات: المبتدأ والخبر ، والفاعل، ونائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إن، و.. والمنصوبات: المفعولات والحال والتمييز والمستثنى ،الخ.

الحالات الإعرابية: وهي

الرفع، علاماتها: الضمة نحو قام محمدٌ، الواو نحو قام المعلمون وقام أخوك، والألف نحو قام المعلمان . النصب، علاماتها : الفتحة نحو رأيت محمداً ، الكسرة نحو رأيت المعلماتِ، الألف نحو رأيت أباك، الياء نحو رأيت المعلمَينِ ورأيت المعلمِينَ. الجر علاماته: الكسرة نحو مررت بمحمدٍ. الفتحة نحو مررت بأحمدَ . الياء نحو مررت بالمعلمين . الجزم وعلاماته: السكون نحو لم يكتبْ ، حذف النون نحو لم يكتبوا ، حذف حرف العلة نحو لم يدعُ.

نلاحظ أن بعض العلامات الإعرابية تكون لأكثر من حالة كالفتحة علامة للنصب وللجر في الممنوع من الصرف، والألف: علامة لرفع المثنى، وللنصب في الأسماء الستة، والياء علامة للنصب والجر في جمع المذكر السالم والمثنى، والكسرة علامة للجر، وللنصب في جمع المؤنث السالم، لنا عودة إليها بالتفصيل لاحقا من هذا الفصل.

إذًا تصنف العلامات الإعرابية" [2]" الصوتية من حيث المعيار الكمي إلى نوعين؛ إحداهما علامات قصيرة، وهي: (الفتحة، والضمة، والكسرة). والأخرى طويلة، وهي: (الألف، والواو، والياء). ذلك ما تضمّنه وصف ابن جني بقوله: (اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحركات ثلاث، وهي الفتحة، الكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو

1- الفارسي، الإيضاح العضدي، ص7 وما بعدها.

2 - الفارسي، الإيضاح، ص11 وما بعدها.

النّحويين يسّمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة... ويدلك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هو بعضه)"[1]"، وامتداد له.

الناظر لهذا النصّ، يستقرئ نظرة ابن جني إلى علاقة الأسبقية بين العلامات القصيرة والطويلة من وجهتين. وجهة تاريخية، تبدو في نظرته إلى الحركات القصيرة، أنّها أبعاض حروف المد. وهذا يدلّ على أسبقية الحركات الطويلة في الظهور. ووجهة صوتية، تظهر في تدليله على أنّ الحركات أبعاض حروف المد بإشباعها الذي يتولّد عنه الحركات الطويلة، والأصل سابق للفرع.

يوجد تصنيف آخر للعلامات الصوتية الإعرابية في الميدان اللغوي على المستوى العلمي إلى: علامات البناء، وعلامات الإعراب. على أساس أنّ والإعراب متناقضين في المفهوم ف (البناء هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشّكل لا تتغيّر بتغيّر العامل مطلقا، ونقيضه الإعراب لذي يعني تغير الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها)" [2]"، ولذلك أطلقت الفتحة والكسرة، والضمة ثم السكون على حالات البناء، بينما تطلق النصبة والجرة، والرفعة على حالات الإعراب.

فمما يميز الدرسات التركيبية والإفرادية، والصوتية وجود عدّة علامات، تعتبر كمؤشر هامّ يستجلي الباحث خلاله أهمّ المحطات التي تسهم في تحليل المرسلة الكلامية؛ وذلك

1 – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص17ومابعدها.

2 – سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص26.

لكون العلامة توظف (من أجل نقل معلومات أو قول شيء أو الإشارة إلى شيء ما)" [1]"، وتلك المهام ترصد على وجهين بصرية، ونطقية في الكلام ومنه الجملة.

الجملة

الجملة وحدة صغرى، يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة والمغزى، والقصد للمخاطب؛ لذلك دأب الدرس النحوي القيام في مجمل أبحاثه عليها، من حيث تأليفها، ونظامها وطبيعتها، وغيرها من القضايا. فاللغة فكر منتظم في صلب مادة صوتية، غايتها التعبير والتواصل، تشكل تركيبا من وحدتين متتاليتين فأكثر، تجمعهما علاقة سياقية متبادلة، يحددها النظام النحوي الخاص لهذه اللغة، ليميزها عن غيرها من اللغات، وأحسن تمثيل لهذا التركيب في الدرس اللغوي، الجملة .

فالجملة هي عبارة عن الفعل والفاعل نحو قام زيدٌ ، ومبتدأ وخبر نحو زيدٌ قائمٌ ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُربَ اللصُ ، و أقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً ، وظننته قائماً "[2]". وتتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه ، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسماً ، والمسند هو المتحدث به يكون فعلاً أو اسماً ، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداها ففضلة أو قيد"[3]"

فبما أن الجمل مؤلف من مسند ومسند إليه ، فهي والمركب الإسنادي شيءٌ واحد مثل: جاء الحقُ، وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً ، ولا يشترط في المركب الإسنادي أن يفيد معنى تاماً مكتفياً بنفسه ، كما يشترط في الكلام ، فهو قد يكون تام الفائدة نحو قوله

1 – أمبرتو إيكو، ترجمة: سعيدبنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، ص13، المركز الثقافي العربي بيروت،ط1 2007م.

2 – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص37 .

3 – السامرائي، معاني النحو، ج1، ص14.

تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون: 1]، ويسمى كلاماً أيضاً ، وقد يكون ناقصاً نحو: مهما تفعل من خيرٍ أو شرٍ تلاقه "[1]" يسمى كلاماً أيضاً لحصول الفائدة التامة.

يتبين المفهوم العام للجملة من خلال المعنى اللغوي، فذكرت معاجم العربية أن: (الجيم"[2]" والميم واللام أصلان: أحدهما تجمّع وعِظَمُ الخَلق، والآخر حُسنٌ، فالأوّل قولك: أجملتُ الشيء، وهذه جُملة الشيء، وأجملتُه حصَّلته، وقال تعالى:[وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيه الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً] (الفرقان: 32)، ويجوز أن يكون الجُمل من هذا لعِظَم خَلْقه)" [3] يتضح من ذلك أن الفعل جمل يأتي بمعنى تجميع شيءٍ إلى شيءٍ، ويأتي بمعنى تحصيل حساب أو إجماله، وقد تأتي بمعنى الحُسن والجمال، وما يخصنا من هذا معنى التجميع والضم.

تأكيدا لذلك نجد ابن منظور يطرح المادة قائلا: (الجُمُل: بضم الميم والجيم الجماعة من الناس. ويقال: جمل الشيء: جمعه، وقيل لكل جماعة غير منفصلة: جملة... وجمل الشيء: جمعه) " [4]" فالمعنى اللغوي للجيم والميم واللام التجميع، وسيتضح ذلك من خلال مفاهيم أوردها علماء اللغة والنحو.

لعل أقدم مصطلح ذُكر للجملة نجده عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه (الجمل في النحو) الذي جمع فيه جملَ وجوه الرفع والنصب، والجرّ والجزم، وجمل الألفات، واللامات...، والجملة ترادف الكلام" [5]" في اصطلاح بعضهم؛ فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده، والفارسي قال بم أكده تلميذه ابن جني فقال: (فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون

1 – مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ج2، ص632 .
2 – ومن معاني الحروف الجيم صوت الخفاء كقولنا جني.
3 – ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص481.
4 – ابن منظور، لسان العرب، مادة جمل: ج3 ، ص203
5 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص18، وينظر: عبد القاهر الجرجاني، الجمل، ص40.

كلاما مفيدا... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك)" [1]"وخالف ترادف الجملة مع الكلام ابن الحاجب"[2]" وابن هشام فقال: (الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: مادلّ على معنى يحسن لسكوت عليه، والجملة عبرة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وماكان بمنزلة أحدهما. وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين)" [3]" وبين اختلاف الجماعتين نذهب لأن الجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه.

وعرّف باحثون آخرون الجملة بأنّها (الصورة اللفظية الصّغرى للكلام المفيد، في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الذي يُبيّن المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه. ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع)" [4]" في شكل موجات صوتية صوتية منتظمة، متألفة من موازين منظمة، مما بيّن دورها الفاعل في التواصل ما بين المرسل والمتلقي، حيث تقتضي وجود علة غائية يصبو إليها المتكلم، ويحرص على توصيلها للمتلقي، بالإضافة لكون الحروف في تراصّها مكونة الميزان الصرفي تحمل عمقا إيحائيا، يظهر ذلك من خلال اشتراك المفردات مع غيرها في إنشاء الحقل النسقي.

والجملة في شكلها العام ومما سبق، هي الصورة النموذجية لائتلاف مجموعة من المفردات يموازينها جوهرها العام الخام الأصوات، حيث يؤدي تقاربها إلى نشوء ظواهر متعددة في نحو ما ذكر في الفصل الأوّل: الإدغام والإبدال، وغيرها من التلوينات الصوتية، وتحرص كلّها على إزالة الغموض الذي يعتلي المفردة، أثناء تعبيرها عن معنى معيّن.

---

1 – الفارسي، الإيضاح العضدي، ص9.

2 – الاستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج1، ص8.

3 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص490.

4 – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص31، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م.

التحدث عن الجملة من الجهة التركيبية، يكون انطلاقا من الصوائت، وصولا عند المباني الإفرادية. ومن الجهة التحليلية ننطلق من المفردات وصولا للصوائت، ليكون هذا الأخير حلقة مشتركة بين التركيب والتحليل، وتبرز هاهنا مكانة الصائت باعتباره عنصرا أساسيا. فكلّ عمل لغوي لغوي لا يراعي الصّوت ولا يعتمده يعدّ عملا ناقصا؛ لأن الصوت أساس كل ميزان صرفي في المباني، مما يؤدي إلى تنويع في المعاني، ويظهر ذلك التنوع التصنيفي جليا في الجمل العربية.وعرف الصائت صوتيا ما يرادفه بالعلامة الإعرابية نحويا.

أقسام الجملة

قسم النحاة العرب الجملة ، إلى اسمية وفعلية وشبه جملة ظرفية ، وبعضهم قسمها إلى أصلية وصغرى وكبرى، كما سيأتي بيانه :

وجاء في مغني اللبيب أن الجملة ثلاثة أقسام ، اسمية وفعلية وظرفية "[1]". ويقول السيوطي في أقسام الجملة أنها: (الاسمية هي التي تصدر باسم، والفعلية هي التي يتصدرها فعل، أو يتصدرها ظرف أو جار ومجرور فهي ظرفية ،)"[2]" وجاء في النحو الوافي أن الجملة ثلاثة أنواع وهي: الجملة الأصلية وهي التي تقتصر على ركني الإسناد ، والجملة الكبرى وهي ما تتركب من مبتدأ وخبره جملة اسمية أو فعلية ، نحو الزهر رائحته طيبة ، أو الزهر طابت راحته ، والجملة الصغرى هي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ"[3]". والجملة أربعة أقسام كما جاء في جامع الدروس العربية"[4]"

1 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص38.

2 – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج 1، ص36، تحقيق: عبد العال سالم مكرم وآخرون, مؤسسة الرسالة، بيروت.

3 – حسن عباس، النحو الوافي، ج1، ص16، دار المعارف، القاهرة.

4 – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،ص 632.

فالجملة من حيث التركيب: جملة صغرى ، وجملة كبرى ، وجملة تعتمد على مسند ومسند إليه ولا تتعداه، وقد يأتي تركيب الجملة بصور متعددة منها التركيب المتعارف عليه ، ومنها الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وقد تحدث ابن جني عن هذه الصور من تركيب الجملة في كتابه الخصائص تحت باب "في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض،""[1]" فابن جني قد فطن للصور التي تتركب منها الجملة، كتقديم الفاعل في قولك: ضرب غلامُه زيداً، فقد تقدم الفاعل؛ لأنه أضيف إلى ضمير المفعول.

مع الأنواع

الجملة الاسمية

الجملة الاسمية: فهي التي صدرها اسم نحو زيدٌ قائمٌ ، وهيهات والعقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش ، والكوفيون"[2]". ولا عبرة بما تقدم عليها من حروف نحو: أزيدٌ أخوك"[3]". المبتدأ: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لما يستغنى به "[4]". أو هو ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى"[5]". وهو المسند إليه الذي لم يسبقه فاعل"[1]".

---

1 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص253.

2– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج2، ص38.

3– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج2، ص39.

4– المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،ج1، ص470، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة . وانظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص165، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة .

5– ابن مالك؛ محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص287، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة الوقفية القاهرة.

والاسم نحو : (الله ربنا) والذي بمنزلته أي: المصدر المؤول نحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة : 184], وقوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة : 6]، وتسمع بالمعيدي خيرُ من أن تراه "[2]"، والذي بمنزلة المجرد نحو قوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر: 3]؛ لأن وجود الزائد كلا وجودٍ ومنه عند سيبويه قوله تعالى: " بِأَيِّيكُمُ " والأصل في الجملة الاسمية الابتداء بالمعرفة "[3]"، وإذا اجتمع نكرة ومعرفة فأحسنه أن يبتدئ المتكلم بالأعرف وهو أصل الكلام ."[4]" وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

أحدهما: عليه الفارسي وظاهر قول سيبويه: أنك بالخيار فما شئت منا فاجعله مبتدأ.

الثاني : أن الأعم هو الخبر نحو: زيدٌ صديقي إذا كان له أصدقاء غيره.

الثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه من علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله من القائم ؟ فقيل في جوابه القائم زيدٌ، فالمجهول الخبر.

الرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

الخامس: إن اختلف رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق.

السادس: أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر نحو القائم زيدٌ"[5]".

1- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 369 .

2 - الانصاري، أوضح المسالك،ج1، ص165.

3 - سيبوية، الكتاب،ج1، ص328 .

4 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص328.

5 - السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص28.

الخبر : ما أسند إلى المبتدأ, وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة, والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملة اسمية،"[1]" واصله أن يكون نكرة.

أحكام المبتدأ والخبر:

أولا: أحكام المبتدأ: للمبتدأ خمسة أحكام وهي على النحو التالي:

1-وجوب الرفع، وقد يجر بالباء، أو من الزائدتين، أو برب التي هي حرف جر شبيه بالزائد فالأول، نحو: بحسبك الله، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر : 3]، والثالث في نحو: يا رب كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة."[2]"

2- أن يكون معرفة, نحو : محمدٌ رسول الله, أو نكرة مفيدة, نحو : مجلس علمٍ ينتفع به خيرٌ من عبادة سبعين سنة، "[3]" ولا يبتدأ بنكرة إلا إذا:

أ-حصلت الفائدة، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو جار ومجرور ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: 35]، وقوله تعالى :﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ بالبقرة: 7]، ولا يجوز رجلٌ في الدار، ولا عند رجلٍ مال"[4]".

ب-أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم"[5]"، نحو قوله تعالى:﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة : 116] [116

---

1 - أوضح المسالك،ج1،ص173.

2 - مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ص 369.

3 - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص125. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

4 - أوضح المسالك،ج1، ص181.

5 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص213 .

ج–أن يسبق بنفي نحو قولك"[1]": ما رجلٍ في الدار ونحو ما خلٌ لنا.

د–أن يتقدمه استفهام نحو قوله تعالى:(أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ) [النمل : 60]،"[2]" ونحو قولك: هل فتى فيكم.

هـ–أن تكون موصوفة مذكورة أو محذوفة "[3]" ومثال المذكور قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) [البقرة: 221].

و–العمل: نحو قولك رغبة في الخير خيرٌ "[4]"، وقولك خمس صلوات كتبهن الله.

ز–أن تقع بعد لولا"[5]" نحو قول الشاعر :

لولا اصطباري لأوْدَى كلُّ ذي مِقَةٍ لمّا استقلتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعْنِ

ح–أن تسبق بإذا الفجائية"[6]": خرجت فإذا أسدٌ رابض.

كانت هذه بعض مسوغات الابتداء بالنكرة والتي زادت عن نيف وثلاثين مسوغٍ، مع العلم بأن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا غير حصول الفائدة.

ثانياً : الخبر: ولخبر المبتدأ سبعة أحكام وهي على النحو التالي :

أولا وجوب رفعه، وثانيا أن يكون نكرة مشتقة، وقد يكون نكرة جامدة، نحو هذا جحرٌ. ثالثا: وجوب مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. أما رابعا فجواز حذفه إن دل عليه دليل، نحو خرجت فإذا الأسد ، أي: الأسد حاضر ، وتقول: من مجتهد؟ فيقال الجواب:

1 – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص213.
2 – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص181.
3 – الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص181.
4 – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص369.
5 – الأنصاري، أوضح المسالك، ص182.
6 – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية370.

زهير، أي: زهير مجتهد ، ومنه قوله تعالى : (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد: 35]، أي : وظلها كذلك. وأخيرا وجوب حذفه"[1]".

مع الأنواع

نحن نعلم بأن الخبر جزء أساسي في الجملة ، وهو مكمل لها مع المبتدأ ويتمم معناها وهو ثلاثة أقسام. وهو إما أن يكون مفرداً أو جملةً أو شبهَ جملةٍ.

الخبر المفرد:

هو ما ليس جملة ولا شبه جملة ، وإنما يكون كلمة واحدة ، أو بمنزلة الواحدة ، وهو إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ أسدٌ ، إذا أريد به شجاع، فزيد على وزن (فعل) وإما مشتق فيتحمل ضميره نحو زيد قائم؛ و قائم على وزن فاعل إلا إن رفع الظاهر نحو زيد قائم أبواه، ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له ، سواء ألتبس نحو غلام زيدٍ ضاربه هو ، إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يلبس نحو غلام هندٍ ضاربته هي ، فزيد وهند على (فعل)، والكوفيين إنما يلتزموا الإبراز عند الإلباس"[2]".

الخبر الجملة: والخبر نوعان هما:

جملة اسمية ، وجملة فعلية ولا يمتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين ولا قيمة خلافاً لثعلب "[3]" وكل ملة منهما قد تقع خبراً ، فتكون في محل رفع . ومثال الجملة الفعلية نحو: الخلق الحسن يعلي قدر صاحبه ، يعلي على وزن(يفعل) ومثال الجملة

1 – الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 373 .

2 – الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص173.

3 – شرح التسهيل، ج1، ص326.

الاسمية نحو: العامل خلقه حسنٌ ، عامل على وزن (فاعل) وخلق(فُعل)، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ والرابط إما الضمير البارز نحو: الظل مرتعه وخيم ، أو مستتر بعود على المبتدأ نحو: الحق يعلو ، أو مقدراً نحو: الفضة ، الدرهم بقرشٍ، أي: الدرهم منه ، وإما إشارة إلى المبتدأ ، نحو: ولباس التقوى ذلك خيرٌ ، وإما إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو: (الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقة: 1-2]، وإما بلفظ أعم منه ، نحو: سعيد نعم الرجل، وإما أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فإنها لا تحتاج إلى رابط نحو قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: 1]؛ قل على وزن (فل) ذلك لأنها ليست أجنبية بل من نفس المبتدأ"[1]"؛ لذا لم تحتج لرابط.

الخبر شبه الجملة:

ويقع الخبر ظرفاً نحو قوله تعالى: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)[الأنفال:42]، ومجروراً نحو قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)[الفاتحة:1]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف ، وأن تقديره كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور، وهذا اختيار البصريين. والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، أما الاختيار الثاني أي: تقدير استقر أو كان فهو اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري ، وحجتهم أن المحذوف عاملٌ النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور "[2]"، والأصل في العامل أن يكون فعلا، ولا يخبر عن الجثة باسم الزمان ما لم تقدر إضافة معنى لها ، كقولهم: الهلال الليلة، فهذا على تقدير: الليلة طلوع الهلال، بينما يجوز الإخبار عن الجثة باسم المكان.

حالات تقدم المبتدأ وجوباً: يتقدم المبتدأ على الخبر وجوباً في حالات"[3]" وهي:

1 - شرح التسهيل، ص 326-329.

2 - أوضح المسالك ج 1،ص179.

3 - أوضح المسالك ج 1،ص183 وما بعدها.

-يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينه، نحو: زيدٌ، بخلاف: رجل صالح حاضر.

-أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيدٌ قام، بخلاف: زيدٌ قائمٌ.

-أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ بإنما أو إلا نحو : قوله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ) [هود: 12]، وذلك تقديره ما أنت إلا نذيرٍ.

-أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة إما بنفسه نحو: ما أحسن زيداً ،وإما متقدماً عليه نحو: لزيدٌ قائم.

-دخول لام الابتداء على الخبر نحو: قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) [البقرة:221].

حالات تقدم الخبر وجوباً: يتقدم الخبر على الاسم وجوباً في حالات"[1]" وهي :

-أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء بالنكرة، نحو قوله تعالى: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) [ق: 35].

-أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قوله تعالى: (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) [محمد: 24].

-أن يقترن المبتدأ بِـ(إلا) لفظاً أي: يكون الخبر محصوراً في المبتدأ نحو: ما لنا إلا أتباع محمدان أو معنى إنما عندك زيدٌ.

-أن يكون الخبر من الألفاظ التي لها حق الصدارة، نحو: أين زيدٌ ؟ أو مضافاً إلى ملازمها نحو: صبيحة أي يومٍ سفرك؟

حالات حذف المبتدأ: قد يحذف المبتدأ جوازاً أو وجوباً على النحو التالي:

أولاً : حذف المبتدأ جوازاً : يحذف المبتدأ جوازاً"[1]" ، وذلك في :

1 – مصطفى الغلاييني، وجامع الدروس العربية، ص 380 وما بعدها.

-بعد فاء الجواب في نحو قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) [فصلت:46].

-بعد القول في نحو قوله تعالى: (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [الفرقان: 5]

-بعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) [البقرة: 18].

-بعد الاستفهام في نحو قوله تعالى: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ، نَارُ اللَّهِ) [الهمزة : 5-6].

ثانياً: حذف المبتدأ وجوباً: يحذف المبتدأ وجوباً في حالات"[2]" وهي

-إذا أخبر عن المبتدأ بنعت مقطوع لمجرد المدح ، أو الترحم، أو الذم، ومثال الأول : الحمد لله الحميد، المثال الثاني: مررت بعبدك المسكين ، ومثال الثالث: أعوذ بالله من إبليس عدوُ المؤمنين.

-المخصوص بالمدح، أو الذم، مثال قولك: نعم الزارع حليم، و بئس الصانع سليم.

-أن يكون الخبر صريحاً في القسم نحو: في ذمتي لأسافرن مجاهداً.

-أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله ويغني عن اللفظ بذلك الفعل نحو: عملٌ لذيذ ، والتقدير: عملي عملٌ لذيذ.

حالات حذف الخبر، يحذف الخبر إما جوازاً وإما وجوباً :

أولاً: حذف الخبر جوازاً، يحذف الخبر جوازاً في مواضعٍ"[3]" وهي:

-بعد إذا الفجائية نحو قولك: خرجت فإذا الأسدُ، والتقدير: حاضرٌ .

---

1 - مغني اللبيب، ص285-286.

2 - أوضح المسالك، ج 1، ص193.

3 - أوضح المسالك،ج 1، ص196 .

-جواب استفهام نحو قولك: من عندك ؟ يقال: زيدٌ، والتقدير عندي زيدٌ

-في نحو قوله تعالى: (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد : 35]

ثانياً : حذف الخبر وجوباً، يجب حذف الخبر في أربعة مواضعٍ"[1]" وهي :

-أن يكون كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا، نحو : لولا زيد لأكرمته ، أي : لولا زيدٌ موجود ، فلو كان كوناً مقيداً وجب ذكره إن فقد دليله.

-أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم نحو قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الحجر : 72]؛ أ : لعمرك يميني أو قسمي.

-أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه بواو وهي نص في المعية أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو رجل وطبيعته، والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية.

-قبل الحال التي يمتنع وبها خبراً نحو قولهم ضربي زيداً قائماً ، وأصله ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً فحاصل خبر.

الجملة الفعلية

هي الجملة التي يتصدرها فعلٌ "[2]" نحو : قام زيدٌ, وضُرب اللص . وبما أنني أفردت الحديث عن الحدث أي الفعل وكل ما يتعلق به في الفصل السابق أفردت الحديث هاهنا في المبحث السابق على كلّ ما يتعلق بالاسم والجملة الاسمية؛ لذا سيكون الحديث عن باقي الأنواع وجيزا.

1 - أوضح المسالك،ج 1، ص199.

2 - مغني اللبيب،ج 2، ص38.

ونجد الجملة الفعلية المثبتة، وفيها الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم وهي التي لا يتعدى فعلها إلى مفعول به ، بل تستغني بالفاعل عن المفعول به ، وقد عرفها ابن هشام الأنصاري قائلاً : (ما لا يطلب مفعولاً به البتة)"[1]" أي أنه يكتفي بفاعله، و سيبويه تحدث عن الفعل اللازم خلال حديثه عن الفاعل فيقول: (فأما الفعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، وجلس عمروٌ)"[2]" ويؤكد ذلك قول الفارسي (مالا يتعدى)" [3]" قاصدا بذلك الفعل اللازم.

أما الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي فيقول سيبويه في هذا النوع من الجمل: (وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً ، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيداً؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل)"[4]" أما الفارسي فيقول في ذلك: (فأبنية المتعدي على ثلاثة أضرب)" [5]" ونجد من المحدثين عبد القاهر الجرجاني يقول: (إذا عدي تعديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيدٌ عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنَّ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ، ليعلم التباس الضرب منه من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه)"[6]" وهذا تأكيد لما جاء به القدماء.

---

1 – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 386.

2 – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص33.

3 – الفارسي، التكملة، ص214.

4 – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص34.

5 – الفارسي، التكملة، ص212.

6 – الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني،، ص 153، تحقيق: أبو فهر محمود شاكر، ط3، دار المدني جدة.

الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعولين هي الجملة التي يتعدى فيها الفعل إلى مفعولين، فهو لا يكتفي بفاعله ، ولا بمفعولٍ واحد بل يكون بحاجةٍ إلى مفعولٍ ثانٍ ويقول سيبويه في هذا: (وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً ، وكسوت بشراً الثياب الجياد ، ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله ، ونحو قوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا) [الأعراف: 55]، وسميته زيداً ، وكنيت زيداً أبا عبد الله ، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى الاسم)"[1]"

ونجد الجملة الفعلية المنفية هي الجملة التي سبقت بأحد حروف النفي ، وحروف النفي تنفي إسناد الفعل إلى الفاعل ، وتنفي علاقة الإسناد بينهما وقد تحدث النحويين المتقدمين والمتأخرين عن هذه الحروف ومن النحويين الذي ذكروها في مؤلفاته سيبويه حيث يقول في هذا الباب : (إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال: فعل فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال: لقد فعل فإن تفيه ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل قال: والله ما فعل ، وإذا قال هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل ، وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل ، كأنه قال: والله ليفعلن ، فقلت: والله لا يفعل ، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل)"[2]" .

هذا أهم ما يتعلق بالفعل والجملة الفعلية مما لم أتناوله و أتطرق إليه في الفصل السابق وينقص من ذلك أزمنة الفعل من ماضي ومضارع وأمر تركته ولمجال آ خر ودراسة أخرى في الصيغة الحدثية من المباني الإفرادية، والجملة الفعلية من المباني التركيبية، وكلّ ما يتعلق بهما من تفاصيل وإن كانت صغيرة أو بسيطة فهي مجال للبحث والتقصي والتحليل يمكن الخروج منها بنتائج.

---

1 – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص37.

2 – سيبويه، الكتاب،ج 3، ص117 .

الجملة الظرفية

ثالث نوع يمكن الحديث عنه هي الجملة الظرفية المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: عندك زيد أو في الدار زيد، إذا قدر زيد فاعلا بالظرف أو المجرور، وتتكون"[1] من ظرف وفعل نحو: اليوم تجزى كل نفس ما كسبت، أو ظرف واسم في نحو: اليوم أكملت لكم دينكم، وقد تكون ظرف وحرف في نحو: النهار لي، و آخر نوع يتكون من ظرف وظرف في نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار.

الجملة الحرفية

والتي يتصدرها أدوات مثلا ، وتتكون"[2] من حرف وفعل في نحو: ثم أدبر يسعى، أو حرف واسم: ألا لله الدين الخالص، وإما حرف وحرف في نحو: وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه، وقد تتكون من حرف وظرف نحو: إن موعدهم الصبح.

تبيّن من كلّ ما تقدم أن المستوى التركيبي اعتنى به اللغويون أكثر من غيره من المستويات ولهم في موضوعاته كتب و كلام، لكنهم توقفوا وحصروا فكرهم وكلامهم عند هذا المستوى على الجملة وبكل أنواعها وتفاصيلها الدقيقة دون ربط ذلك بالمستويات السابقة منها الصرفي والصوتي بخاصة ليبقى مجال البحث مفتوحا لذلك.

1 – مكي درار، هندسة المستويات اللسانية، ص209.

2 – نفسه، ص209.

خـاتمة

بعد سبر غور مؤلفات أهم علماء القرن الرابع هجري، وتقصي أهم تعاملات العلماء للموازين الصرفية و التلوينات الصوتية وكل من المباني الإفرادية والتركيبية، ودائما ما نعد عند بداية كلّ عمل بالوصول إلى نتائج جديدة لم يحظ أحدّ بها، وبمجرد العمل وخوض غمار البحث واطلاع آخرين علي، والتدقيق فيه وتقصّيه ندرك أنّنا لم نبلغ تلك الوعود التي تأملنا الوصول إليها.

لهذا أشعر كباقي الباحثين بالقصور اتجاه البحث ربما لكوني لم أعطه حقه كاملا؛ فأجزم أن ما توصلت إليه ليست أحكاما ثابتة، ليكون بداية عمل آخر وفكرة لباحث غيري. و سأقدم هذه النتائج على أنّها جزء بسيط ويسير مما توصلت إليه لأن القارئ حتما ستظهر وتبدو له نتائج أخرى تكون انطلاقة لفرضيات، يمكن إجمال هذه النتائج في:

أهم علماء القرن الرابع هجري ممن تعاملوا في كتبهم مع علم التصريف والأصوات يمكن حصرهم في ابن السراج، ابن فارس، الزجاج، الأخفش ابن الأنباري، الفارسي، ابن جني. بالإضافة إلى التعامل مع علماء قبل القرن الرابع هجري من أمثال سيبويه وعلماء جاءوا بعد القرن الرابع من أمثال ابن هشام الأنصاري، وابن الحاجب، وعلماء معاصرون من أمثال الحملاوي، مكي درار .

اتسمت الدراسة الصرفية والصوتية في القرن الرابع الهجري بالدّرس،الشّرح، والتحليل، والتعليل، فيعتبر قرن النماء الفكري، والثقافي، واللّغوي، والأدبي. فالثقافات المختلفة والمتعددة التي شهدها القرن، أمدّت كلّ من الفارسي، و ابن جني بأدوات العمل في التّنظير والتأصيل حيث تطورت في هذا القرن الدراسات في علم الأصوات؛ والتصريف الذي عرف استقلالية عن علم النحو.

اللغة العربية لغة اشتقاقية تصريفية لذلك احتاج أهلها إلى علم الصرف؛ لأنه ميزانها وأشرف شطريها، وأم علومها إذ لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به لذلك حظي باهتمام،

وجهود العلماء والباحثين قديما وحديثا. وقد اقتضى المنهج العلمي على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة الصرف وقبله الصوت، لأن معرفة الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، ولكن أخر لصعوبته، وغموضه ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه.

تناولت أبرز أبرز أبواب علم الصرف وهو الموازين على ضوء تحليل صوتي من باب التلوينات ، فمبدأ الكلام وبخاصة استعمال الموازين استعمالا صحيحا فيه يقوم على أساس صوتي بحث، فالنحاة قديما لم يعمدوا إليه ولم يكسبوا عليه التغييرات الطارئة على هيأة المفردة أي الميزان، وكان حسبهم أن يفعلوا فيوفروا علينا مشاق وعناء بتبسيطهم قواعد الصرف والصوت ويسقطوا منها التعقيد، بل لو قربوها إلى طبيعة النطق البشري الذي يرى لغته تنموا وتتطور وفقا لحاجات الأذن والحلق والفم، فينطق بها بشكل صحيح وسلس ومخرج سليم.

أن التصريف قواعد تعرف بها صيغة الاسم المعرب، و الفعل المتصرف، وتغيرهما لغرض معنوي كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكبير واسم الفاعل و اسم المفعول، أو لفظي ينحصر في الصحة، و الإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام غير أن القدامى استعملوا مصطلح التصريف من بدايات الدرس اللغوي حتى القرن الثامن الهجري تقريبا.

تعدد المعاني لمفردة (وزن) يعد ظاهرة في المستوى الدلالي . فجعل علماء الصرف الميزان ثلاثة أحرف لأن الثلاثي أكثر الألفاظ العربية، ولو كان الميزان رباعيا أو خماسيا لاحتاجوا إلى الحذف عند وزن الكلمة الثلاثية، والزيادة أيسر من الحذف.

فائدة الميزان الصرفي بيان هيئة الكلمة وما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو إعلال، أو غير ذلك مما يعرض للكلمة.

توزن الكلمة المجردة الثلاثية بمقابلة الحرف الأول منها بالفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام، مع ضبط الميزان بنفس ضبط حروف الكلمة فمثلا: (ضرب) وزنها (فعل). وتوزن الكلمة المجردة الرباعية بزيادة لام في الميزان على حروف (فعل)، فمثلا: (دحرج) وزنها (فعلل). أما الكلمة المجردة خماسية – ولا تكون إلا اسما– فنزيد لامين على حروف (فعل) فمثلا: (سفرجل) وزنها (فعلل).

وتوزن الكلمة المزيدة إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كررنا ما يقابله في الميزان (اغدودن) وزنها (افعوعل). و إن كانت الزيادة ليست بتكرير حرف أصلي وإنما بحرف من حروف (سألتمونيها) فإننا نعبر عن الزائد بلفظه في الميزان فنقول في وزن مفهوم (مفعول).

ويوزن ما وقع فيه حذف فإذا حصل في الكلمة حذف حصل نظيره في الميزان، فمثلا: (قل) على وزن (فل). يوزن ما حصل فيه قلب مكاني وهو تقديم حرف أصلي على آخر حصل نظيره في الميزان، فمثلا:(أيس) على وزن (عفل) وأصلها يئس على وزن فعل . يوزن ما حصل فيه إدغام لم يحصل نظيره في الميزان، فمثلا: (شد) على وزن (فعل)

– يوزن ما حصل فيه قلب إعلالي لم يحصل نظيره في الميزان، فمثلا: (قال) على وزن (فعل) وأصله قول و (يقول) على وزن (يفعل) وأصله يقول.

يسير كلّ من علم الأصوات والصّرف، في اتجاه واحد التعليل اللّغوي للظّواهر اللغوية، والمباني الإفرادية والتركيبية، بعلاقة اعتباطية بين الموازين الصرفية وتلويناتها الصوتية، وذلك بانسجام الأصوات التي تبني كلّ من الموازين والمباني الإفرادية وبالتالي التركيبية، وهي بذلك تنطلق من المستوى اللّساني الأوّل وهو الصّوتي.

يعتبر الأصل الجذر الثابت الذي لا تتغير قيمته، مهما طرأت عليه من تغييرات، بينما الفرع يمكن أن يصبح أصلا.

اتفق القدماء من علماء القرن الرابع هجري على أن العلامات الإعرابية القصيرة الصوائت القصيرة، أي الضمة والفتحة والكسرة هي أبعاض حروف المدّ وبالتالي هي أصول للعلامات الطويلة الصوائت الطويلة؛ أي الواو والألف، والياء.

تعتبر الصيغة الإفرادية مصطلح حديث لمصطلح الكلمة قديما، ويُعبّر عن الصيغة الإفرادية بالفعل، على اعتبار القدماء للكلم ثلاثة أنواع هي : الاسم الفعل والحرف إذا أضفنا إليها مصطلح المحدثون الصفة.

الصيغة الإفرادية تركتز على الوزن، حيث نجد الثلاثي المجرد يكون على وزن فعل مع مراعاة الاختلاف الذي يلحق عين الفعل بلضم أو الكسر. والفعل المجرد لا يكون دائما ثلاثيا؛ وإنما يوجد أفعال رباعية حروفها أصلية وزنها فعلل.

معظم علماء الدارسين ذهبوا إلى أن في قلب الواو الساكنة بعد فتحة ألفا. كما أجاز البعض قلب الياء المتحركة التي قبلها كسرة ألفا حملا على لغة بعض العرب، وأجمع البعض على جواز قلت الواو المضمومة همزة.

إبدال التاء من الواو في غير افتعل إلى أنه غير مطرد. و إدغام المثلين المتحركين في كلمة، ومنع الإدغام في المتقاربين المسبوق أولهما بساكن صحيح في نحو(يفتعل).

مخارج الأصوات، وصفاتها، ووظائف الصوائت لم اهتمام علم الأصوات فقط، بل والصرفي مطالب بالبحث فيها أيضا، نظرا لوجود تلوينات صوتية من إدغام وإبدال وقلب، في المباني الإفرادية والتركيبية على السواء.

الإبدال من النواميس الطبيعية التي تخضع لها اللغة سواء أكان الإبدال قياسي أو سمعي، شاذا أو نادرا، والإبدال من موضوعات التغيير في اللغة عند القدماء ، وإن تباينت آراؤهم حوله.

تعرض الدارسون قدماء ومحدثون لظاهرة التغيير و أسموها الإبدال بقولهم البدل أن تقيم حرفا مقام حرف إما لضرورة وإما لصنعة وإما استحسانا، وتتفق تعريف الدارسين على أن الإبدال هو إقامة حرف مقام حرف آخر، والمراد به كل تغيير صوتي يلحق الكلمة.

الإدغام تواصل يقتضي السرعة والإيجاز، وبخاصة وان جهازي النطق والسمع يتأثران بالمشافهة وقد يتضرران إن لم نلجأ للسرعة والإيجاز حيث أن الإصغاء يتطلب التركيز ليتم الاستيعاب والإدراك كما أنّ النطق يحتم على المتحدث أن يضمن نطق الصوت نطقا سليما ومرنا .

الإدغام تجاور صوتين متماثلين في وسط المفردة أو في نهايتها لغرض التخفيف والتسهيل، وذلك أن الصوتين المتماثلين أو المتقاربين إذا تجاورا في الصيغة الإفرادية أو التركيبية فإنّ أداءهما عند النطق بهما مستثقل على اللسان.

الإدغام إدماج في المفهوم العام، أما في الاستعمال هو أنواع هي حسن الإدغام، جواز الإدغام والإظهار، ما لا يحسن فيه الإدغام، مالا يجوز فيه الإدغام، ما يبدل استثقالا، ما يخفى وهو بزنة المتحرك.

القلب المكاني يقوم على تبادل في مواقع الحروف، فإن من مقتضيات الإلمام به الوقوف عند قضية الأصالة، والفرعية. ومن القلب المكاني يتضح أن وزن الكلمة المقلوبة يختلف عن وزن الكلمة غير المقلوبة.

الملاحظ من خلال الصّيغ الإفرادية، بمختلف أنواعها وموازينها هو أنّ التبدلات الصوتية تحقق الانسجام والتّوافق الصوتي بين المكونات الصّوتية كالصوائت التي تعمل على زيادة المعاني من خلال التلاعب في المواقع وسط الموازين الصرفية، والصوامت التي تعمل في كلّ من الإبدال والإدغام مثلا.

التبدلات الصوتية، ليست مجرد تغييرات صوتية، بل هي عملية بدّ منها حتى تتحقق المماثلة والانسجام الصوتي، وبذلك يكون للغة مكسب صوتي يسهل نطق الصّيغ، حتى لا يصيبها الجمود، وتبقى وحدة صوتية لها تفسيرها اللغوي الخاص وفقط.

اللغة العربية هي القادرة على التعبير بأروع التراكيب اللغوية والنحوية ، وهي التي جعلتها لغة إعجاز ، وأهمية العلامة الصوتية الإعرابية في ضبط الصيغ الصرفية، وأثرها في تشكيلها وتنويعها، وتحديد دلالتها انطلاقا من الجانب الفيزيولوجي للعلامة، في ضوء علاقة المبنى بالمعنى.

وأخيرا هذه عيّنة فقط مما تناوله علماء القرن الرابع الهجري للمسائل الصرفية من حيث الموازين والمباني الإفرادية، والصوتية من حيث التبدلات، وأسأل المولى عزّ وجلّ أن أكون قد وفقت في دراستها وتقصيها وتحليلها لتحصيل الفائدة المرجوة، كما أتمنى أن يقتحم الميدان وهو التقاطع بين المستويات ورصد العلاقة بينها وعبر عصور، باحثون آخرون ليستخرجوا مزيدا من النتائج كما قلت في البداية، في المواضيع التي وقفت عندها، أو التي لم يسعفن الوقت لتناولها.

قائمة المصادر والمراجع

* المصحف المرتل برواية ورش.

* إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و أبنيته، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2، 1980 م.

* إبراهيم السّامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.

*السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة ط2 2003م.

* إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، دط،دت.

* الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين والكوفيين، دار الفكر دمشق، 2003م.

*الأنباري، أسرار العربية، تحقيق، فخري صالح قدارة، دار جيل بيروت، 1995م.

* الانصاري، مغني البيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط6، 1985م.

* ابن آجروم– متن الأجرومية.

* ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط 2.

* ابن جني، التّصريف الملوكي، تصحيح و شرح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التّمدن الصناعية مصر.

* ابن جني، سرّ صناعة الإعراب دراسة و تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 1، 1985 م.

* ابن جني، اللّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، مطبعة دار مجدلاوي للنشر عمان الاردن، 1988م.

* ابن جني، المنصف في شرح الإمام أبو الفتح عثمان بن جني الكتاب التصريف للإمام أبو عثمان المازني، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، 1960م.

* ابن جماعة، حاشية على شرح الجاربردي(مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة د ط.

* ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، مكتبة الهداية دمشق، ط 1، 2004م.

* ابن الحاجب، تصحيح: عبد الرحمن خليفة – متن الشافية، مطبعة علي صبيح مصر، ط1.

* ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1987.

* ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت.

* ابن السراج، الموجز في النحو، بدران للطباعة والنشر، 1965م.

* ابن سلام، طبقات الشعراء،تح: أحمد عبد الستار فراج، دار المعارف القاهرة، ط3، دت.

* ابن سنان الخفاجي– تصحيح عبد المتعال– سر الفصاحة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر، ط 1، 1969 م.

* السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد الزيني، محمد خفاجي، نشر مصطفى الحلبي، 1966م.

* ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية حلب– سورية ،ط1، 1970م.

*ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1980م.

* ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، أحمد حمد عبد الدايم، دط 1999.

* ابن القوطية، كتاب الأفعال، تح: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م.

* ابن مالك؛ محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة الوقفية القاهرة.

*ابن مالك، الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت.

*ابن منظور، إعداد و تصنيف: يوسف خياط– لسان العرب، دار لسان العرب بيروت.

*ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ط6، 1974.

* ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،2005م.

* ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م

* ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة 2004م.

* ابن يعيش، الشرح الملوكي في التصريف، تحقيق د . فخر الدين قياوة، المكتبة العربية بحلب، ط1 1973م .

* ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر.

* أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، تح: عزّ الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية دمشق، 1961م.

* أحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشوملي– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، بدران للطباعة و النشر لبنان، ط 1، 1963 م.

*أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979م.

*أحمد حسّاني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي، ط1، 2007م.

* أحمد حساني، المصطلح اللساني في التراث اللساني – من التأصيل إلى التفعيل، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، العدد 1، 200م.

* أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان د ط. د ت.

* أمبير تو إيكو، ترجمة: سعيدبنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، المركز الثقافي العربي بيروت،ط 1 2007م.** أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، ط1، 2006م.

*ألفية ابن مالك.

* الأستربادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ، ط2، 1996م.

*الاسترابادي، شرح الشافية، دار الكتب العلمية بيروت، د ط،1975م.

* بدر الدين محمد بن أحمد العيني، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار القاهرة، 2007م

* الامام بحرق، الشرح الكبير على لامية الأفعال، صححه عبد الرحمن حجى، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ط1 ،2006م.

* تأليف جماعي، مستويات اللّغة العربية.

* تمام حسان– اللغة العربية معناها و مبناها، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

* تمام حسان– مناهج البحث في اللغة.مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط 1979 م.

* الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: أبو فهر محمود شاكر، ط3، دار المدني جدة .

* الجاربردي، شرح الشافية.

* الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط4.

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية.

* حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة.

* حسن عبد الجليل يوسف، تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، مؤسسة المختار، 2003م.

*خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون لبنان، ط1، 2003م.

* الخليل بن احمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق:عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد ط 1، 1967 م.

*راجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع- المعجم المفصل في علم الصرف، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 1997 م.

* رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسين و محمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد- شرح الشافية.ابن الحاجب، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1 ، 1975 م.

*الرضي محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفيقه، دار الكتب العلمية بيروت د ط ، 1975م .

* الزبيدي سيد محمد مرتضى، تاج العروس، طبعة دار بيروت، د ط، د ت.

* الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

* الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مازن المبارك، دار النفائس، ط7، 2007م.

*سعاد بسناسي، ومكي درار، صوتيات التصريف من التوصيف إلى التوظيف، مطبعة دار أم الكتاب مستغانم، ط1، 2015م.

* سعاد بسناسي، دراسة لسانية للمباني الإفرادية في حكاية العشّاق في الحبّ والاشتياق لمحمد بن إبراهيم، دار أمّ الكتاب للنشر والتوزيع مستغانم الجزائر، ط1 2015م.

* سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق: عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8.

* السليطي، تدريس النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط1، 2002.

* سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون– الكتاب، مطبعة عالم الكتب بيروت لبنان، ط 1 ، 1966 م.

* سيف الدين الآمدي– الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1983 م.

* السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم وآخرون, مؤسسة الرسالة، بيروت.

* الشريف الجرجاني– كتاب التعريفات، مطبعة دار الندى الإسكندرية.

* شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م.

* شوقي ضيف ، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، دت.

* صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين،ط1، 1960م.

* صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك.

* صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

* صلاح الراوي، الصيغة الصرفية و دلالتها على المستويين الصرفي و النحوي.

* الطيب البكوش، التصريف العربي، تونس 1987م.

* عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف. مصر. ط 3.دت.

* عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية بيروت.

* عبد الخالق بن عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث القاهرة، ط 2، 1999م.

* عبد القادر عبد الجليل– علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية، 1998م.

*عبد القادر عبد الجليل– علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 1 ، 2002 م.

* عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء، ط2 2014م.

* عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية.

*عبده الراجحي، اللهجات العربية، في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، دط،1996م.

* عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1900م.

*عبد الوارث مبروك، إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط 1، 1985م.

* عثمان أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004م.

* العبكرى، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازى مختار طليمات، دار الفكر دمشق، الطبعة1995،1.

* علي موسى الشوملي، شرح ابن معطي، مكتبة الخريجي الرياض، ط1، 1985م

* عمر بن أبي حفص الزموري، إعداد: مهري المولود– فتح اللطيف في التصريف على البسط و التعريف، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط 1991 م.

* الفارسي، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م.

* الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م.

* الفيروز أبادي، القاموس المحيط، عالم الكتب، د ط، د ت.

* الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، جامعة الرياض، ط1، 1981م.

* القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1 دار الفكر العربي –القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

* محمد الانطاكي– الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق بيروت، ط 3.

* محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.

*محمد سمير اللبدي– معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2، 1986 م.

* محمود السعران– علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي القاهرة.

* المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

*مصطفى الغلاييني، مراجعة و تنقيح: عبد المنعم خفاجة و عبد العزيز سيد الأهل– جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية بيروت ، ط 16، 1983 م.

* المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف و النحو لابن مالك ضبطه وخرج آياته و شواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،ط 1، 1996م.

* مكي درار– الحروف العربية و تبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، مطبعة اتحاد الكتاب العرب دمشق، ط 1، 2007 م.

* مكي درار– المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، دار الأديب وهران، ط 2 ، 2006 م.

* مكي درار و سعاد بسناسي– المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية دراسة تحليلية تطبيقية، دار أم الكتاب مستغانم، ط3، 2013م

* مكي درار– الوظائف الصوتية و الدلالية للصوائت العربية.

* مكي درار وسعاد بسناسي، صوتيات التصريف من التوصيف إلى التوظيف، مطبعة دار أم الكتاب مستغانم، ط1، 2015م.

* مكي درار، هندسة المستويات اللّسانية من المصادر العربيّة، دار أم الكتاب الجزائر، ط2، 2014م.

* مكي درار، ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، مطبعة دار أم الكتب، ط 1، 2012م.

*مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية بيروت، ط 1، 1964 م.

الدوريات المحكمة والملتقيات

*مكي درار، فاعلية التلوينات الصوتية في المستويات اللسانية، ملتقى معسكر المنعقد في 06/05 ماي 2008، بعنوان: السيميائية وتحليل الخطاب.

* مجلة الأصالة، 1967 م.

* سعاد بسناسي– التحولات المورفولوجية و التركيبية في ضوء الدراسات الصوتية.

* متن الاجرومية.

* متن الألفية.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحات
مقدمة.....	أ.
مدخل تمهيدي.....	*02*
الضوابط اللغوية.....	*04*
بوادر الدرس اللغوي.....	*05*
الدرس النحوي.....	*05*
المدارس اللغوية.....	*06*
العلاقة.....	*10*
الموازين.....	*11*
التصريف.....	*16*
علم الأصوات.....	*20*
العرب وعلم الأصوات.....	*20*
الصوت اللغوي.....	*23*
بين الصوت والحرف.....	*25*
الصوت في الاستعمال.....	*28*

الفصل الأول

في

الميزان

الميزان الصرفي.....	*31*
ميزان النواقص والأنواع.....	*32*
المنظوم.....	*32*
العروضي.....	*34*
التصغيري.....	*37*
الصرفي المفاهيم.....	*40*
مكونات الميزان.....	*44*

بين المرسوم والموزون..... 47
كيفيات وزن المفردات..... 51
تغيير الموازين..... 54
الزيادة وأنواعها..... 56
فوائد الزيادة..... 61
كيفيات الزيّادة..... 66
زوائد المزيدات..... 74
خلاف في الأصل والميزان..... 77
موازين ما فوق الثلاثيات..... 80

الفصل الثاني

في

التلوينات الصوتية

تحديد المفهوم..... 83
الإعلال والإبدال..... 87
الإعلال بالحذف..... 91
الإعلال بالقلب..... 93
الإعلال بالنقل 94
الإبدال 94
الإدغام..... 99
الأنواع..... 103
القلب المكاني..... 104
دواعي النشأة..... 105
موقف العلماء..... 108
الصور والأنواع..... 109
الأدلة..... 112

الفصل الثالث

في

المباني الإفرادية

تصدير..... *119*

مع المباني..... *120*

بين البنية والصيغة..... *121*

بين البنية والمبنى..... *124*

المبنى الإفرادي..... *125*

مع الأصول..... *127*

الكلمات ذات الأبنية الأصول..... *128*

أبنية الفعل الأصول..... *128*

أبنية الاسم الأصول..... *129*

وزن الكلمات الثلاثية الأصول..... *129*

وزن الكلمات الرباعية الأصول..... *130*

وزن الكلمات الخماسية الأصول..... *131*

الصيغة الحدثية..... *133*

مع المفاهيم..... *134*

المادة في الفعل بين الأصل والزيادة..... *137*

الفعل الثلاثي..... *139*

الرباعي..... *149*

الفصل الرابع

في المباني التركيبية

تصدير..... *152*

مع المفاهيم..... *153*

أنواع التركيب النحوي..... *155*

النحو..... *157*

تداخل المصطلحات..... *158*

أصول المصطلحات..... *161*

عقبات على النحو..... 163
العلامات الإعرابية..... 165
الحالات الإعرابية..... 170
الجملة..... 171
أقسام الجملة..... 174
مع الأنواع..... 175
الجملة الإسمية..... 175
أحوالها والأنواع..... 182
الجملة الفعلية..... 183
الجملة الظرفية..... 186
الجملة الحرفية..... 186
خاتمة..... 188
قائمة المصادر والمراجع..... 195
فهرس المحتويات..... 202

ملخص

إنّ دراسة المفردة الصرفية التي تمثل القاعدة في اللغة وفي المجتمع، لأن في المفردة المعنى الذي تتولد منه الدلالة، ومنها الفكرة، والمفردة باعتبارها وحدة الكلم، تنتمي إلى علم الصرف. والصرف هو منطوق يوحي بالتبدّل والتلوّن والتحوّل والتغيّر، وجميعها مفردات تختلف معانيها لاختلاف مبانيها، ودراسة التصريف تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين التصريفية وعلاقاتها من ناحية و الاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تتناول ما يتصل بها من ملحقات. اعتمادا على ما يقدّمه علم الأصوات بفرعيه الفونولوجي و الفونيتيكي. وتعتبر دراسة الأصوات القاعدة الأساسية للدراسات التصريفية، وتعد أوّل خطوة في أيّة دراسة لغوية لأنها تتناول الصوت باعتباره المادة الخامَ للكلام الإنساني. فالظواهر الصوتية تلعب دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها عن طريق استغلال الحقائق الصوتية في المجال التصريفي. والصرف موضوعه المفردات بكاملها، من حدثية، وذاتية، ووصفية، و آداتية. كما تعد المفردة الحلقة الوسطى في المستويات اللسانية، دونها الأصوات، وفوقها التراكيب. كما أنّ المفردة يجتمع فيها أحيانا أكثر من مستوى لساني. ونظرا لهذا جميعه، اخترت لبحث في العلاقة بين علمي الصوت والتصريف، تكمن مهمتهما في التعليل للظواهر.

الكلمات المفتاحية:

الصوت؛ الصرف؛ النحو؛ اللغة؛ الميزان؛ التلوينات الصوتية؛ المباني الإفرادية؛ المستويات اللسانية؛ الدلالة؛ المفردة الصرفية.

نوقشت يوم 12 فبراير 2019